بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

سُورَةُ الأَنْعَامِ

مكية [إلا الآيات ٢٠ و٢٣ و٩١ و٩٣ و١١٤ و١٤١ و١٥١ و١٥٢ و١٥٣ فمدنية] وعن ابن عباس: غير ست آيات، وآياتها ١٦٥ [نزلت بعد الحجر]

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴿١﴾﴾

(جعل): يتعدّى إلى مفعول واحد، إذا كان بمعنى «أحدث» و«أنشأ»؛ كقوله: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾، وإلى مفعولين؛ إذا كان بمعنى «صير»؛ كقوله: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: ٢٩]، والفرق بين الخلق والجعل: أن «الخلق» فيه معنى التقدير[١]، وفي «الجعل» معنى التضمين؛ كإنشاء شيء من شيء، أو تصيير شيء شيئاً، أو نقله من مكان إلى مكان؛ ومن ذلك: ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]، ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾؛ لأن الظلمات من الأجرام المتكاثفة، والنور من النار، ﴿وَخَلَقْنَٰكُمْ أَزْوَٰجًا ﴿٨﴾﴾[النبأ: ٨]، ﴿أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾ [ص: ٥].

فإن قلت: لم أفرد النور[٢]؟

---

(١) قال محمود: «الفرق بين الجعل والخلق أن الخلق فيه معنى التقدير... إلخ» قال أحمد: وقد وردت «جعل» و«خلق» مورداً واحدًا فورد (وخلق منها زوجها) وورد (وجعل منها زوجها) وذلك ظاهر في الترادف، إلا أن للخاطر ميلاً إلى الفرق الذي أبداه الزمخشري. ويؤيده أن «جعل» لم يصحب السموات والأرض، وإنما لزمتها «خلق» وفي إضافة الخلق في هذه الآية إلى السموات والأرض، والجعل إلى الظلمات والنور مصداق للمميز بينهما، والله أعلم.

(٢) عاد كلامه. قال: فإن قلت: لم أفرد النور؟ قلت: للقصد... إلخ» قال أحمد: وقد سبق للزمخشري الاستدلال بجمع الجنس على التكثير، واعتقاد أنه أدل على الكثرة من الإفراد. وقد قدمنا ما في ذلك من النظر، وأسلفنا الاستدلال بقول حبر الأمة: «كتابه أكثر من كتبه، على خلاف ذلك» وهو رأي الإمام أبي المعالي. =

قلت: للقصد إلى الجنس؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَا﴾ [الحاقة: ١٧] أو لأن الظلمات كثيرة؛ لأن ما من جنس من أجناس الأجرام إلا وله ظل، وظله هو الظلمة، بخلاف النور؛ فإنه من جنس واحد، وهو: النار.

فإن قلت: علام عطف قوله: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾[1]؟

قلت: إما على قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ على معنى أن الله حقيق بالحمد على ما خلق؛ لأنه ما خلقه إلا نعمة، ثم الذين كفروا به يعدلون فيكفرون نعمته، وإما على قوله: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ على معنى أنه خلق ما خلق مما لا يقدر عليه أحد سواه/ ٢١٠، ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شيء منه.

فإن قلت: فما معنى «ثم»؟

قلت: استبعاد أن يعدلوا به بعد وضوح آيات قدرته؛ وكذلك: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ٢] استبعاد لأن يمتروا فيه بعد ما ثبت أنه محييهم ومميتهم وباعثهم[2].

= ولو قال الزمخشري. إن جمع الظلمات لاختلافها بحسب اختلاف ما ينشأ عنه من أجناس الأجرام، وإفراد النور لاتحاد الجنس الذي ينشأ عنه وهو للنار لكان أولى، والله أعلم.

(١) عاد كلامه. قال: «فإن قلت علام عطف ثم الذين كفروا بربهم يعدلون... إلخ»؟ قال أحمد: وفي هذا الوجه الثاني نظر من حيث أن عطفه على الصلة يوجب دخوله في حكمها. ولو قال (الحمد لله الذي)، (الذين كفروا بربهم يعدلون) لم يسند، لخلو الجملة من العائد. ويمكن أن يقال: وضع الظاهر الذي هو (ربهم) موضع المضمر تفخيماً وتعظيماً. وأصل الكلام: الذي يعدل به الذين كفروا، أو الذي الذين كفروا يعدلون به، باتساع وقوعها صلة، رعاية لهذا الأصل، فهذا نظر من حيث الإعراب. ونظيره قوله تعالى (وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معك) فيمن جعل «ما» موصولة لا شرطية، فإن دخول جاءكم وما بعده في حكم الصلة يستدعي ضميراً عائداً إلى الموصول، وهو مفقود لفظاً؛ لأن الظاهر وضع فيه موضع المضمر. والأصل: ثم جاءكم رسول مصدق له، فاستقام عطفه ودخوله في حكم الصلة بهذه الطريقة؛ لكن بقي في آية الأنعام هذه نظر في المعنى على الإعراب المذكور، وهو أن يصير التقدير: الحمد لله الذي، الذين كفروا يعدلون، ووقوع هذا عقيب الحمد غير مناسب كما ترى. فالوجه ـ والله أعلم ـ عطفه على أول الكلام، لا على الصلة، والله الموفق.

(٢) قال السمين الحلبي: قال الشيخ: «ما قالاه من أنها للتوبيخ والاستبعاد، ليس بصحيح، لأنها لم توضع لذلك، والاستبعاد والتوبيخ مستفاد من السياق، لا مِنْ ثُمَّ، ولم أَعْلَمْ أحداً من النحويين ذكر ذلك، بل «ثُمَّ» هنا للمهلة في الزمان. وهي عاطفة جملة اسمية على جملة اسمية». يعني على «الحَمْدُ للَّهِ» ثم اعترض على الزمخشري في تجويزه أن تكون معطوفةً عَلَى خَلَقَ، بأن خَلَقَ صلة، فالمعطوف عليها يُعْطَى حُكْمَها، ولكن ليس ثَمَّ رابطٌ يعود منها على الموصول. ثم قال: «إلا أن يكون على رأي من يرى الربط بالظاهر كقولهم: أبو سعيد الذي رويت عن الخُدْرِيّ، وهو قليل جدا، لا ينبغي أن يُحْمَلَ عليه كتابُ الله». قُلْتُ: الزمخشري إنما يريد العطف بـ «ثُم» التراخي ما بين الرتبتين، ولا يريد التراخي في الزمان كما قد صرح به هو، فكيف يلزمه ما ذكر من الخلو عن =

﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا ۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ ﴿٢﴾﴾

﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا﴾: أجل الموت، ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾: أجل القيامة، وقيل: الأجل الأوّل: ما بين أن يخلق إلى أن يموت.

والثاني: ما بين الموت والبعث، وهو: البرزخ، وقيل: الأول: النوم، والثاني: الموت.

فإن قلت: المبتدأ النكرة إذا كان خبره ظرفاً وجب تأخيره[1]؛ فلم جاز تقديمه في قوله: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾؟

قلت: لأنه تخصص بالصفة فقارب المعرفة[2]؛ كقوله ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١].

فإن قلت: الكلام السائر أن يقال: عندي ثوب جيد، ولي عبد كيِّس، وما أشبه ذلك: فما أوجب التقديم؟

قلت: أوجبه أن المعنى: وأي أجل مسمى عنده؛ تعظيماً لشأن الساعة، فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم[3].

= الرابط، وكيف يتخيل كونها للمهملة في الزمان كما ذكر الشيخ. قوله: «بِرَبِّهِم» يجوز أن يتعلق بـ «كَفَرُوا». فيكون يَعْدِلُونَ بمعنى يميلونَ عنه من العدول، ولا مفعول له حينئذٍ. ويجوز أن يتعلق بـ «يعْدِلُونَ» وقدم للفواصل. انتهى. الدر المصون.

(١) قال محمود: «إن قلت المبتدأ النكرة إذا كان خبره ظرفاً وجب... إلخ» قال أحمد: وليس في إرادة هذا المعنى موجب للتقديم. وقد ورد (وعنده علم الساعة) في سياق التعظيم لها، وهو مع ذلك مؤخر عن الخبر في قوله (وتبارك الذي له ملك السموات والأرض وما بينهما وعنده علم الساعة وإليه ترجعون) فالظاهر ـ والله أعلم ـ أن التقديم إنما كان لأن الكلام منقول من كلام آخر، وكان الأصل ـ والله أعلم ـ ثم قضى أجلاً وأجل مسمى عنده؛ إذ كلاهما مقضي. فلما عدل بالكلام عن العطف الإفرادي تمييزاً بين الأجلين رفع الثاني بالابتداء وأقر بمكانه من التقديم، والله أعلم.

(٢) قال السمين الحلبي: قال الشيخ: «وهذا الذي ذكره من كونه مُسَوِّغاً للابتداء بالنكرة لكونها وصفت ـ لا يتعين؛ لجواز أن يكون المُسَوِّغ التفصيل. ثم أنشد البيت [من الطويل]:

إذَا مَـا بَـكَـى ....

قال السمين: الزمخشري لم يقل: إنه تعين ذلك، حتى يلزمه به، وإنما ذكر أَشْهر المُسَوِّغاتِ، فإنَّ العطف والتفصيل قَلَّ من يذكرهما في المُسَوِّغات. انتهى الدر.

(٣) قال السمين الحلبي: قال الشيخ: «وهذا لا يجوز، لأنه إذا كان التقدير: وأيُّ أَجَلٍ مُسَمًّى عِنْدَهُ، كانت أيّ صفةٍ لموصوف محذوف تقديره: وَأَجَلٌ أيُّ أَجَلٍ مُسَمًّى عِنْدَهُ، ولا يجوز حذف الصفة إذا كانت أيًّا، ولا حذف موصوفها وإبقاؤها لو قلت: مررت بأيٍّ رَجُلٍ تريد: بِرَجُلٍ أي رَجُلٍ، لم يجز».
قلت: ولم أدرِ كيف يؤاخذ من فَسَّرَ معنى بلفظ، لم يدع أنَّ ذلك اللفظ هو أصل الكلام المفسر، بل =

﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ ﴿٣﴾﴾

﴿فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾: متعلق بمعنى اسم الله[1]؛ كأنه قيل: وهو المعبود فينا؛ ومنه قوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤] أو: هو المعروف بالإلهية أو المتوحد بالإلهية فيها، أو: هو الذي[2] يقال له: «الله» فيها، لا يشرك به في هذا الإسم، ويجوز أن يكون: ﴿ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ خبراً بعد خبر، على معنى: أنه الله، وأنه في السموات والأرض، بمعنى: أنه عالم بما فيهما لا يخفى عليه منه شيء؛ كأن ذاته فيهما[3].

فإن قلت: كيف موقع قوله: ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾؟ قلت: إن أردت المتوحد بالإلهية كان تقريراً له؛ لأن الذي استوى في علمه السر والعلانية هو الله وحده؛ وكذلك: إذا جعلت في السموات خبراً بعد خبر؛ وإلا فهو كلام مبتدأ بمعنى. هو يعلم سركم وجهركم، أو خبر ثالث، ﴿وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾: من الخير والشر، ويثيب عليه، ويعاقب.

﴿وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴿٤﴾ فَقَدْ كَذَّبُوا۟ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ ۖ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنۢبَٰٓؤُا۟ مَا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٥﴾﴾

(من) في ﴿مِّنْ ءَايَةٍ﴾: للاستغراق، وفي ﴿مِّنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِمْ﴾: للتبعيض، يعني: وما يظهر لهم دليل قط من الأدلة التي يجب فيها النظر والاستدلال والاعتبار، إلا كانوا عنه معرضين: تاركين للنظر لا يلتفتون إليه ولا يرفعون به رأساً؛ لقلة خوفهم، وتدبرهم للعواقب، ﴿فَقَدْ كَذَّبُوا۟﴾: مردود على كلام محذوف؛ كأنه قيل: إن كانوا معرضين عن

= قال: معناه: كَيْتَ وكَيْتَ. فكيف يلزمه أن يكون ذلك الكلام الذي فسر به هو أصل ذلك المفسر، على أنه قد ورد حذف موصوف أي وإبقاؤها كقوله [من الطويل]:

إذا حَارَبَ الحَجَّاجُ أيَّ مُنَافِقٍ ... عَلاهُ بِسَيْفٍ كُلَّما هزَّ يَقْطَعُ

انتهى. الدر المصون.

(١) قال محمود: «في السموات متعلق بمعنى اسم الله... إلخ» قال أحمد: وما الآيتان الكريمتان إلا توأمتان، فإن التمدح في آية الزخرف وقع بما وقع التمدح به ههنا، من القدرة على الإعادة والاستئثار بعلم الساعة والتوحد في الألوهية، وفي كونه تعالى المعبود في السموات والأرض.

(٢) عاد كلامه. قال: أو هو المعروف بالألوهية أو هو الذي يقاله ـ الله ـ فيهما... إلخ» قال أحمد: وهذه الوجوه كلها كأن التعبير وقع فيها بالملزوم عن لوازمه المشهورة به، كما وقع ذلك في قوله [من الرجز]:

أنا أبو النجم وشعري شعري

أي المعروف المشهور، لأنه بنى على أنه متى ذكر شعره فهم السامع عند ذكره خواصه من الجودة والبلاغة وسلامة النسج، لاشتهاره بذلك، فاقتصر على قوله «شعري» اتكالاً على فهم السامع.

(٣) قال السمين الحلبي: قال الشيخ: «وهذا ضعيف، لأن المجرور بـ «في» لا يدل على كون مقيد، إنما يدل على كون مطلق» انتهى. الدر.

الآيات، فقد كذبوا بما هو أعظم آية وأكبرها[1]، وهو الحق، ﴿لَمَّا جَآءَهُمْ﴾ يعني: القرآن الذي تحدّوا به على تبالغهم في الفصاحة، فعجزوا عنه، ﴿فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنبَٰٓؤُا۟﴾ الشيء الذي ﴿كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾: وهو «القرآن»، أي: أخباره وأحواله، بمعنى: سيعلمون بأي شيء استهزءوا، وسيظهر لهم أنه لم يكن بموضع استهزاء؛ وذلك عند إرسال العذاب عليهم في الدنيا أو يوم القيامة، أو عند ظهور الإسلام، وعلوّ كلمته/.

﴿أَلَمْ يَرَوْا۟ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ وَأَرْسَلْنَا ٱلسَّمَآءَ عَلَيْهِم مِّدْرَارًا وَجَعَلْنَا ٱلْأَنْهَٰرَ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمْ فَأَهْلَكْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ وَأَنشَأْنَا مِنۢ بَعْدِهِمْ قَرْنًا ءَاخَرِينَ ﴿٦﴾﴾

مكن له في الأرض: جعل له مكاناً فيها؛ ونحوه: أرّض له، ومنه قوله: ﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الكهف: ٨٤] ﴿أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ﴾ [القصص: ٥٧] وأمّا مكنته في الأرض فأثبته فيها؛ ومنه قوله: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦] ولتقارب المعنيين جمع بينهما في قوله: ﴿مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ﴾، والمعنى: لم نعط أهل مكة نحو ما أعطينا عاداً وثمود وغيرهم، من البسطة في الأجسام، والسعة في الأموال، والاستظهار بأسباب الدنيا، والسماء المظلة؛ لأن الماء ينزل منها إلى السحاب، أو السحاب، أو المطر، والمدرار: المغزار.

فإن قلت: أي فائدة في ذكر إنشاء قرن آخرين بعدهم؟

قلت: الدلالة على أنه لا يتعاظمه أن يهلك قرناً، ويخرب بلاده منهم، فإنه قادر على أن ينشىء مكانهم آخرين يعمر بهم بلاده؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبَٰهَا ﴿١٥﴾﴾ [الشمس: ١٥].

﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَٰبًا فِى قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿٧﴾ وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ ۖ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ ﴿٨﴾ وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ ﴿٩﴾﴾

---

(١) قال السمين الحلبي قال الشيخ: «ولا ضرورة تدعو إلى هذا مع انتظام الكلام». وقوله: «بالحَقّ» من إقامة الظاهر مقام المضمر؛ إذ الأصل: فَقَد كَذَّبُوا بها، أي بالآية. و «الأنْبَاء» جمع نبأ، وهو ما يعظم وقعه من الأخبار. وفي الكلام حذف، أي: يأتيهم مضمونُ الأنباء. و «بِهِ» متعلّق بخبر كانُوا. و «لمّا» حرف وجوب، أو ظرف زمان، والعامل فيه كَذَّبُوا. و «ما» يجوز أن تكون موصولة اسمية والضمير في بِهِ عائد عليها، ويجوز أن تكون مصدرية، قاله ابن عطية، أي: أنباء كونهم مستهزئين، وعلى هذا فالضمير لا يعود عليها، لأنها حرفية، بل يعود على الحق وعند الأخفش يعود عليها، لأنها اسم عنده. انتهى. الدر المصون.

﴿كِتَٰبًا﴾: مكتوباً، ﴿فِى قِرْطَاسٍ﴾: في ورق، ﴿فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ﴾: ولم يقتصر بهم على الرؤية؛ لئلا يقولوا[1]: سكرت أبصارنا، ولا تبقى لهم علة، لقالوا: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾: تعنتاً، وعناداً للحق بعد ظهوره، ﴿لَّقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾: لقضي أمر إهلاكهم، ﴿ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ﴾: بعد نزوله طرفة عين[2]؛ إما لأنهم إذا عاينوا «الملك» قد نزل على رسول الله ـ ﷺ ـ في صورته (٥٧٧)، وهي آية لا شيء أبين منها وأيقن، ثم لا يؤمنون؛ كما قال: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الأنعام: ١١١]، لم يكن بدّ من إهلاكهم، كما أهلك أصحاب المائدة.

وإما لأنه يزول الاختيار الذي هو قاعدة التكليف عند نزول الملائكة[3]، فيجب إهلاكهم.

وإما لأنهم إذا شاهدوا «ملكاً» في صورته، زهقت أرواحهم من هول ما يشاهدون، ومعنى: (ثم) بعد ما بين الأمرين[4]: قضاء الأمر، وعدم الإنظار، جعل عدم الإنظار أشدّ

---

٥٧٧ ـ أخرجه البخاري (٨/ ٤٧٢) كتاب التفسير حديث (٤٨٥٥)، ومسلم (٢/ ٨ ـ نووي) كتاب الإيمان: باب: (ولقد رآه نزلة أخرى حديث (٢٨٧/ ١٧٧)، والتِّرمذي (٥/ ٢٦٢) كتاب التفسير: باب ومن سورة الأنعام حديث (٣٠٦٨).
قال الحافظ في «تخريج الكشاف»: متفق عليه من رواية مسروق عن عائشة: أن النبي ﷺ رأى جبريل في صورته مرتين. وفي رواية لها: رأى جبريل له ستمائة جناح. انتهى.

---

(١) قال محمود: «ولم يقتصر بهم على الرؤية لئلا... إلخ» قال أحمد: والظاهر أن فائدة زيادة لمسهم له بأيديهم تحقيق القراءة على قرب، أي فقرءوه وهو في أيديهم لا بعيداً عنهم لما آمنوا، وإلا فالخط لا يدرك باللمس حتى يجعل فائدة زيادته إدراكه بوجهين، كما يفهم من كلام الزمخشري.

(٢) قال محمود: «يعني لا ينظرون بعد نزوله طرفة عين... إلخ» قال أحمد: لا يحسن أن يجعل سبب مناجزتهم بالهلاك وضوح الآية في نزول الملك، فإنه ربما يفهم هذا الكلام أن الآيات التي لزمهم الإيمان بها دون نزول الملك في الوضوح، وليس الأمر كذلك. فالوجه ـ والله أعلم ـ أن يكون سبب تعجيل عقوبتهم بتقدير نزول الملك، وعدم إيمانهم أنهم اقترحوا ما لا يتوقف وجوب الإيمان عليه، إذ الذي يتوقف الوجوب عليه، المعجز من حيث كونه معجزاً، لا المعجز الخاص. فإذا أجيبوا على وفق مقترحهم فلم ينجع فيهم، كانوا حينئذ على غاية من الرسوخ في العناد المناسب لعدم النظرة، والله أعلم.

(٣) عاد كلامه. قال: «وإما لأنه يزول الاختيار الذي قاعدة التكليف مبنية عليه عند نزول الملك فيجب إهلاكهم وإما لأنهم إذا شاهدوا الملك في صورته زهقت أرواحهم من هول ما يشاهدون» قال أحمد: ويقوي هذا الوجه قوله: ولو جعلناه ملكاً لجعلناه رجلاً. قال ابن عباس: ليتمكنوا من رؤيته ولا يهلكوا من مشاهدة صورته.

(٤) عاد كلامه. قال: «ومعنى ـ ثم ـ بعد ما بين الأمرين قضاء الأمر... إلخ» قال أحمد: وهذه النكتة من محاسن تنبيهاته.

من قضاء الأمر؛ لأنّ مفاجأة الشدّة أشدّ من نفس الشدّة، ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا﴾: ولو جعلنا الرسول ملكاً كما اقترحوا؛ لأنهم كانوا يقولون: «لولا أنزل على محمد ملك»، وتارة يقولون: ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، ﴿لَوْ شَآءَ رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً﴾ [فصلت: ١٤] ﴿لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا﴾: لأرسلناه في صورة رجل، كما كان ينزل جبريل على رسول الله ـ ﷺ ـ في أعم الأحوال في صورة دحية (٥٧٨)؛ لأنهم لا يبقون مع رؤية الملائكة في صورهم، ﴿وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم﴾: ولخلطنا عليهم ما يخلطون على أنفسهم حينئذ؛ فإنهم يقولون إذا رأوا الملك في صورة إنسان: هذا إنسان وليس بملك.

فإن قال لهم: الدليل على أني ملك أني جئت بالقرآن المعجز، وهو ناطق بأني ملك لا بشر ـ كذبوه كما كذبوا محمداً ـ ﷺ ـ فإذا فعلوا ذلك، خذلوا كما هم مخذولون الآن، فهو لبس الله عليهم، ويجوز أن يراد: ﴿وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم﴾ حينئذ مثل ما يلبسون على أنفسهم الساعة في كفرهم بآيات الله البينة، وقرأ ابن محيصن: ﴿ولبسنا عليهم﴾، بلام واحدة، وقرأ الزهري: «وللبَّسنا/ ٢١١ب عليهم ما يلبسون»، بالتشديد.

﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ فَحَاقَ بِٱلَّذِينَ سَخِرُوا۟ مِنْهُم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿١٠﴾﴾

﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ﴾: تسلية لرسول الله ـ ﷺ ـ عما كان يلقى من قومه، ﴿فَحَاقَ﴾:

---

٥٧٨ ـ أخرجه البخاري (٦/ ٧٢٨) كتاب المناقب حديث (٣٦٣٤)، ومسلم (٨/ ٢٤٤ ـ نووي) كتاب فضائل الصحابة: باب من فضائل أم سلمة حديث (١٠٠/ ٢٤٥١).

وأخرج الحاكم (٤/ ٧) عن عائشة قالت: «لقد رأيت النبي ﷺ يناجي في حجرتي رجلاً شبهته بدِحْيَة الكلبي، فقال لي: هذا جبريل، وهو يقرئك السلام».

وأخرجه أحمد (٦/ ٧٤) عنها بنحوه.

قال الحافظ:

متفق عليه من رواية أبي عثمان النهدي عن أسامة بن زيد قال: «نُبئت أن جبريل أتى النبي ﷺ وعنده أم سلمة، فجعل يتحدث، ثم قال فقال نبي الله لأم سلمة: من هذا؟ فقالت: دِحْيَةُ الكلبي... الحديث، وللحاكم من رواية مسروق عن عائشة قالت: «لقد رأيت رسول الله ﷺ يناجي في حجري رجلاً شبهته بدِحْيَة الكلبي. فقال لي: هذا جبريل، وهو يقرئك السلام، وللطبراني من رواية قتادة عن أنس: «أن رسول الله ﷺ كان يقول: يأتيني جبريل على صورة دِحْيَة الكلبي» قال أنس «وكان دِحْيَة رجلاً جسيماً جميلاً أبيض»، وفي إسناده عفير بن سعدان وهو ضعيف، ولأبي نعيم في الدلائل من رواية صفوان بن عمرو عن شريح بن عبيد عن النبي ﷺ قال: رأيت جبريل في خَلْقِهِ الذي خُلِقَ عليه، وكنت أراه قبل ذلك في صور مختلفة، وأكثر ما كنت أراه في صورة دِحْيَة الكلبي» رجاله ثقات، إلا أنه مرسل، وروى ابن سعد من طريق يحيى بن يعمر عن ابن عمر: «كان جبريل يأتي رسول الله ﷺ في صورة دِحْيَة الكلبي». انتهى.

بهم، فأحاط بهم الشيء الذي كانوا يستهزئون به وهو الحق؛ حيث أهلكوا من أجل الاستهزاء به.

﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ ٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴿١١﴾﴾

فإن قلت: أي فرق بين قوله: ﴿فانظروا﴾، وبين قوله: ﴿ثم انظروا﴾[1]؟

---

(١) قال محمود: «إن قلت أي فرق بين قوله فانظروا وبين قوله ثم انظروا... إلخ» قال أحمد: وأظهر من هذا التأويل أن يجعل الأمر بالسير في المكانين واحداً، ليكون ذلك سبباً في النظر، فحيث دخلت الفاء فلإظهار السببية، وحيث دخلت «ثم» فللتنبيه على أن النظر هو المقصود من السير، وأن السير وسيلة إليه لا غير. وشتان بين المقصود والوسيلة، والله أعلم.

هذه الملحوظات:

أولاً: أن «ثم» لها عند الربط بها معنيان ١ ـ الاستبعاد ٢ ـ البعد بين الأمرين.

نفس الآية التي معنا ترى المعنى الثاني فالسير مباح للتجارة وغيرها ثم أوجب النظر في آثار الهالكين، فإذا جاءت الفاء دلت على أن السير للنظر.

وأما المعنى الأول فقد وقع عند قوله ـ تعالى ـ:

﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ﴾ [السجدة: ٢٢] فالمقصود بثم أن ما بعدها أمر مستبعد بعد أن مهد ما قبل «ثم» لما يراد في الآية؛ فإن التذكير بآيات الله يؤهل إلى الإيمان لكن حينما يأتي الإعراض فهذا مستبعد، وهذا ما بينه الزمخشري عند هذه الآية وهي برقم [٢٢ السجدة].

ومثل هذه الآية ما جاء في قوله ـ تعالى ـ ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾ [النحل: ٨٣] وهكذا تتضح المعاني حول هذا الحرف «ثم» في سياق الآيات القرآنية.

أما المعنى الثاني الذي وردت عليه الآية التي معنا فقد اتضح هذا البعد في قوله ـ تعالى ـ:

﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الزمر: ٦].

فإن ما بعد «ثم» لا يستبعد ولكنه بعيد، وقد بين هذا الزمخشري لأن حواء خلقت من أسفل أضلاعه ولم يحدث لامرأة مثل هذا سوى حواء، ومن أجل هذا لفت النظر إلى خلقها بقوله «ثم» كأن يقول «انظروا إلى طلاقة قدرتي فقد خلقت المرأة من أسفل ضلع رجل لأني قديرٌ على ما أشاء، فهذه آية عجيبة تستحق الفكر والتدبر وهذا بخلاف خلقنا من أب وأم.

ونستطيع فهم هذا من قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ﴾ [الأنعام: ٨].

ثانياً: «الفاء» تفيد الترتيب مع الاتصال وأحسن مواقعها ما تفيد فيه المفاجأة وهذا ما تراه في قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِى كِتَـٰبِ ٱللَّهِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْبَعْثِ فَهَـٰذَا يَوْمُ ٱلْبَعْثِ﴾ [الروم: ٥٦] فالفاء هنا تفيد أن يوم البعث جاءهم بغتة فقد كانوا به كافرين، ولهذا لحظ الزمخشري فيه شرطا يقدر بنحو قولك: إن كنتم منكرين البعث فقد تبين بطلان قولكم.

هذا المعنى في الفاء «المفاجأة» يضاف إلى معنى الاتصال السابق الملحوظ في السير من الأرض وانظر بين «ثم» و«الفاء» في قول الشاعر وهو العباس بن الأحنف [من البسيط]:

قالوا خراسان أقصى ما يراد بنا ثم القفول، فقد جئنا خراسانا

فانظر موقع «ثم» القفول كما علمت؛ وموقع «الفاء» بعدها!!!

وقد أخذ الزمخشري وتبعه أبو السعود هذه المعاني من كلام عبد القاهر ـ رحمه الله رحمة واسعة ـ فقد أفاض وأجاد، ولولا خشية الإطالة لأتيت بكلامه، ولكنا في عجالة، والله المرفق. =

قلت: جعل النظر[1] مسبباً عن السير في قوله: ﴿فانظروا﴾، فكأنه قيل: سيروا لأجل النظر، ولا تسيروا سير الغافلين.

وأما قوله: ﴿سِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ ثُمَّ ٱنظُرُواْ﴾ فمعناه: إباحة السير في الأرض للتجارة وغيرها من المنافع، وإيجاب النظر في آثار الهالكين، ونبه على ذلك بثم؛ لتباعد ما بين الواجب والمباح.

﴿قُل لِّمَن مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ قُل لِّلَّهِ ۚ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٢﴾﴾

﴿لِّمَن مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾: سؤال تبكيت، و﴿قُل لِّلَّهِ﴾: تقرير لهم، أي: هو ـ الله ـ لا خلاف بيني وبينكم، ولا تقدرون أن تضيفوا شيئاً منه إلى غيره، ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾: أي: أوجبها على ذاته في هدايتكم إلى معرفته، ونصب الأدلة لكم على توحيده بما أنتم مقرون به من خلق السموات والأرض، ثم أوعدهم على إغفالهم النظر، وإشراكهم به من لا يقدر على خلق شيء بقوله: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾، فيجازيكم على إشراككم، وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾: نصب على الذم، أو رفع، أي: أريد الذين خسروا أنفسهم، أو أنتم الذين خسروا أنفسهم.

فإن قلت: كيف جعل عدم إيمانهم مسبباً عن خسرانهم، والأمر على العكس؟

قلت: معناه: الذين خسروا أنفسهم في علم الله؛ لاختيارهم الكفر، فهم لا يؤمنون.

﴿۞ وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِي ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٣﴾﴾

﴿وَلَهُۥ﴾: عطف على الله، ﴿مَا سَكَنَ فِي ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ۚ﴾: من السكنى، وتعديه بفي؛ كما في قوله: ﴿وَسَكَنتُمْ فِي مَسَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥]، ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾: يسمع كل مسموع، ويعلم كل معلوم، فلا يخفى عليه شيء مما يشتمل عليه الملوان.

﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ ۗ قُلْ إِنِّيٓ أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ ۖ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٤﴾ قُلْ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٥﴾ مَّن يُصْرَفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ ۚ وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْمُبِينُ ﴿١٦﴾﴾

= «ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/ ٩٣، ٩٤، ٩٥، والبلاغة القرآنية ٢٩٠ وما بعدها، والإيضاح بتحقيقه ٢/ ٩٠ وما بعدها، وتفسير أبي السعود ٢/ ١٢٨.

(١) قوله: «النظر» لعله «بالنظر».

أولى ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ﴾: همزة الاستفهام دون الفعل الذي هو: ﴿أَتَّخِذُ﴾؛ لأنّ الإنكار في اتخاذ غير الله وليًا، لا في اتخاذ الولي، فكان أولى بالتقديم؛ ونحوه: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ﴾ [الزمر: ٦٤] ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩]، وقرىء: ﴿فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾: بالجرّ، صفة لله، وبالرفع على المدح.

وقرأ الزهري: «فطر»، وعن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: ما عرفت ما فاطر السموات والأرض، حتى أتاني أعرابيان يختصمان في بئر، فقال أحدهما: أنا فطرتها (٥٧٩)، أي: ابتدعتها، ﴿وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾: وهو يرزق ولا يرزق؛ كقوله: ﴿مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ ﴿٥٧﴾﴾ [الذاريات: ٥٧]، والمعنى: أن المنافع كلها من عنده، ولا يجوز عليه الانتفاع، وقرىء: «ولا يَطْعَمُ»، بفتح الياء.

وروى ابن المأمون عن يعقوب: «وهو يطعم ولا يطعم»، على بناء الأول للمفعول، والثاني للفاعل، والضمير: لغير الله.

وقرأ الأشهب: «وهو يطعم ولا يطعم»، على بنائهما للفاعل، وفسر بأن معناه: وهو يطعم، ولا يستطعم.

وحكى الأزهري/ ٢١٢أ أطعمت، بمعنى: استطعمت؛ ونحوه: أفدت، ويجوز أن يكون المعنى: وهو يطعم تارة، ولا يطعم أخرى على حسب المصالح؛ كقولك: وهو يعطي، ويمنع ويبسط ويقدر ويغني ويفقر، ﴿أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ﴾؛ لأنّ النبي سابق أمته في الإسلام؛ كقوله ﴿وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٦٣]، وكقول موسى: ﴿سُبْحَٰنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ﴿وَلَا تَكُونَنَّ﴾، وقيل: لي لا تكونن، ﴿مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾، ومعناه: أمرت بالإسلام، ونهيت عن الشرك، و﴿مَّن يُصْرَفْ عَنْهُ﴾: العذاب، ﴿يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُۥ﴾: الله الرحمة العظمى، وهي النجاة[1]؛ كقولك: إن أطعمت زيداً من

---

٥٧٩ ـ أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ١٧٤) رقم (٧٤٨)، ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» رقم (١٦٨٢)، وأخرجه الطبري في تفسيره: (٥/ ١٥٨) رقم (١٣١١٤)؛ وذكره السيوطي في الدر المنثور (٣/ ١١)، وعزاه لابن الأنباري في الوقف والابتداء..

قال الحافظ:

أخرجه أبو عبيد في غريب الحديث، وفي فضائل القرآن بإسناد حسن، ليس فيه إلا إبراهيم بن مهاجر، وسيأتي في تفسير فاطر. انتهى.

---

(١) قال محمود: «المراد الرحمة العظمى وهي النجاة من النار... إلخ» قال أحمد: وإنما يلجئ إلى =

جوعه، فقد أحسنت إليه؟ تريد: فقد أتممت الإحسان إليه، أو فقد أدخله الجنة؛ لأن من لم يعذب، لم يكن له بدّ من الثواب.

وقرىء: «من يصرف عنه»، على البناء للفاعل، والمعنى: من يصرف الله عنه في ذلك اليوم، فقد رحمه، بمعنى: من يدفع الله عنه، ويحفظه، وقد علم من المدفوع عنه، وترك ذكر المصروف؛ لكونه معلوماً أو مذكوراً قبله، وهو العذاب، ويجوز أن ينتصب «يومئذ» بـ «يصرف» انتصاب المفعول به، أي: من يصرف الله عنه ذلك اليوم: أي هوله، فقد رحمه؛ وينصر هذه القراءة، قراءة أبيّ ـ رضي الله عنه ـ: «من يصرف الله عنه».

﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٧﴾﴾

﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ﴾: من مرض، أو فقر، أو غير ذلك من بلاياه، فلا قادر على كشفه إلا هو، ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ﴾ من غنى، أو صحة، ﴿فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾: فكان قادراً على إدامته أو إزالته.

﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٨﴾﴾

﴿فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾: تصوير للقهر والعلوّ بالغلبة والقدرة؛ كقوله: ﴿وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَٰهِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٢٧]، الشيء أعم العام[1]؛ لوقوعه على كل ما يصح أن يعلم ويخبر عنه، فيقع

= تخصيص الرحمة، إما بكونها العظمى، وإما برحمة الثواب أنه لو بقيت على إطلاقها، لما زاد الجزاء على الشرط إذ من المعلوم ضرورة أن صرف العذاب رحمة ما. والعجب أن الزمخشري يصحح تخصيصها برحمة الثواب بأن صرف العذاب يستلزم الثواب ولا بد، وغيره يصحح هذا التخصيص بأنه لا يلزم من صرف العذاب حصول الثواب، لجواز أن يصرف عنه العذاب ولا يثاب، فأفاد الجزاء إذاً فائدة لم تفهم من الشرط. هكذا صححه القونوي. ولعمري إن قاعدة المعتزلة تلجئ إلى ما ذهب إليه الزمخشري، لانقسام المكلفين عندهم إلى مستوجب للجنة فالثواب قطعاً، وإلى مستوجب للنار فالعذاب قطعاً، ويسندون ذلك إلى العقل لا إلى السمع.

(١) قال محمود: «الشيء أعم العام، لوقوعه على كل ما يصح... إلخ» قال أحمد وتفسيره الشيء يخالف الفريقين الأشعرية، فإنهم فسروه بالموجود ليس إلا، والمعتزلة فإنهم قالوا: والمعلوم الذي يصح وجوده، فاتفقوا على خروج المستحيل، وعلى الجملة فهذه المسألة معدودة من علم الكلام باعتبار ما. وأما هذا البحث فلغوي والتحاكم فيه لأهل اللغة، وظاهر قولهم غضبت من لا شيء، وإذا رأى غير شيء ظنه رجلاً ـ أن الشيء لا ينطلق إلا على الموجود إذ لو كان الشيء كل ما يصح أن يعلم عدماً كان أو وجوداً أو ممكناً أو مستحيلاً، لما صدق على أمر ما أنه ليس بشيء والأمر في ذلك قريب.

على القديم، والجرم، والعرض، والمحال، والمستقيم؛ ولذلك صحّ أن يقال في الله ـ عزّ وجلّ ـ: شيء لا كالأشياء، كأنك قلت: معلوم لا كسائر المعلومات، ولا يصح: جسم لا كالأجسام.

﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ شَهِيدُۢ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ۚ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ ۚ أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ ۚ قُل لَّآ أَشْهَدُ ۚ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَإِنَّنِي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿١٩﴾﴾

وأراد: أي شهيد، ﴿أَكْبَرُ شَهَٰدَةً﴾: فوضع شيئاً مقام شهيد؛ ليبالغ في التعميم، ﴿قُلِ ٱللَّهُ شَهِيدُۢ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾: يحتمل أن يكون تمام الجواب عند قوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾، بمعنى: الله أكبر شهادة، ثم ابتدىء، ﴿شَهِيدُۢ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ أي: هو شهيد بيني وبينكم، وأن يكون: ﴿ٱللَّهُ شَهِيدُۢ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾: هو الجواب؛ لدلالته على أنّ الله ـ عزّ وجلّ ـ إذا كان هو الشهيد بينه وبينهم، فأكبر شيء شهادة شهيد له، ﴿وَمَنۢ بَلَغَ﴾: عطف على ضمير المخاطبين من أهل مكة، أي: لأنذركم به، وأنذر كل من بلغه القرآن من العرب والعجم، وقيل: من الثقلين، وقيل: من بلغه إلى يوم القيامة، وعن سعيد بن جبير: من بلغه القرآن فكأنما رأى محمداً ـ ﷺ ـ ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ﴾: تقرير لهم مع إنكار واستبعاد، ﴿قُل لَّآ أَشْهَدُ﴾، شهادتكم.

﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمُ ۘ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٢٠﴾ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٢١﴾﴾

﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ يعني: اليهود والنصارى، يعرفون رسول الله ـ ﷺ ـ بحليته، ونعته الثابت في الكتابين معرفة خالصة، ﴿كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾: بحلاهم، ونعوتهم لا يخفون عليهم / ٢١٢ ب ولا يلتبسون بغيرهم؛ وهذا استشهاد لأهل «مكة» بمعرفة أهل الكتاب به، وبصحة نبوّته، ثم قال: ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ﴾: من المشركين، ومن أهل الكتاب الجاحدين، ﴿فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ به، جمعوا بين أمرين متناقضين، فكذبوا على الله بما لا حجة عليه، وكذبوا بما ثبت بالحجة البينة، والبرهان الصحيح؛ حيث قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]. وقالوا: ﴿وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾ [الأعراف: ٢٨]. وقالوا: ﴿الملائكة بنات الله﴾، و﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس:١٨] ونسبوا إليه تحريم البحائر والسوائب، وذهبوا فكذبوا القرآن والمعجزات، وسموها سحراً، ولم يؤمنوا بالرسول، ﷺ.

﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٢٢﴾ ثُمَّ لَمْ تَكُن

فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴿٢٣﴾ ٱنظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ ۖ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ ﴿٢٤﴾ ﴾

﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ﴾: ناصبه محذوف تقديره: ويوم نحشرهم كان كيت وكيت، فترك؛ ليبقى على الإبهام الذي هو داخل في التخويف، ﴿أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ﴾ أي: آلهتكم التي جعلتموها شركاء لله.

وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ معناه: تزعمونهم شركاء، فحذف المفعولان، وقرىء: «يحشرهم ثم يقول»، بالياء فيهما؛ وإنما يقال لهم ذلك على وجه التوبيخ، ويجوز أن يشاهدوهم، إلا أنهم حين لا ينفعونهم، ولا يكون منهم ما رجوا من الشفاعة، فكأنهم غيب عنهم، وأن يحال بينهم وبينهم في وقت التوبيخ؛ ليفقدوهم في الساعة التي علقوا بهم الرجاء فيها، فيروا مكان خزيهم وحسرتهم، ﴿فِتْنَتُهُمْ﴾: كفرهم، والمعنى: ثم لم تكن عاقبة كفرهم[1] ـ الذي لزموه أعمارهم، وقاتلوا عليه، وافتخروا به، وقالوا: دين آبائنا ـ إلا جحوده، والتبرؤ منه، والحلف على الانتفاء من التدين به، ويجوز أن يراد: ثم لم يكن جوابهم إلا أن قالوا فسمي فتنة؛ لأنه كذب.

وقرىء: «تكن» بالتاء، و«فتنتهم»، بالنصب؛ وإنما أنث: ﴿أَن قَالُوا۟﴾؛ لوقوع الخبر مؤنثاً؛ كقولك: من كانت أمّك[2]؟.

---

(١) قال محمود: «فتنتهم كفرهم، والمعنى ثم لم تكن عاقبة كفرهم... إلخ» قال أحمد: وفي الآية دليل بين على أن الإخبار بالشيء على خلاف ما هو به كذب، وإن لم يعلم المخبر مخالفة خبره لمخبره. ألا تراه جعل إخبارهم وتبريهم كذباً مع أنه تعالى أخبر أنهم ضل عنهم ما كانوا يفترون، أي سلبوا علمه حينئذ دهشاً وحيرة، فلم يرفع ذلك إطلاق الكذب عليهم.

(٢) قال السمين الحلبي: قال الشيخ: «وكلام الزمخشري ملفق من كلام أبي علي. وأما: «مَنْ كَانَتْ أُمُّكَ» فإنه حمل اسم كان على معنى «مَنْ»، فإن لها لفظاً مفرداً مذكراً، ولها معنى بحسب ما تريد من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث، وليس الحمل على المعنى لمراعاة الخبر، ألا ترى أنه يجيء حيث لا خبر، كقوله: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ وقوله [من الطويل]:

..... تَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ

قُلْتُ: ليت شعري! ولأي معنى خص الزمخشري بهذا الاعتراض، فإنّه وارد على أبي عليٍّ أيضاً إذ لقائل أن يقول: التأنيث في: «جاءت» للحمل على معنى «ما» فإنّ لها هي أيضاً لفظاً ومعنى مثل «مَنْ»، على أنه يقال: للتأنيث علتان، فذكرا إحداهما. ورجح أَبُو عُبَيْدٍ قراءة الأخوين بقراءة أُبَيٍّ وابن مسعود: «وَمَا كان فِتْنَتُهُمْ إلاّ أَنْ قَالُوا» فلم تلحق الفعل علامة تأنيث. ورجّحها غَيْرُه بإجماعهم على نصب «حجتهم» من قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا﴾. وقُرِئ شاذا «ثُمَّ لَمْ يَكُنْ فِتْنَتُهُم إلاّ أَنْ قَالُوا: بتذكير «يكن» ورفع «فتنتهم»، ووجه شذوذها سقوط علامة التأنيث، والفاعل مؤنث لفظاً، وإن كان غير حقيقي، وجعل غير الأعرف اسماً، والأعرف خبراً، فهي عكس القراءة الأولى =

وقرىء: بالياء، ونصب الفتنة، وبالياء والتاء مع رفع الفتنة.

وقرىء: «رَبَّنَا»، بالنصب على النداء، ﴿وَضَلَّ عَنْهُم﴾: وغاب عنهم، ﴿مَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ أي: يفترون إلهيته وشفاعته.

فإن قلت: كيف يصح أن يكذبوا حين يطلعون على حقائق الأمور وعلى أن الكذب، والجحود لا وجه لمنفعته؟

قلت: الممتحن ينطق بما ينفعه، وبما لا ينفعه، من غير تمييز بينهما حيرة ودهشاً؛ ألا تراهم يقولون: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْهَا فَإِنْ عُدْنَا فَإِنَّا ظَٰلِمُونَ ﴿١٠٧﴾﴾ [المؤمنون: ١٠٧]، وقد أيقنوا بالخلود، ولم يشكوا فيه، ﴿وَنَادَوْا يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧] وقد علموا أنه لا يقضي عليهم.

وأما قول من يقول: معناه: ما كنا مشركين عند أنفسنا، وما علمنا أنا على خطأ في معتقدنا، وحملُ قوله: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ يعني: في الدنيا، فتمحل وتعسف وتحريف لأفصح الكلام إلى ما هو عيّ وإقحام؛ لأن المعنى الذي ذهبوا إليه ليس هذا الكلام بمترجم عنه، ولا منطبق عليه، وهو نابٍ عنه أشدّ النبوّ، وما أدري ما يصنع من ذلك تفسيره بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُۥ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ ۚ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ ﴿١٨﴾﴾ [المجادلة: ١٨] بعد قوله: ﴿وَيَحْلِفُونَ عَلَى ٱلْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [المجادلة: ١٤] فشبه كذبهم في الآخرة بكذبهم في الدنيا.

﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ۖ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا ۖ وَإِن يَرَوْا۟ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا۟ بِهَا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوكَ يُجَٰدِلُونَكَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٢٥﴾ وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ ۖ وَإِن يُهْلِكُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿٢٦﴾﴾

﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾: حين تتلو القرآن، روي أنه اجتمع أبو سفيان، والوليد، والنضر، وعتبة، وشيبة، وأبو جهل، وأضرابهم يستمعون تلاوة رسول الله ـ ﷺ ـ فقالوا للنضر: يا أبا قتيلة، ما يقول محمد؟ فقال: والذي جعلها بيته ـ يعني الكعبة ـ ما أدري ما يقول، إلا أنه يحرّك لسانه، ويقول: أساطير الأوّلين، مثل ما حدثتكم عن القرون الماضية، فقال أبو سفيان: إني لأراه حقًّا، فقال أبو جهل: كلا؛ فنزلت، والأكنة على القلوب، والوقر في الآذان ـ مثلٌ في نبوّ قلوبهم، ومسامعهم عن قبوله[1]، واعتقاد

= من الطرفين. و «أَنْ قَالُوا» مما يجب تأخيره لحصره، سواء أجعل اسماً أم خبراً. انتهى. الدر المصون.

(١) قال محمود: «الأكنة على القلوب والوقر في الآذان، مثل في نبو قلوبهم ومسامعهم عن قبوله... =

صحته، ووجه إسناد الفعل إلى ذاته وهو قوله: ﴿وَجَعَلْنَا﴾؛ للدلالة على أنه أمر ثابت فيهم لا يزول عنهم؛ كأنهم مجبولون عليه، أو هي حكاية لما كانوا ينطقون به من قولهم: ﴿وَفِيٓ ءَاذَانِنَا وَقْرٞ وَمِنۢ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٞ﴾ [فصلت: ٥].

وقرأ طلحة: «وقراً»، بكسر الواو، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوكَ يُجَٰدِلُونَكَ﴾: هي حتى التي تقع بعدها الجمل، والجملة قوله: ﴿إِذَا جَآءُوكَ﴾، ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ [الرعد: ٤٣]، و﴿جَآءُوكَ﴾: «يجادلونك» موضع الحال، ويجوز أن تكون الجارة، ويكون «إذ جاءوك» في محل الجرّ، بمعنى: حتى وقت مجيئهم، ويجادلونك حال، وقوله: ﴿يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾، تفسير له، والمعنى: أنه بلغ تكذيبهم الآيات إلى أنهم يجادلونك، ويناكرونك، وفسر مجادلتهم بأنهم يقولون: ﴿إِنۡ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ فيجعلون كلام الله وأصدق الحديث خرافات وأكاذيب، وهي الغاية في التكذيب، ﴿وَهُمۡ يَنۡهَوۡنَ﴾: الناس عن القرآن، أو عن الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ وأتباعه، ويثبطونهم عن الإيمان به، ﴿وَيَنۡـَٔوۡنَ عَنۡهُۖ﴾: بأنفسهم، فيضلون ويضلون، ﴿وَإِن يُهۡلِكُونَ﴾: بذلك، ﴿إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ﴾، ولا يتعداهم الضرر إلى غيرهم، وإن كانوا يظنون أنهم يضرون رسول الله ـ ﷺ ـ، وقيل: هو أبو طالب، لأنه كان ينهى قريشاً عن التعرّض لرسول الله ﷺ وينأى عنه، ولا يؤمن به، وروي أنهم اجتمعوا إلى أبي طالب، وأرادوا برسول الله ـ ﷺ ـ سوءاً، فقال: [من الكامل]

وَاللهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ ... حَتَّى أُوَسَّدَ فِي التُّرَابِ دَفِينَا
فَاصْدَعْ بِأَمْرِكَ مَا عَلَيْكَ غَضَاضَةٌ ... وَأَبْشِرْ بِذَاكَ وَقَرَّ مِنْهُ عُيُونَا
وَدَعَوْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ نَاصِحٌ ... وَلَقَدْ صَدَقْتَ وَكُنْتَ ثَمَّ أَمِينَا
وَعَرَضْتَ دِيناً لاَ مَحَالَةَ أَنَّهُ ... مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينَا
لَوْلاَ الْمَلاَمَةُ أَوْ حَذَارِيَ سُبَّةً ... لَوَجَدْتَنِي سَمْحاً بِذَاكَ مُبِينَا[1]

فنزلت (٥٨٠).

---

٥٨٠ ـ أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ١٨٧ ـ ١٨٨) من طريق ابن إسحاق به.
وينظر سيرة ابن هشام (١/ ٢٨٠ ـ ٢٨٢).

= إلخ» قال أحمد رحمه الله: وهذه الآية حسبنا في رد معتقد القدرية الذين يزعمون أن الله تعالى أراد من هؤلاء المستمعين أن يعوا القرآن ويفقهوه، وأنه لم يمنعهم من ذلك، ومحال على زعمهم أن يمنعهم من ذلك ويريد أن لا يفقهوه، لأن ذلك عندهم قبيح. فانظر كيف تكافحهم هذه الآية بالرد وتنادي عليهم بالخطأ، إذ قوله (أن يفقهوه) معناه كراهة أن يفقهوه، وبين الإرادة على زعمهم، والكرامة على ما أنبأت عنه الآية. بون بعيد، والله الموفق.

(١) لأبي طالب، لما اجتمع عنده قريش وأرادوا قتل النبي ﷺ. «فاصدع» أي اجهر بأمرك حتى تؤثر في =

﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُوا۟ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٧﴾ بَلْ بَدَا لَهُم مَّا كَانُوا۟ يُخْفُونَ مِن قَبْلُ ۖ وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿٢٨﴾﴾

﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ﴾: جوابه محذوف تقديره: «ولو ترى لرأيت أمراً شنيعاً»، ﴿وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾: أروها حتى يعاينوها، أو اطلعوا عليها اطلاعاً هي تحتهم، أو أدخلوها/ ٢١٣ب فعرفوا مقدار عذابها من قولك: وقفته على كذا، إذا فهمته وعرفته.

وقرىء: «وقفوا»، على البناء للفاعل، من وقف عليه وقوفاً، ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ﴾: تم تمنيهم، ثم ابتدؤا، ﴿وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾: واعدين الإيمان، كأنهم قالوا: ونحن لا نكذب، ونؤمن على وجه الإثبات، وشبهه سيبويه بقولهم: «دعني ولا أعود»، بمعنى: دعني وأنا لا أعود، تركتني أو لم تتركني، ويجوز أن يكون معطوفاً على «نردّ»، أو حالاً على معنى: «يا ليتنا نردّ غير مكذبين وكائنين من المؤمنين»، فيدخل تحت حكم التمني.

فإن قلت: يدفع ذلك قوله: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾؛ لأنّ المتمني لا يكون كاذباً.

= قال الحافظ: أخرجه البيهقي في الدلائل من طريق ابن إسحاق حدثني يعقوب بن عتيبة بن المغيرة ابن الأخنس، أنه حدث أن قريشاً قالت لأبي طالب هذه المقالة فذكر القصة. قال ابن إسحاق: ثم قال: فذكر هذا الشعر. انتهى.

= القلوب، كصدع الزجاج، أي شقه وكسره. وغض منه يغض ـ بالضم ـ غضاضة: وضع ونقص من قدره. وغضغضت الماء وتغضغض هو: نقصته وانتقص. أي ما عليك مذلة ومنقصة من أمرك. وبشر يبشر ـ بالضم ـ سر وفرح. وأبشر إبشاراً: سر واستبشر. وبشرته وأبشرته أفرحته. أي: افرح وانسر بذلك. وقرت عينه. بردت سروراً، أي افرح بذلك وانسر. فهو توكيد لأبشر؛ إلا أنه بطريق الكناية المفيدة للمبالغة. وعيوناً تمييز محول عن الفاعل، أي لتقر عيونك. والمراد بالجمع ما فوق الواحد، أو المبالغة، أو عيونه هو أو عيونه هو والمؤمنين. ويروى «منه» أي من ذلك الأمر. و«لن» حرف لتوكيد النفي كما تشهد به مواضع الاستعمال. ونفي الوصول: كناية عن نفي المضرة على وجه أبلغ. والباء للملابسة. و«حتى أوسد» غاية مفيدة للتوكيد والتأييد والتوسيد: كناية عن الموت، فيجعل له وسادة تحت رأسه في رمسه. و«دفيناً» أي مدفوناً حال. ومجيء المضارع المنفي بلن جواباً للقسم لا يجوز إلا في الضرورة كما هنا. وزعمت: أي قلت عند من لا يصدقك، ولقد صدقت في دعواك أنك ناصح للناس، و«كنت ثم» أي عند قولك «أميناً» فيما ادعيت وعرضت علينا ديناً صادقاً أنه من خير أديان البرية ديناً، أي من جهة الديانة، أو جهة الجزاء. وقيل: قد يراد من التمييز مجرد التوكيد وهذا منه لا محالة في ذلك. فقوله «لا محالة» جملة اعتراضية للتوكيد. والحذار: مصدر بمعنى الحذر من مسبتهم لي. ويروى أو حذاري سبة. والسب أبلغ من اللوم «لوجدتني» يا محمد راضياً بذاك الدين، مظهراً له. وسمح سماحة فهو سمح، كضخم ضخامة فهو ضخم: إذا جاد ولم يبخل.

ينظر ديوانه ص ٤٦٨؛ ولسان العرب (كفر)؛ وتاج العروس (كفر).

قلت: هذا تمنّ قد تضمن معنى العدة، فجاز أن يتعلق به التكذيب، كما يقول الرجل: ليت الله يرزقني مالاً، فأحسن إليك، وأكافئك على صنيعك، فهذا متمنّ في معنى الواعد، فلو رزق مالاً، ولم يحسن إلى صاحبه، ولم يكافئه، كذب، كأنه قال: إن رزقني الله مالاً، كافأتك على الإحسان.

وقرىء: «ولا نكذب ونكون»، بالنصب، بإضمار «أن» على جواب التمني[1]، ومعناه: إن رددنا لم نكذب، ونكن من المؤمنين، ﴿بَلْ بَدَا لَهُم مَّا كَانُوا يُخْفُونَ مِن قَبْلُ﴾: من قبائحهم، وفضائحهم في صحفهم، وبشهادة جوارحهم عليهم؛ فلذلك تمنوا ما تمنوا ضجراً، لا أنهم عازمون على أنهم لو ردّوا لآمنوا.

وقيل: هو في المنافقين، وأنه يظهر نفاقهم الذي كانوا يسرونه، وقيل: هو في أهل الكتاب، وأنه يظهر لهم ما كانوا يخفونه من صحة نبوة رسول الله ـ ﷺ ـ ﴿وَلَوْ رُدُّوا﴾: إلى الدنيا بعد وقوفهم على النار، ﴿لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾: من الكفر والمعاصي، ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾: فيما وعدوا من أنفسهم لا يفون به.

﴿وَقَالُوٓا۟ إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴿٢٩﴾﴾

﴿وَقَالُوٓا۟﴾: عطف على لعادوا، أي: ولو ردّوا لكفروا ولقالوا: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾: كما كانوا يقولون قبل معاينة القيامة، ويجوز أن يعطف على قوله: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾، على معنى: «وإنهم لقوم كاذبون في كل شيء»، وهم الذين قالوا: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾، وكفى به دليلاً على كذبهم.

﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ ۚ قَالَ أَلَيْسَ هَٰذَا بِٱلْحَقِّ ۚ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَرَبِّنَا ۚ قَالَ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿٣٠﴾ قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا۟ يَٰحَسْرَتَنَا عَلَىٰ مَا فَرَّطْنَا فِيهَا وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ ۚ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ ﴿٣١﴾﴾

﴿وُقِفُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ ۚ﴾: مجاز عن الحبس؛ للتوبيخ والسؤال، كما يوقف العبد الجاني بين يدي سيده ليعاتبه.

---

(١) قال محمود: «وقرئ ولا نكذب ونكون بالنصب بإضمار أن على جواب التمني... إلخ» قال أحمد: وكثيراً ما تتناوب صيغة التمني والخبر. ألا ترى: إلى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ في قوله: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٧٥﴾﴾ إلى قوله: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ وهذه المعاهدة إنما كانت تمنياً بصيغة الخبر، والله أعلم. وأبين من ذلك قوله تعالى في آية أخرى: ﴿وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ فهذا هو التمني بعينه، ولكن بصيغة الوعد والخبر الصريحة، والله الموفق.

وقيل: وقفوا على جزاء ربهم.

وقيل: عرفوه حق التعريف، ﴿قَالَ﴾: مردود على قول قائل، قال: ماذا قال لهم ربهم إذ وقفوا عليه؟ فقيل: قال: ﴿أَلَيْسَ هَٰذَا بِالْحَقِّ﴾، وهذا تعيين من الله ـ تعالى ـ لهم على التكذيب.

وقولهم ـ لما كانوا يسمعون من حديث البعث والجزاء ـ: ما هو بحق، وما هو إلا باطل، ﴿بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾: بكفركم بلقاء الله ببلوغ الآخرة وما يتصل بها، وقد حقق الكلام فيه في مواضع أخر، و﴿حَتَّىٰ﴾: غاية لـ «كذبوا» لا لـ «خسر»؛ لأن خسرانهم لا غاية له، أي: ما زال بهم التكذيب/ ٢١٤أ إلى حسرتهم وقت مجيء الساعة.

فإن قلت: أما يتحسرون عند موتهم؟

قلت: لما كان الموت وقوعاً في أحوال الآخرة ومقدّماتها، جعل من جنس الساعة، وسمي باسمها؛ ولذلك قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «مَنْ مَاتَ، فَقَدْ قَامَتْ قِيَامَتُهُ» (٥٨١). أو جعل مجيء الساعة بعد الموت؛ لسرعته كالواقع بغير فترة ﴿بَغْتَةً﴾: فجأة، وانتصابها على الحال بمعنى: باغتة، أو على المصدر، كأنه قيل: بغتتهم الساعة بغتة، ﴿فَرَّطْنَا فِيهَا﴾ الضمير للحياة الدنيا، جيء بضميرها، وإن لم يجر لها ذكر؛ لكونها معلومة، أو للساعة على معنى: قصرنا في شأنها وفي الإيمان بها، كما تقول: فرّطت في فلان، ومنه: فرّطت في جنب الله، ﴿وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ﴾؛ كقوله: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠]؛ لأنه اعتيد حمل الأثقال على الظهور، كما ألف الكسب بالأيدي، ﴿أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ﴾: بئس شيئاً يزرون وزرهم؛ كقوله: ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ﴾ [الأعراف: ١٧٧].

﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٣٢﴾﴾

---

٥٨١ ـ أخرجه الديلمي في فردوس الأخبار (١/ ٣٥٠) رقم (١١٢١)، وقال السخاوي في «المقاصد الحسنة» ص (٤٢٨): له ذكر في: «أكثروا هادم اللذات، ورواه الديلمي عن أنس مرفوعاً، ولفظه: «إذا مات أحدكم فقد قامت قيامته»، وللطبراني من حديث زياد بن علاقة عن المغيرة بن شعبة قال: يقولون: القيامة القيامة، وإنما قيامة المرء موته»، ومن رواية سفيان بن أبي قيس قال: «شهدت جنازة فيها علقمة فلما دفن قال: «أمّا هذا فقد قامت قيامته».
قال الحافظ: أخرجه أبو شجاع الديلمي في الفردوس عن أنس بلفظ «إذا مات أحدكم فقد قامت قيامته» للطبراني من حديث زياد بن علاقة عن المغيرة بن شعبة قال: «يقولون: القيامة القيامة، وإنما قيامة الرجل موته»، ومن رواية سفيان عن أبي قيس قال: «شهدت جنازة فيها علقمة. فلما دفن قال: «أما هذا فقد قامت قيامته». انتهى.

جعل أعمال الدنيا لعباً ولهواً، واشتغالاً بما لا يعني، ولا يعقب منفعة، كما تعقب أعمال الآخرة المنافع العظيمة، وقوله: ﴿لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾؛ دليل على أن ما عدا أعمال المتقين لعب ولهو.

وقرأ ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ: «ولدار الآخرة».

وقرىء: «تعقلون» بالتاء، والياء.

﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴿٣٣﴾﴾

﴿قَدْ﴾ في ﴿قَدْ نَعْلَمُ﴾: بمعنى: «ربما» الذي يجيء لزيادة الفعل[1] وكثرته[2]؛ كقوله [من الطويل]:

---

(١) الحرف «قد» من قوله ـ «سبحانه» ـ ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ . . . .﴾ يفيد زيادة الفعل وكثرته، وله معنى آخر أسجله هنا من خلال آيات القرآن العظيم وما فهمه المفسرون. وخلاصة هذا:
أن «قد» تدل على التوقع كقولك قد يقدم الغائب اليوم إذا توقعت ذلك وهذا مع المضارع، وأما الماضي فقد أثبته الكثيرون، قال الخليل يقال: «قد فعل» لقوم ينتظرون الخبر، وعليه قول المؤذن: قد قامت الصلاة.
والكلام هنا مع المضارع لأنها تكون معه بمعنى «ربما» التي تخرج إلى معنى التكثير بمعونة المقام، وهذا المعنى ما عليه الآية التي بين أيدينا، فالقصد إلى أن الله قد علم علماً شاملاً كاشفاً لاخفاء معه. وهذا التكثير تراه مع «ربما» في قول الله ـ تعالى ـ ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴿٢﴾﴾ [الحجر: ٤] وقد شرح الزمخشري وأبو السعود هذا المعنى كل في كتابه وبلغة من شعر العرب، وقد سلك القرآن هذا المعنى الدقيق، لأنه بلسان عربي مبين.
ومعنى التكثير هذا ما عرفه المفسر العلامة وشرحه عند قول الله ـ سبحانه ـ: ﴿أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤] فإذا كان الله مالكاً لما في السموات والأرض فكيف لا يعلم؟ بل إنه عليم بكل شيء ومحيط علمه ولا تخفى عليه خافية، وبهذا تكون «قد» للتوكيد على معنى العلم، ويتبعه توكيد الوعيد وهذه طريقة عربية صافية يقول زهير [من الطويل]:

أخو ثقة لا تهلك الخمرُ ماله ولكنه قد يهلِكُ المالَ نائلُه

فالكرم العربي، والضيافة يهلك المال بالتحقيق، فجاءت «قد» لتفيد هذا المعنى ولهذا الحرف معانٍ أخرى تنظر في مواطنها من كتب النحاة.
ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ومن حاشية الأمير ١/ ١٣٦ وما بعدها، والبلاغة القرآنية، لأبي موسى ٢٩٤ وما بعدها، والإكسير في علم التفسير للطوفي ٢٤١ تحقيق د/ عبد القادر حسين ـ نثر الآداب ـ ط ـ المطبعة النموذجية.

(٢) قال محمود: «قد في قد نعلم بمعنى ربما الذي يجيء لزيادة الفعل وكثرته كقوله: ولكنه قد يهلك =

أَخُو ثِقَةٍ لاَ تُهْلِكُ الْخَمْرُ مَالَهُ وَلَكِنَّهُ قَدْ يُهْلِكُ الْمَالَ نَائِلُهُ[1]

والهاء في ﴿إِنَّهُۥ﴾: ضمير الشأن، ﴿لَيَحْزُنُكَ﴾، قرىء: بفتح الياء، وضمها، و﴿ٱلَّذِى يَقُولُونَ﴾: هو قولهم: «ساحر كذاب» ﴿لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾، قرىء: بالتشديد، والتخفيف، من: كذبه، إذا جعله كاذباً في زعمه[2]، وأكذبه إذا وجده كاذباً، والمعنى: أن تكذيبك أمر

= المال نائله» قال أحمد: ومثلها في قوله ﴿وَقَدْ تَّعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ فإنه يكثر علمهم برسالته ويؤكده بظهور آياته، حتى يقيم عليهم الحجة في جمعهم بين متناقضين: أذيته، ورسوخ علمهم برسالته، والله أعلم. ومنه أيضاً قوله:

قد أترك القرن مصفراً أنامله

والغرض التعبير عن المعنى بما يشعر بعكسه، تنبيهاً على أنه بلغ الآية التي ما بعدها إلا الرجوع إلى الضد. وذلك من لطائف لغة العرب وغرائبها [من الطويل]:

(١) أخو ثقة لا تهلك الخمر ماله ... ولكنه قد يهلك المال نائله
تراه إذا ما جئته متهللاً ... كأنك تعطيه الذي أنت سائله
ولو لم يكن في كفه غير نفسه ... لجاد بها فليتق الله سائله
فمن مثل حصن في الحروب ومثله ... لإنكار ضيم أو لخصم يحاوله

لزهير بن أبي سلمى يمدح حصن بن أبي حذيفة. والثقة من وثق، كالعدة من وعد. وإن كان الفعل الأول مكسوراً والثاني مفتوحاً، فأصلها «وثق» حذفت الواو وخلفتها التاء، والمراد بها ما يتوثق به، أو المصدر هو التوثق، أي هو ملازم لما يتوثق به من مكارم الأخلاق، لا ينفك عنه كأنه أخوه أو ملازم للتوثق به. وإسناد الإهلاك إلى الخمر مجاز عقلي، لأنه سببه، وكذلك إسناده إلى النائل، أي العطاء. و«قد» هنا للتكثير، وإلا لم يكن مدحاً، تراه متهللاً مستبشر الوجه إذا جئته سائلاً، فكأنك تعطيه المال الذي أنت طالبه منه. وبالغ في وصفه الكرم حتى أنه يجود بروحه إن لم يملك غيرها، وبنى على ذلك أمر سائله بالتقوى من الله، لئلا يأخذ روحه فيميته. فسائله الأول مضاف لمفعوله الثاني. والثاني مضاف للأول. وقوله «فمن» استفهام إنكاري، أي ما مثله أحد في الحروب، وما مثله أحد معد لإنكار الظلم وإبائه والمحاولة والمعالجة والطلب. وضمير يحاوله للضيم، أو لحصن، أو لمن. ويروى الشعر برواية أخرى، على أنه وصف لمعن بن زائدة وهي [من الطويل]:

يقولون معن لا زكاة لماله ... وكيف يزكي المال من هو باذله
إذا حال حول لم تجد في دياره ... من المال إلا ذكره وجمائله
تراه إذا ما جئته متهللاً ... كأنك تعطيه الذي أنت نائله
تعود بسط الكف حتى لو انه ... أراد انقباضاً لم تطعه أنامله
فلو لم يكن ..... البيت

ورفع جمائله، ذهاباً إلى المعنى، لأن المعنى لم يبق إلا جمائله ونائله: آخذه منه، وبسط الكف: كناية عن كثرة الكرم. وأنامله: أجزاء أصابعه.
ينظر ديوانه (١٤١)، والدر المصون (٣/ ٤٧).

(٢) عاد كلامه. قال: «وقرئ يكذبونك بالتشديد والتخفيف من كذبه إلى قوله ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾... إلخ»، قال أحمد: وفي هذا النوع من إقامة الظاهر مقام المضمر فنان من نكت البيان، إحداهما: =

راجع إلى الله؛ لأنك رسوله المصدق بالمعجزات، فهم لا يكذبونك في الحقيقة؛ وإنما يكذبون الله بجحود آياته، فاله عن حزنك لنفسك، وإن هم كذبوك وأنت صادق، وليشغلك عن ذلك ما هو أهمّ، وهو استعظامك بجحود آيات الله ـ تعالى ـ والاستهانة بكتابه، ونحوه قول السيد لغلامه ـ إذا أهانه بعض الناس ـ: إنهم لم يهينوك، وإنما أهانوني، وفي هذه الطريقة قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠]، وقيل: فإنهم لا يكذبونك بقلوبهم، ولكنهم يجحدون بألسنتهم، وقيل: فإنهم لا يكذبونك؛ لأنك عندهم الصادق، الموسوم بالصدق، ولكنهم يجحدون بآيات الله.

وعن ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ: «كان رسول الله ـ ﷺ ـ يسمى الأمين» (٥٨٢) فعرفوا أنه لا يكذب في شيء، ولكنهم كانوا يجحدون، وكان أبو جهل يقول: «ما نكذبك؛ لأنك عندنا صادق، وإنما نكذب ما جئتنا به».

وروي أنّ الأخنس بن شريق قال لأبي جهل: يا أبا الحكم، أخبرني عن محمد، أصادق هو أم كاذب؛ فإنه ليس عندنا أحد غيرنا؟ فقال له: والله إن محمداً لصادق/ ٢١٤ب، وما كذب قط، ولكن إذا ذهب بنو قصيّ باللواء والسقاية والحجابة والنبوّة، فماذا يكون لسائر قريش؟ فنزلت.

وقوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ﴾: من إقامة الظاهر مقام المضمر؛ للدلالة على أنهم ظلموا في جحودهم.

﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا۟ عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا۟ وَأُوذُوا۟ حَتَّىٰٓ أَتَىٰهُمْ نَصْرُنَا ۚ وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ ۚ وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٣٤﴾﴾

﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ﴾: تسلية لرسول الله ـ ﷺ ـ[1] وهذا دليل على أن قوله: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا

---

٥٨٢ ـ قال الحافظ ابن حجر: لم أجده عنه. وفي الطبقات من حديث يعلى بن أمية قال: بلغ رسول الله ﷺ خمساً وعشرين سنة، وليس له بمكة اسم إلا الأمين. ورواه أيضاً من حديث علي بن أبي طالب نحوه. انتهى.

= الإسهاب في ذمهم وهذه النكتة يستقل بها الظاهر من حيث كونه ظاهراً، حتى لو كان لقباً جامداً، والأخرى زيادة منه تؤكد ذمهم، تفهم من اشتقاق الظاهر.

(١) عاد كلامه. قال: «وقوله ولقد كذبت رسل من قبلك تسلية... إلخ» قال أحمد: ولا دلالة فيه لأنه مؤتلف مع نفي التكذيب أيضاً، وموقعه حينئذ من الفضيلة أبين، أي هؤلاء لم يكذبوك فحقك أن =

﴿يُكَذِّبُونَكَ﴾: ليس بنفي لتكذيبه؛ وإنما هو من قولك لغلامك: ما أهانوك، ولكنهم أهانوني، ﴿عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا۟ وَأُوذُوا۟﴾: على تكذيبهم، وإيذائهم، ﴿وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ﴾: لمواعيده من قوله: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ﴾ [الصافات: ١٧١، ١٧٢]، ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٥] بعض أنبائهم وقصصهم وما كابدوا من مصابرة المشركين.

﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ۚ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿٣٥﴾ ۞ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ ۘ وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴿٣٦﴾﴾

كان يكبر على النبي - ﷺ - كفر قومه، وإعراضهم عما جاء به؛ فنزل: ﴿لَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ﴾ [الشعراء: ٣]، ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦]، ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ﴾: منفذاً تنفذ فيه إلى ما تحت الأرض، حتى تطلع لهم آية يؤمنون بها، ﴿أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم﴾: منها، ﴿بِـَٔايَةٍ﴾: فافعل، يعني: أنك لا تستطيع ذلك، والمراد: بيان حرصه على إسلام قومه، وتهالكه عليه، وأنه لو استطاع أن يأتيهم بآية من تحت الأرض، أو من فوق السماء، لأتى بها؛ رجاء إيمانهم.

وقيل: كانوا يقترحون الآيات، فكان يودّ أن يجابوا إليها؛ لتمادي حرصه على إيمانهم، فقيل له: إن استطعت ذلك فافعل؛ دلالة على أنه بلغ من حرصه أنه لو استطاع ذلك لفعله، حتى يأتيهم بما اقترحوا من الآيات لعلهم يؤمنون، ويجوز أن يكون ابتغاء النفق في الأرض، أو السلم في السماء، هو الإتيان بالآيات؛ كأنه قيل: لو استطعت النفوذ إلى ما تحت الأرض، أو الرقي إلى السماء لفعلت؛ لعل ذلك يكون لك آية يؤمنون عندها، وحذف جواب: «أن» كما تقول: «إن شئت أن تقوم بنا إلى فلان نزوره»، ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾: بأن يأتيهم بآية ملجئة، ولكنه لا يفعل؛ لخروجه عن الحكمة، ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ من الذين يجهلون ذلك ويرومون ما هو خلافه[1]، ﴿إِنَّمَا

= تصبر عليهم ولا يحزنك أمرهم، وإذا كان من قبلك من الأنبياء قد كذبهم قومهم فصبروا عليهم، فأنت إذ لم يكذبوك أجدر بالصبر. فقد ائتلف كما ترى بالتفسيرين جميعاً، ولكنه من غير الوجه الذي استدل به فيه تقريب لما اختاره: وذلك أن مثل هذه التسلية قد وردت مصرحاً بها في نحو قوله: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ فسلاه عن تكذيبهم له بتكذيب غيرهم من الأمم لأنبيائهم وما هو إلا تفسير حسن مطابق للواقع مؤيد بالنظائر، والله أعلم.

(١) قال محمود: «بأن يأتيهم بآية ملجئة ولكنه لا يفعل لخروجه عن الحكمة ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ من الذين يجهلون ذلك ويرومون ما هو خلافه»قال أحمد: وهذه الآية أيضاً كافلة بالرد على القدرية في زعمهم أن الله تعالى شاء جمع الناس كلهم على الهدى فلم يكن. ألا ترى أن الجملة مصدرة =

﴿يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾ يعني: أن الذين تحرص على أن يصدّقوك بمنزلة الموتى الذين لا يسمعون؛ وإنما يستجيب من يسمع؛ كقوله: ﴿فَإِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [النمل: ٨٠] ﴿وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ﴾: مثل لقدرته على إلجائهم إلى الاستجابة بأنه هو الذي يبعث الموتى من القبور يوم القيامة، ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾: للجزاء، فكان قادراً على هؤلاء الموتى بالكفر أن يحييهم بالإيمان، وأنت لا تقدر على ذلك، وقيل: معناه: وهؤلاء الموتى ـ يعني الكفرة ـ يبعثهم الله، ثم إليه يرجعون، فيحتئذ/ ٢١٥أ يسمعون، وأما قبل ذلك؛ فلا سبيل إلى استماعهم[1].

وقرىء: «يَرجعون»، بفتح الياء.

﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۚ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٧﴾﴾

﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ﴾: نزل بمعنى: أنزل، وقرىء: «أن ينزل» بالتشديد والتخفيف، وذكر الفعل والفاعل مؤنث؛ لأن تأنيث آية غير حقيقي، وحسن للفصل، وإنما قالوا ذلك مع تكاثر ما أنزل من الآيات على رسول الله ـ ﷺ ـ لتركهم الاعتداد بما أنزل عليه، كأنه لم ينزل عليه شيء من الآيات عناداً منهم، ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً﴾: تضطرهم إلى الإيمان، كنتق الجبل على بني إسرائيل ونحوه، أو آية إن جحدوها جاءهم العذاب، ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أنّ لله قادر على أن ينزل تلك الآية، وأن صارفاً من الحكمة يصرفه عن إنزالها.

﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ۚ مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴿٣٨﴾﴾

﴿أُمَمٌ أَمْثَالُكُم﴾: مكتوبة أرزاقها، وآجالها، وأعمالها كما كتبت أرزاقكم، وآجالكم، وأعمالكم، ﴿مَّا فَرَّطْنَا﴾: ما تركنا، وما أغفلنا، ﴿فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾: في اللوح المحفوظ، ﴿مِن شَىْءٍ﴾: من ذلك لم نكتبه، ولم نثبت ما وجب أن يثبت مما يختص به، ﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾؛ يعني: الأمم كلها من الدواب والطير فيعوضها وينصف بعضها من بعض، كما

بلو، ومقتضاها امتناع جوابها لامتناع الواقع بعدها، فامتناع اجتماعهم على الهدى إذن إنما كان لامتناع المشيئة، فمن ثم ترى الزمخشري يحمل المشيئة على قهرهم على الهدى بآية ملجئة لا يكون الإيمان معها اختياراً، حتى يتم له أن هذا الوجه من المشيئة لم يقع، وإن مشيئه اجتماعهم على الهدى على اختيار منهم ثابتة غير ممتنعة ولكن لم يقع متعلقها، وهذه من خباياه ومكامنه فاحذرها، والله الموفق.

(١) قوله «إلى استماعهم» لعله: إسماعهم.

روي أنه يأخذ للجماء من القرناء.

فإن قلت: كيف قيل: ﴿إِلَّآ أُمَمٌ﴾ مع إفراد الدابة والطائر؟

فإن قلت: لما كان قوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ﴾: دالاً على معنى الاستغراق ومغنياً عن أن يقال: وما من دواب ولا طير، حمل قوله: ﴿إِلَّآ أُمَمٌ﴾ على المعنى.

فإن قلت: هلا قيل: وما من دابة ولا طائر[1] إلا أمم أمثالكم؟ وما معنى زيادة قوله: ﴿فِى ٱلْأَرْضِ﴾، و﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾.

قلت: معنى ذلك: زيادة التعميم والإحاطة، كأنه قيل: وما من دابة فقط في جميع الأرضين السبع، وما من طائر قط في جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم، محفوظة أحوالها، غير مهمل أمرها.

فإن قلت: فما الغرض في ذكر ذلك؟

قلت: الدلالة على عظم قدرته، ولطف علمه، وسعة سلطانه، وتدبيره تلك الخلائق المتفاوتة الأجناس، المتكاثرة الأصناف، وهو حافظ لما لها وما عليها، مهيمن على أحوالها، لا يشغله شأن عن شأن، وأنّ الملكفين ليسوا بمخصوصين بذلك دون من عداهم من سائر الحيوان.

وقرأ ابن أبي عبلة: «ولا طائر» بالرفع على المحل، كأنه قيل: وما دابة ولا طائر.

وقرأ علقمة: «ما فرطنا»، بالتخفيف.

﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ ۗ مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ ۖ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٣٩﴾﴾

فإن قلت: كيف أتبعه قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا﴾؟

---

(١) قال محمود: «إن قلت هلا قيل: وما من دابة ولا طائر... إلخ» قال أحمد: ولم يبين وجه زيادتها للتعميم. وقائل أن يقول: يلزم من العموم في أجناس الطير دخول كل طائر في الجو في العموم وإن لم يذكر في الجو، وكذلك يوم من عموم الدواب في سائر أصنافها أن يندرج في ذلك كل دابة في الأرضين وإن لم يذكر في الأرض، فلا بد من بيان وجه الزيادة فنقول: موقع قوله ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾ و﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ موقع الوصف العام. وصفة العام عامة ضرورة المطابقة، فكأنه مع زيادة الصفة تظافرت صفتان عامتان، والله أعلم.

قلت: لما ذكر من خلائقه، وآثار قدرته ما يشهد لربوبيته، وينادي على عظمته.

قال: والمكذبون: ﴿صُمٌّ﴾، لا يسمعون كلام المنبه، ﴿وَبُكْمٌ﴾: لا ينطقون بالحق، خابطون في ظلمات الكفر، فهم غافلون عن تأمل ذلك، والتفكر فيه، ثم قال: إيذاناً بأنهم من أهل الطبع[1]، ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ﴾ أي: يخذله، ويخله، وضلاله لم يلطف به[2]؛ لأنه ليس من أهل اللطف، ﴿وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ / ٢١٥ ب ﴿عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾أي: يلطف به؛ لأنّ اللطف يجدي عليه.

﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٤٠﴾ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَآءَ وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ ﴿٤١﴾﴾

﴿أَرَءَيْتَكُمْ﴾: أخبروني، والضمير الثاني لا محل له من الإعراب؛ لأنك تقول: أرأيتك زيداً، ما شأنه؟ فلو جعلت للكاف محلاً، لكنت كأنك تقول: أرأيت نفسك زيداً ما شأنه؟ وهو خلف من القول ومتعلق الاستخبار محذوف، تقديره: إن أتاكم عذاب الله[3]، ﴿أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ﴾: من تدعون، ثم بكتهم بقوله: ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ﴾، بمعنى: أتخصون آلهتكم بالدعوة فيما هو عادتكم، إذا أصابكم ضرّ، أم تدعون الله دونها، ﴿بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ﴾: بل تخصونه بالدعاء دون الآلهة، ﴿فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ﴾ أي: ما تدعونه إلى كشفه، ﴿إِن شَآءَ﴾: إن أراد أن يتفضل عليكم ولم يكن مفسدة، ﴿وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ﴾: وتتركون آلهتكم[4]، أو لا تذكرونها في ذلك الوقت؛ لأنّ أذهانكم في ذلك الوقت مغمورة

---

(١) قوله «إيذاناً بأنهم من أهل الطبع» أي الختم على القلوب. وقوله «أي يخذله... إلخ» فسر الإضلال بذلك، لأنه تعالى لا يخلق الشر عند المعتزلة، أما عند أهل السنة فيخلق الشر كالخير، فالإضلال على ظاهره عندهم بمعنى خلق الضلال في القلب.

(٢) قال محمود: «معنى يضلله يخذله ولم يلطف به... إلخ» قال أحمد: وهذا من تحريفاته للهداية والضلالة اتباعاً لمعتقده الفاسد؛ أن الله ـ تعالى ـ لا يخلق الهدى ولا الضلال، وأنهما من جملة مخلوقات العباد. وكم تخرق عليه هذه العقيدة فيروم أن يرقعها، وقد اتسع الخرق على الراقع، والله الموفق. هو لا يدع أن يحجر واسعاً فيوجب على الله رعاية المصالح بناء على القاعدة الفاسدة من مراعاة الصلاح والأصلح.

(٣) قال محمود: «متعلق الاستخبار محذوف تقديره ... إلخ،

(٤) عاد كلامه. قال: «وتنسون ما تشركون: أي وتتركون آلهتكم... إلخ» قال أحمد: وإنما يلقى الاختصاص حيث يقول: معناه أتخصون آلهتكم، ثم قال: بل تخصون الله بالدعاء من حيث تقدم المفعول على الفعل في قوله ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ﴾ وقوله ﴿بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ﴾ وتقديم المفعول عنده يفيد الاختصاص والحصر. وقوله تعالى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ في قوة قولك: لا نعبد إلا إياك. وقد مضى الكلام عليه.

بذكر ربكم وحده؛ إذ هو القادر على كشف الضر دون غيره، ويجوز أن يتعلق الاستخبار بقوله: ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ﴾[1]؛ كأنه قيل: أغير الله تدعون إن أتاكم عذاب الله[2].

فإن قلت: إن علقت الشرط به فما تصنع بقوله: ﴿فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ﴾ مع قوله: ﴿أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ﴾، وقوارع الساعة لا تكشف عن المشركين؟

قلت: قد اشترط في الكشف المشيئة، وهو قوله: ﴿إِن شَآءَ﴾؛ إيذاناً بأنه إن فعل، كان له وجهه من الحكمة، إلا أنه لا يفعل لوجه آخر من الحكمة أرجح منه.

---

(١) عاد كلامه. قال: «ويجوز أن يتعلق الاستخبار بقوله أغير الله تدعون... إلخ» قال أحمد: ولقد سدد النظر لولا أنه نغص ذلك بما يفهم وجوب مراعاة المصالح. وأن مشيئة الله ـ تعالى ـ تابعة للمصلحة، وقد تقدم آنفاً فاحذره. وعليك بما سواه فإنه من بديع النظر، والله الموفق.

(٢) قال السمين الحلبي: قال الشيخ: ولا يجوز أن يتعلق الشرط بقوله: «أَغَيْرَ اللَّهِ»، لأنه لو تعلق به لكان جواباً له، لكنه لا يقع جواباً، لأن جواب الشرط إذا كان استفهاماً بالحرف لا يقع إلا بـ «هل»، وذكر ما قدمته إلى آخره، وعزاه الأخفش عن العرب. ثم قال: ولا يجوز أيضاً من وجه آخر، لأنا قد قررنا أن «أرأيتك» متعدية إلى اثنين ـ أحدهما في هذه الآية: محذوف، وأنه من باب التنازع، والآخر: وقعت الجملة الاستفهامية موقعه، فلو جعلتها جواب الشرط، لبقيت «أرأيتكم» متعدية إلى واحد، وذلك لا يجوز». قُلْتُ: وهذا لا يلزم الزمخشري، فإنه لا يرتضي ما قاله من الإعراب المشار إليه. قوله: يلزم تعديها لواحد. «قلنا: لا نسلم بل يتعدى لاثنين محذوفين، ثانيهما: جملة استفهام، كما قدره غيره بـ «أرأيتكم عبادتكم هل تنفعكم»؟ ثم قال وأيضاً التزام العرب في الشرط الجائي بعد أرأيت مضي الفعل دليل على أن جواب الشرط محذوف، لأنه لا يحذف جواب الشرط إلا عند مضي فعله، قال تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ﴾، ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ﴾، ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ﴾، ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ﴾ ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُهُۥ﴾، ﴿أَفَرَءَيْتَ إِن مَّتَّعْنَٰهُمْ سِنِينَ ﴿٢٠٥﴾﴾ ﴿أَرَءَيْتَ إِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴿١٣﴾﴾ إلى غير ذلك من الآيات، وقال الشاعر [من الرجز]:

أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودَا

وأيضاً مجيء الجمل الاستفهامية مصدرة بهمزة الاستفهام دليل على أنها ليست جواب الشرط، إذ لا يصح وقوعها جواباً للشرط انتهى». ولما جوز الزمخشري أن الشرط متعلق بقوله: «أَغَيْرَ اللَّهِ» سأل سؤالاً، وأجاب عنه، قال: فإنْ قُلْتَ: إنْ علقت الشرط به، فما تصنع بقوله: ﴿فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ﴾ مع قوله: ﴿أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ﴾، وقوارع الساعة لا تكشف عن المشركين؟ قُلْتُ: قد اشترط في الكشف المشيئة وهو قوله: «إنْ شَاءَ» إيذاناً بأنه إنْ فعل كان له وجه من الحكمة، إلاّ أنه لا يفعل لوجه آخر من الحكمة أرجح منه. «قال الشيخ: وهذا مبني على أن الشرط متعلق بـ «أَغَيْرَ اللَّهِ»، وقد استدللنا على أنه لا يجوز». قُلْتُ: ترك الشيخ التنبيه على ما هو أهم من ذلك، وهو قوله: إلاّ أنه لا يفعل لوجه آخر من الحكمة أرجح منه»، وهذا أصل فاسد من أصول المعتزلة يزعمون أن أفعاله تعالى تابعة لمصالح وحكم، يترجح مع بعضها الفعل، ومع بعضها الترك، ومع بعضها يجب الفعل، أو الترك، تعالى الله عن ذلك، بل أفعاله لا تعلل بغرض من الأغراض، ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ وموضوع هذه المسألة غير هذا الموضوع. انتهى. الدر المصون.

﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰٓ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَخَذْنَٰهُم بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ ﴿٤٢﴾ فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا۟ وَلَٰكِن قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٤٣﴾ فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُوا۟ بِمَآ أُوتُوٓا۟ أَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ ﴿٤٤﴾ فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ۚ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٤٥﴾﴾

البأساء، والضراء: البؤس، والضر، وقيل: البأساء: القحط والجوع، والضراء: المرض، ونقصان الأموال والأنفس، والمعنى: ولقد أرسلنا إليهم الرسل فكذبوهم فأخذناهم، ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ﴾: يتذللون، ويتخشعون لربهم، ويتوبون عن ذنوبهم، ﴿فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا۟﴾ معناه: نفي التضرع؛ كأنه قيل: فلم يتضرعوا إذ جاءهم بأسنا، ولكنه جاء بـ «لولا»؛ ليفيد أنه لم يكن لهم عذر في ترك التضرع إلا عنادهم، وقسوة قلوبهم، وإعجابهم بأعمالهم التي زينها الشيطان لهم، ﴿فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ﴾: من البأساء والضراء، أي: تركوا الاتعاظ به، ولم ينفع فيهم، ولم يزجرهم، ﴿فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ﴾: من الصحة، والسعة، وصنوف النعمة؛ ليزاوج عليهم بين نوبتي الضراء والسراء، كما يفعل الأب المشفق بولده يخاشنه تارة، ويلاطفه أخرى؛ طلباً لصلاحه، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُوا۟ بِمَآ أُوتُوٓا۟﴾: من الخير والنعم، لم يزيدوا على الفرح والبطر، من غير انتداب لشكر، ولا تصدّ لتوبة واعتذار، ﴿أَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ﴾: واجمون[1]، متحسرون، آيسون، ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ﴾: آخرهم لم يترك منهم أحد، قد استؤصلت شأفتهم[2]، ﴿وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾: إيذان بوجوب الحمد عند هلاك الظلمة[3]، وأنه من أجلّ/ ٢١٦أ النعم، وأجزل القسم.

وقرىء: ﴿فَتَحْنَا﴾ بالتشديد.

﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِ ۗ ٱنظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ ٱلْءَايَٰتِ ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ ﴿٤٦﴾﴾

---

(١) قوله: «واجمون» في الصحاح «الواجم» الذي اشتد حزنه حتى أمسك عن الكلام.

(٢) قوله: «شأفتهم» قرحة تخرج من أسفل القدم فتكوى فتذهب. ثم ضربت مثلاً في الاستئصال، أورده الصحاح.

(٣) قال محمود: «الحمد ههنا إيذان بوجوب الحمد عند هلاك... إلخ» قال أحمد: ونظيرها قوله تعالى ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا ۖ فَسَآءَ مَطَرُ ٱلْمُنذَرِينَ ﴿١٧٣﴾﴾، ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ۗ﴾ فيمن وقف ههنا وجعل الحمد على إهلاك المتقدم ذكرهم من الطاغين. ومنهم من وقف على المنذرين وجعل الحمد متصلاً بما بعده من إقامة البراهين على وحدانية الله تعالى، وأنه جل جلاله خير مما يشركون، فعلى الأول يكون الحمد حتماً، وعلى الثاني فاتحة، وهو مستعمل فيهما شرعاً، ولكنه في آية النمل أظهر في كونه مفتتحاً لما بعده، وفي آية الأنعام ختم لما تقدمه ختماً، إذ لا يقتضي السياق غير ذلك، والله أعلم.

﴿إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ﴾: بأن يصمكم، ويعميكم، ﴿وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم﴾: بأن يغطي عليها ما يذهب عنده فهمكم وعقلكم، ﴿يَأْتِيكُم بِهِۦ﴾ أي: يأتيكم بذاك؛ إجراء للضمير مجرى اسم الإشارة، أو بما أخذ وختم عليه، ﴿يَصْدِفُونَ﴾: يعرضون عن الآيات بعد ظهورها.

﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٧﴾﴾

لما كانت البغتة أن يقع الأمر من غير أن يشعر به، وتظهر أماراته، قيل: ﴿بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً﴾، وعن الحسن: ليلاً أو نهاراً.

وقرىء: «بغتة أو جهرة»[1]، ﴿هَلْ يُهْلَكُ﴾ أي: ما يهلك هلاك تعذيب، وسخط إلا الظالمون.

وقرىء: «هل يهلك» بفتح الياء.

﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ فَمَنْ ءَامَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٤٨﴾﴾

﴿مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾: من آمن بهم، وبما جاءوا به، وأطاعهم، ومن كذبهم، وعصاهم، ولم يرسلهم؛ ليتلهى بهم، ويقترح عليهم الآيات بعد وضوح أمرهم بالبراهين القاطعة، ﴿وَأَصْلَحَ﴾: ما يجب عليه إصلاحه مما كلف.

﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَمَسُّهُمُ ٱلْعَذَابُ بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ ﴿٤٩﴾﴾

جعل العذاب ماسًّا، كأنه حيّ يفعل بهم ما يريد من الآلام، ومنه قولهم: لقيت منه الأمرّين والأقورين[2]؛ حيث جمعوا جمع العقلاء، وقوله: ﴿إِذَا رَأَتْهُم مِّن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ سَمِعُوا۟ لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا ﴿١٢﴾﴾ [الفرقان: ١٢].

﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ۚ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۚ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ ﴿٥٠﴾﴾

أي: لا أدعي ما يستبعد في العقول[3]، أن يكون لبشر من ملك خزائن الله ـ وهي

---

(١) قوله: «بغتة أو جهرة» كذا في أبي السعود والبيضاوي. وفي بعض نسخ هذا الكتاب بغتة أو جهرة، وكتب عليه: أي بتحريك الغين والهاء. اهـ.

(٢) قوله: «الأمرين والأقورين» الأمرين ـ بنون الجمع ـ: الدواهي. والأقورين ـ بكسر الراء ـ: الدواهي العظام، كذا في الصحاح.

(٣) قال محمود: «أي لا أدعي ما يستبعد في العقول... إلخ» قال أحمد رحمه الله: هو ينبني على القاعدة المتقدمة له في تفضيل الملائكة على الأنبياء. ولعمري إن ظاهر هذه الآية يؤيده، فلذلك انتهز الفرصة في الاستدلال بها ولمخالفه أن يقول: إنما وردت الآية ردا على الكفار في قولهم ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ ۙ لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا ﴿٧﴾ أَوْ يُلْقَىٰٓ =

قسمة بين الخلق وإرزاقه ـ وعلم الغيب، وأني من الملائكة الذين هم أشرف جنس[١]، خلقه الله ـ تعالى ـ وأفضله، وأقربه منزلة منه، أي: لم أدّع إلهية ولا ملكية؛ لأنه ليس بعد الإلهية منزلة أرفع من منزلة الملائكة، حتى تستبعدوا دعواي، وتستنكرونها؛ وإنما أدّعي ما كان مثله لكثير من البشر، وهو النبوّة، ﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ﴾: مثل للضالّ والمهتدي[٢]، ويجوز أن يكون مثلاً لمن اتبع ما يوحى إليه، ومن لم يتبع، أو من ادّعى المستقيم؛ وهو النبوة، والمحال؛ وهو الإلهية أو الملكية، ﴿أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾: فلا تكونوا ضالين أشباه العميان، أو فتعلموا أني ما ادعيت ما لا يليق بالبشر، أو فتعلموا أن اتباع ما يوحى إليّ مما لا بدّ لي منه.

فإن قلت: ﴿وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ﴾ ما محله من الإعراب؟

قلت: النصب عطفاً على قوله: ﴿عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ﴾؛ لأنه من جملة المقول؛ كأنه قال: «لا أقول لكم هذا القول؛ ولا هذا القول».

إِلَيْهِ كَنزٌ . . . الآية﴾ فرد قولهم: ما لهذا الرسول يأكل الطعام، بأنه بشر وذلك شأن البشر، ولم يدع أنه ملك حتى يتعجب من أكله للطعام، وحينئذ لا يلزم منها تفضيل الملائكة على الأنبياء لأنه لا خلاف أن الأنبياء يأكلون الطعام وأن الملائكة ليسوا كذلك، فالتفرقة بهذا الوجه متفق عليها، ولا يوجب ذلك اتفاقاً على أن الملائكة أفضل من الأنبياء. وكذلك رد قولهم. أو يلقى إليه كنز، بأنه لا يملك خزائن الله تعالى حتى يأتيهم بكنز منها على وفق مقترحهم، ولا قال لهم ذلك حتى يقام عليه الحجة به. وهذه الآية جاء الترتيب فيها مخالفاً لترتيب قوله ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ قال الزمخشري: لأنهم أعلى من الأنبياء، وقد أخر ههنا دعوى الملكية عن دعوى الإلهية، إذ الإلهية أجل وأعلى، والملكية أدنى، ولا محل لذلك إلا التمهيد الذي أسلفته وقد جعلت الأمر في التقديم والتأخير تبعاً للسياق، فقد تقتضي البلاغة في بعضه عكس ما تقتضيه في الآخر. ولم يحسن الزمخشري في قوله: ليس بعد الإلهية منزلة أرفع من منزلة الملائكة، فإنه جعل الإلهية من جملة المنازل كالملكية. ومثل هذا الإطلاق لا يسوغ. والمنزلة عبارة عن المحل الذي ينزل الله فيه العبد من علو وغيره، فإطلاقها على الإلهية تحريف، والله الموفق للصواب.

(١) قوله: «من الملائكة الذين هم أشرف جنس» أي عند المعتزلة. أما عند أهل السنة، فالبشر أشرف، على ما تقرر في التوحيد.

(٢) عاد كلامه. قال: «والأعمى والبصير مثل للضال والمهتدي. . . إلخ»، قال أحمد: قوله أو ادعى المحال يعني المستحيل، ولذلك قابله بالمستقيم يريد الممكن، وذلك مسبب عن دعوى الإلهية، إذ ادعاؤها لا يجوز عقلاً. وأما مدعي الملكية فلايقاس بمدعي الإلهية في الاستحالة العقلية. ويجوز في القدرة أن يجعل البشر ملكاً والملك بشراً، كما يجوز أن يجعل البشر أنبياء. ويدل على هذا الجواز قوله ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا﴾ هذا مع أن العقل يجيزه في قدرة الله تعالى؛ لأن الجواهر متماثلة، والمعاني القائمة ببعضها يجوز أن تقوم بكلها فالمعاني التي بها كان الملك ملكاً يجوز أن يخلقها الله تعالى للبشر وبالعكس. وعدم وقوعه لا يأبى استقامته وإمكانه، والله الموفق.

obeikandl.com

﴿وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿٥١﴾﴾

﴿وَأَنذِرْ بِهِ﴾: الضمير راجع إلى قوله: ﴿مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾، و﴿ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓاْ﴾: إمّا قوم داخلون في الإسلام، مقرّون بالبعث، إلا أنهم مفرطون في العمل[1]، فينذرهم بما يوحى إليه، ﴿لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ أي: يدخلون في زمرة المتقين من المسلمين.

وإمّا أهل الكتاب؛ لأنهم مقرّون بالبعث.

وإما ناس من المشركين علم من حالهم؛ أنهم يخافون إذا سمعوا بحديث البعث أن يكون حقًّا فيهلكوا، فهم ممن يرجى أن ينجع فيهم الإنذار؛ دون المتمرّدين منهم، فأمر أن ينذر هؤلاء.

وقوله: ﴿لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾: في موضع الحال من يحشروا، بمعنى: يخافون أن يحشروا غير منصورين، ولا مشفوعاً لهم، ولا بدّ من هذه/ ٢١٦ب الحال؛ لأن كلاً محشور، فالمخوف إنما هو الحشر على هذه الحال.

﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٢﴾﴾

ذكر غير المتقين من المسلمين، وأمر بإنذارهم؛ ليتقوا، ثم أردفهم ذكر المتقين منهم،

---

(١) قال محمود: «الذين يخافون إما قوم آمنوا إلا أنهم مفرطون... إلخ» قال أحمد: وإنما كانت هذه الحال لازمة لو قيل: وأنذر به الذين يحشرون؛ لأنه لولا الحال لعم الأمر بالإنذار كل أحد والمقصود تخصيصه بالبعض. وأما وقد قيل ﴿وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ فهذا الكلام مستقل برأسه. ومضمونه تخصيص الإنذار المأمور به بالقوم الخائفين من البعث، إما لأنهم مقرون به. وإما لأنهم يحتاطون لأنفسهم فيحملهم الخوف على النظر المفضي إلى اليقين، دون العتاة المصممين على الجحد وليس كل خائف من البعث لا شفيع له، فإن الموحدين أجمعين خائفون وهم مشفوع لهم، وإن عني بالملازمة التي لا ينفك ذو الحال عنها، كالتي في قوله ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ قائماً هو حينئذ يبني على قاعدته في إنكار الشفاعة، فكل خائف عنده لا شفيع له إذ لا يخاف إلا أصحاب الكبائر غير التائبين أو الكفار. والكل عنده سواء لا شفيع لهم. وحيث أثبتت الشفاعة، جعلها خاصة بزيادة الثواب، فلا ينالها إلا من يستوجب على زعمه الثواب بعمله الصالح، وتكون الشفاعة مفيدة للمزيد على ما يرضيه. فهذا عنده لا يخاف من البعث، لأنه يستوجب الجنة. فمن ثم جعل الحال لازمة إذ الناس قسمان: غير خائف، فلا تتناوله الآية. وخائف، فذاك إنما خاف لأنه استوجب العقاب فلا شفاعة تناله. وهذه من دقائقه الخفية، ومكامنه المزوية، فتفطن لها، والله الموفق برحمته.

وأمره بتقريبهم وإكرامهم، ألاَّ يطيع فيهم من أراد بهم خلاف ذلك، وأثنى عليهم بأنهم يواصلون دعاء ربهم، أي: عبادته، ويواظبون عليها، والمراد بذكر الغداة والعشي: الدوام.

وقيل معناه: يصلون صلاة الصبح والعصر، ووسمهم بالإخلاص في عبادتهم بقوله: ﴿يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾، والوجه يعبر به عن ذات الشيء وحقيقته، روي أن رؤوساً من المشركين قالوا لرسول الله ـ ﷺ ـ: لو طردت عنا هؤلاء الأعبد؛ يعنون: فقراء المسلمين، وهم: عمار، وصهيب، وبلال، وخباب، وسلمان، وأضرابهم ـ رضوان الله عليهم ـ وأرواح جبابهم ـ وكانت عليهم جباب من صوف ـ جلسنا إليك وحادثناك، فقال عليه الصلاة والسلام: «مَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ»، فَقَالُوا: فَأَقِمْهُمْ عَنَّا إِذَا جِئْنَا، فَإِذَا قُمْنَا، فَأَقْعِدْهُمْ مَعَكَ إِنْ شِئْتَ، فَقَالَ: «نَعَمْ»؛ طَمَعاً فِي إِيْمَانِهِمْ، (٥٨٣) وروي أن عمر ـ رضي الله عنه ـ قال: لو فعلت حتى ننظر إلى ما يصيرون، قال: فاكتب بذلك كتاباً، فدعا بصحيفة، وبعليّ ـ رضي الله عنه ـ ليكتب؛ فنزلت، فرمى بالصحيفة، واعتذر عمر من مقالته[1].

قال سلمان وخباب: فينا نزلت، فكان رسول الله ـ ﷺ ـ يقعد معنا، ويدنو منا حتى تمس ركبتنا ركبته، وكان يقوم عنا إذا أراد القيام؛ فنزلت[2]: ﴿وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ

---

٥٨٣ ـ أخرجه ابن ماجه (٢/ ١٣٨٢): كتاب الزهد: باب مجالسة الفقراء، حديث (٤١٢٧)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (١/ ١٤٦ ـ ١٤٧)، والبيهقي في شُعَبِ الإيمان (٧/ ٣٣٦ ـ ٣٣٧) رقم (١٠٤٩٤).
قال الحافظ:
رواه البيهقي في الشُّعَب في أواخره، والواحدي في الأسباب من رواية أبي مشجعة بن ربعي عن سلمان قال: «جاءت المؤلفة قلوبهم إلى رسول الله ﷺ: عُيينة بن بدر والأقرع بن حابس وذووهم، فقالوا: يا رسول الله، إنك لو جلست في صدر المسجد ونفيت عنا هؤلاء وأرواح جبابهم، يعنون: أبا ذر وسلمان وفقراء المسلمين، وكانت عليهم جباب صوف لم يكن عليهم غيرها ـ جلسنا إليك، وحادثناك وأخذنا عنك. فأنزل الله تعالى: ﴿وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم ـ إلى قوله ـ لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا﴾، فقام النبي ﷺ يلتمسهم... الحديث»، ولابن ماجه وابن أبي شيبة والطبراني وأبو نعيم في ترجمة خباب. وإسحاق وأبو يعلى والبزار والبيهقي أيضاً، والواحدي من طريق أبي الكنود عن خباب في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِىِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَىْءٍ ـ الآية ـ إلى: ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ قال: جاء الأقرع وعُيينة فوجدوا رسول الله ﷺ مع صهيب وبلال وعمار وخباب، قاعداً في ناس من ضعفاء المؤمنين. فذكره مطولاً. انتهى.

---

(١) قلت: هو في حديث خباب المذكور آنفاً دون مشورة عمر. واعتذاره.
(٢) قلت أما حديث خباب فمن أوله إلى قوله: «أن تقوم» في حديثه المذكور آنفاً. وأما حديث سلمان =

رَبَّهُم﴾ [الكهف: ٢٨] فترك القيام عنا إلى أن نقوم عنه، وقال: الحمد لله الذي لم يمتني حتى أمرني أن أصبر نفسي مع قوم من أمتي، معكم المحيا، ومعكم الممات، ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ﴾؛ كقوله: ﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي﴾ [الشعراء: ١١٣]، وذلك أنهم طعنوا في دينهم وإخلاصهم، فقال: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ﴾ بعد شهادته لهم بالإخلاص، وبإرادة وجه الله في أعمالهم على معنى: وإن كان الأمر على ما يقولون عند الله، فما يلزمك إلا اعتبار الظاهر، والاتسام بسيمة[1] المتقين، وإن كان لهم باطن غير مرضي، فحسابهم عليهم لازم لهم لا يتعدّاهم إليك، كما أن حسابك عليك لا يتعدّاك إليهم؛ كقوله: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [فاطر: ١٨].

فإن قلت: أما كفى قوله: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ﴾ حتى ضم إليه: ﴿وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ﴾؟

قلت: قد جعلت الجملتان بمنزلة جملة واحدة، وقصد بهما مؤدى واحد، وهو المعنى في قوله: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [فاطر: ١٨]، ولا يستقل بهذا المعنى إلا الجملتان جميعاً؛ كأنه قيل: لا تؤاخذ أنت، ولا هم بحساب صاحبه[2].

= فقد ذكرته أولاً. وأما قوله: «وقال الحمد لله... إلى آخره» فهو في حديث سلمان وحده.

(١) قوله: «بسيمة» لعله «بسمة».

(٢) قال السمين الحلبي: قال الشيخ: قوله: لا تؤاخذ أنت... إلى آخره، تركيب غير عربي، لا يجوز عود الضمير هنا غائباً، ولا مخاطباً، لأنه إن عاد غائباً فلم يتقدم له اسم مفرد غائب يعود عليه، إنما تقدم قوله: «هُمْ» ولا يمكن العود عليه على اعتقاد الاستغناء بالمفرد عن الجمع، لأنه يصير التركيب: بحساب صاحبهم، وإن أعيد مخاطباً فلم يتقدم مخاطب يعود عليه، إنما تقدم قوله: لا تؤاخذ أنت، ولا يمكن العود إليه، فإنه ضمير مخاطب، فلا يعود عليه غائباً، ولو أبرزته مخاطباً لم يصحَّ التركيب أيضاً، فإصلاح التركيب أن يقال: لا يؤاخذ كل واحد منك، ولا منهم بحساب صاحبه، أو لا تؤاخذ أنت بحسابهم، ولا هم بحسابك، أو لا تؤاخذ أنت ولا هم بحسابكم، فتغلب الخطاب على الغيبة، كما تقول: «أنت وزيد تضربان». والذي يظهر أن كلام الزمخشري صحيح، ولكن فيه حذف، وتقديره: لا يؤاخذ كل واحد، أنت، ولا هم بحساب صاحبه. وتكون: أنت ولا هم بدلاً من كل واحد، والضمير في صاحبه عائد على قوله: «كل واحد». ثم إنه وقع في محذور آخر مما أصلح به كلام أبي القاسم، وذلك أنه قال: أو لا تؤاخذ أنت، ولا هم بحسابكم. وهذا التركيب يحتمل أن يكون المراد، بل هو الظاهر نفي المؤاخذة، بحساب كل واحد بالنسبة إلى نفسه هو، لا أن كل واحد غير مؤاخذ بحساب غيره، والمعنى الثاني هو المقصود. والضمائر الثلاثة ـ أعني التي في قوله: «مِنْ حِسَابِهِمْ» و «عَلَيْهِم» و «فَتَطْرُدَهُمْ» الظاهر عودها على نوع واحد، وهم: «الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ»، وبه قال الطبري، إلاّ أنه فسر «الحساب» بالرزق الدنيوي. وقال الزمخشري، وابن عطية: إنَّ الضميرين الأولين يعودان على المشركين، والثالث يعود على الداعين.
قال الشيخ: وقيل: الضمير في «حِسَابِهِمْ»، و «عَلَيْهِمْ» عائد على المشركين، وتكون الجملتان =

وقيل: الضمير للمشركين، والمعنى: لا يؤاخذون بحسابك، ولا أنت بحسابهم، حتى يهمك إيمانهم، ويحرك الحرص عليه إلى أن تطرد المؤمنين، ﴿فَتَطْرُدَهُمْ﴾: جواب النفي، ﴿فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾: جواب النهي، ويجوز أن يكون عطفاً على ﴿فَتَطْرُدَهُمْ﴾/ ٢١٧ أ، على وجه التسبيب؛ لأن كونه ظالماً مسبب عن طردهم.

وقرىء «بالغدوة والعشي».

﴿وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوٓا۟ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَآ ۗ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٥٣﴾﴾

﴿وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا﴾، ومثل ذلك الفتن العظيم، فتنا بعض الناس ببعض، أي: ابتليناهم بهم، وذلك أنّ المشركين كانوا يقولون للمسلمين: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ﴾ الذين: ﴿مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَآ﴾، أي: أنعم عليهم بالتوفيق؛ لإصابة الحق، ولما يسعدهم عنده من دوننا، ونحن المقدمون والرؤساء، وهم العبيد والفقراء؛ إنكاراً لأن يكون أمثالهم على الحق، وممنوناً عليهم من بينهم بالخير؛ ونحوه: ﴿أَءُلْقِيَ ٱلذِّكْرُ عَلَيْهِ مِنۢ بَيْنِنَا﴾ [القمر: ٢٥]، ﴿لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف: ١١] ومعنى فتناهم ليقولوا ذلك: خذلناهم[1]، فافتتنوا، حتى كان افتتانهم سبباً لهذا القول؛ لأنه لا يقول مثل قولهم هذا إلا مخذول، مفتون، ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾ أي: الله أعلم بمن يقع منه الإيمان، والشكر، فيوفقه للإيمان، وبمن يصمم على كفره، فيخذله، ويمنعه التوفيق.

﴿وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِنَا فَقُلْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ ۖ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ۖ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥٤﴾﴾

﴿فَقُلْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ﴾: إما أن يكون أمراً بتبليغ سلام الله إليهم.

= اعتراضاً بين النهي وجوابه. وظاهر عبارته أن الجملتين لا تكونان اعتراضاً إلاّ على اعتقاد كون الضميرين في «حِسَابِهِمْ» و «عَلَيْهِمْ» عائدين على المشركين، وليس الأمر كذلك، بل هما اعتراض بين النهي، وهو: «ولا تَطْرُدْ» وبين جوابه وهو: «فَتَكُونَ» وإن كانت الضمائر كلها للمؤمنين، ويدل على ذلك أنه قال بعد ذلك في «فَتَكُونَ»: «وجوزوا أن يكون جواباً للنهي في قوله: «ولا تَطْرُدْ»، وتكون الجملتان، وجواب الأول اعتراضاً بين النهي وجوابه». فجعلهما اعتراضاً مطلقاً من غير نظر إلى الضميرين، ويعني بالجملتين: «ما عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وما مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ»، وبجواب الأول قوله: «فَتَطْرُدَهُمْ». انتهى. الدر المصون.

(١) قوله: «خذلناهم فافتتنوا» فسر بهذا على مذهب المعتزلة: أنه تعالى لا يخلق الشر. وعند أهل السنة يخلق الشر كالخير.

وإما أن يكون أمراً بأن يبدأهم بالسلام؛ إكراماً لهم، وتطييباً لقلوبهم؛ وكذلك قوله: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ من جملة ما يقول لهم ليسرهم، ويبشرهم بسعة رحمة الله، وقبوله التوبة منهم.

وقرىء: «إنه»؛ فإنه بالكسر على الاستئناف، كأن الرحمة استفسرت، فقيل: ﴿أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ بِجَهَٰلَةٍ﴾، وبالفتح على الإبدال من الرحمة، ﴿بِجَهَٰلَةٍ﴾: في موضع الحال، أي: عمله وهو جاهل، وفيه معنيان: أحدهما: أنه فاعل فعل الجهلة؛ لأنّ من عمل ما يؤدي إلى الضرر في العاقبة، وهو عالم بذلك أو ظانّ، فهو من أهل السفة والجهل، لا من أهل الحكمة والتدبير؛ ومنه قول الشاعر: [من الطويل]

عَلَىٰ أَنَّهَا قَالَتْ عَشِيَّةَ زُرْتُهَا ... جَهِلْتَ عَلَىٰ عَمْدٍ وَلَمْ تَكُ جَاهِلاً[1]

والثاني: أنه جاهل بما يتعلق به من المكروه والمضرة؛ ومن حق الحكيم ألاّ يقدم على شيء حتى يعلم حاله، وكيفيته.

وقيل: إنها نزلت في عمر ـ رضي الله عنه ـ حين أشار بإجابة الكفرة إلى ما سألوا، ولم يعلم أنها مفسدة.

﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْـَٔايَٰتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٥٥﴾﴾

وقرىء: ﴿وَلِتَسْتَبِينَ﴾، بالتاء والياء، مع رفع السبيل؛ لأنها تذكر وتؤنث، وبالتاء على خطاب الرسول مع نصب السبيل، يقال: استبان الأمر، وتبين، واستبنته، وتبينته، والمعنى: مثل ذلك التفصيل البين نفصل آيات القرآن، ونلخصها في صفة أحوال المجرمين، من هو مطبوع على قلبه لا يرجى إسلامه، ومن يرى فيه أمارة القبول، وهو الذي يخاف إذا سمع ذكر القيامة، ومن دخل في الإسلام إلا أنه لا يحفظ حدوده، ولتستوضح سبيلهم فتعامل كلاً منهم بما يجب أن يعامل به، فصلنا ذلك التفصيل.

﴿قُلْ إِنِّى نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۚ قُل لَّآ أَتَّبِعُ أَهْوَآءَكُمْ ۙ قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ ﴿٥٦﴾ قُلْ إِنِّى عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَكَذَّبْتُم بِهِۦ ۚ مَا عِندِى مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦٓ ۚ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۖ يَقُصُّ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ ﴿٥٧﴾ قُل لَّوْ أَنَّ عِندِى مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦ لَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٨﴾﴾

---

(١) «على» بمعنى «مع» أي: قالت عشية زيارتي إياها «جهلت» أي: فعلت فعل الجاهل، أو تجاهلت وادعيت الجهل، مع تعمدك ولم تك جاهلاً حين الفعل. أو لم تك فيما مضى جاهلاً بشيء.

﴿نُهِيتُ﴾: صرفت، وزجرت، بما ركب فيّ من أدلة العقل، وبما أوتيت من أدلة السمع عن عبادة/ ٢١٧ب ما تعبدون، ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾، وفيه استجهال لهم، ووصف بالاقتحام فيما كانوا فيه على غير بصيرة، ﴿قُل لَّآ أَتَّبِعُ أَهْوَآءَكُمْ﴾ أي: لا أجري في طريقتكم التي سلكتموها في دينكم من اتباع الهوى دون اتباع الدليل؛ وهو بيان للسبب الذي منه وقعوا في الضلال، وتنبيه لكل من أراد إصابة الحق ومجانبة الباطل، ﴿قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا﴾ أي: إن اتبعت أهواءكم، فأنا ضال، وما أنا من الهدى في شيء، يعني: أنكم كذلك، ولما نفى أن يكون الهوى متبعاً، نبه على ما يجب اتباعه بقوله: ﴿قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي﴾، ومعنى قوله: ﴿قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَكَذَّبْتُم بِهِۦ﴾: إني من معرفة ربي، وأنه لا معبود سواه، على حجة واضحة وشاهد صدق، ﴿وَكَذَّبْتُم بِهِۦ﴾: أنتم؛ حيث أشركتم به غيره، يقال: أنا على بينة من هذا الأمر، وأنا على يقين منه، إذا كان ثابتاً عندك بدليل، ثم عقبه بما دل على استعظام تكذيبهم بالله، وشدة غضبه عليهم، لذلك، وأنهم أحقاء بأن يغافصوا[1] بالعذاب المستأصل، فقال: ﴿مَا عِندِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦٓ﴾ يعني: العذاب الذي استعجلوه في قولهم: ﴿فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنفال: ٣٢]، ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾: في تأخير عذابكم، ﴿يَقُصُّ ٱلْحَقَّ﴾ أي: القضاء الحق في كل ما يقضي من التأخير، والتعجيل في أقسامه، ﴿وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ﴾ أي: الفاضين.

وقرىء: «يقص الحق»[2] أي: يتبع الحق، والحكمة فيما يحكم به ويقدره، من قص أثره، ﴿لَوْ أَنَّ عِندِي﴾ أي: في قدرتي وإمكاني، ﴿مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦ﴾: من العذاب، ﴿لَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾: لأهلكتكم عاجلاً؛ غضباً لربي، وامتعاضاً[3] من تكذيبكم به، ولتخلصت منكم سريعاً، ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾: وبما يجب في الحكمة من كنه عقابهم.

وقيل: ﴿عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي﴾: على حجة من جهة ربي، وهي القرآن، ﴿وَكَذَّبْتُم بِهِۦ﴾ أي: بالبينة، وذكر الضمير على تأويل البيان أو القرآن.

فإن قلت: بم انتصب الحق؟

قلت: بأنه صفة لمصدر «يقضي»، أي: يقضي القضاء الحق، ويجوز أن يكون مفعولاً به من قولهم: قضى الدرع إذا صنعها، أي: يصنع الحق ويدبره، وفي قراءة عبد الله: «يقضي بالحق».

---

(١) قوله: «يغافصوا» أي يؤاخذوا على غفلة. يقال: غافصت الرجل أخذته على غرة اهـ.

(٢) قوله: «وقرئ يقص الحق» ظاهره أن قراءة (يقص) من القضاء، هي المشهورة. فليحرر.

(٣) قوله: «وامتعاضاً» الامتعاض: اشتداد الغضب. أفاده الصحاح.

فإن قلت: لم أسقطت الياء في الخط؟

قلت: إتباعاً للخط واللفظ، وسقوطها في اللفظ؛ لالتقاء الساكنين.

﴿۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾﴾

جعل للغيب مفاتح على طريق الاستعارة؛ لأن المفاتح يتوصل بها إلى ما في المخازن[1] المتوثق منها بالأغلاق والأقفال، ومن علم مفاتحها وكيف تفتح، توصل إليها، فأراد أنه هو المتوصل إلى المغيبات وحده، لا يتوصل إليها غيره، كمن عنده مفاتح أقفال المخازن، ويعلم فتحها، فهو المتوصل إلى ما في المخازن، والمفاتح: جمع مفتح، وهو المفتاح.

وقرىء: «مفاتيح»، وقيل: هي جمع مفتح ـ بفتح الميم ـ وهو المخزن/ ٢١٨أ، ﴿وَلَا حَبَّةٍ... وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ﴾: عطف على ورقة[2]، وداخل في حكمها؛ كأنه قيل: وما يسقط من شيء من هذه الأشياء إلا يعلمه، وقوله: ﴿إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾: كالتكرير، لقوله: ﴿إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾؛ لأنّ معنى: ﴿إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾، ومعنى: ﴿إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ واحد، والكتاب المبين: علم الله ـ تعالى ـ أو اللوح.

وقرىء: «ولا حبة ولا رطب ولا يابس»، بالرفع، وفيه وجهان: أن يكون عطفاً على محل: ﴿مِن وَرَقَةٍ﴾، وأن يكون رفعاً على الابتداء، وخبره: ﴿إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾؛ كقولك: لا رجل منهم ولا امرأة إلافي الدار.

---

(١) قال محمود: «المفاتح استعارة، لأن المفاتح يتوصل بها إلى ما في المخازن... إلخ» قال أحمد: إطلاق التوصل على الله تعالى ليس سديداً فإنه يوهم تجدد وصول بعد تباعد إذ قول القائل توصل زيد إلى كذا يفهم أنه وصل بعد تكلف وبُعْد والله تعالى مقدس عن ذلك والغائب كالحاضر في علمه والعلم بالكائن هو العلم بما سيكون لا يتغاير ولا يختلف وليس لنا أن نطلق مثل هذا الإطلاق إلا عن ثبت، والله الموفق.

(٢) عاد كلامه. قال: «ولا حبة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس، عطف على ورقة وداخل في حكمها... إلخ» قال أحمد: وفائدة هذا التكرير التطرية لما بعد عهده، لأنه لما عطف على ورقة بعد أن سلب الإيجاب المقصود للعلم في قوله ﴿إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ وكانت هذه المعطوفات داخلة في إيجاب العلم وهو المقصود وطالت، وبعد ارتباط آخرها بالإيجاب السالف كان ذلك جديراً بتجديد العهد بالمقصود، ثم كان اللائق بالبلاغة المألوفة في القرآن التجديد بعبارة أخرى، ليتلقاها السامع غضة جديدة غير مملولة بالتكرير. وهذا السر إنما ينقب عنه المسيطر في علم البيان ونكت اللبان، والله الموفق.

﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقْضَىٰٓ أَجَلٌ مُّسَمًّى ۖ ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٦٠﴾﴾

﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ﴾: الخطاب للكفرة، أي: أنتم منسدحون[1] الليل كله كالجيف، ﴿وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ﴾: ما كسبتم من الآثام فيه، ﴿ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ﴾: ثم يبعثكم من القبور في شأن ذلك الذي قطعتم به أعماركم، من النوم بالليل، وكسب الآثام بالنهار، ومن أجله؛ كقولك: فيم دعوتني؟ فتقول[2]: في أمر كذا، ﴿ليقضي أجل مسمى﴾: وهو الأجل الذي سماه، وضربه لبعث الموتى وجزائهم على أعمالهم، ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾: وهو المرجع إلى موقف الحساب، ﴿ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾: في ليلكم ونهاركم.

﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ۖ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ ﴿٦١﴾ ثُمَّ رُدُّوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ ۚ أَلَا لَهُ ٱلْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ ٱلْحَٰسِبِينَ ﴿٦٢﴾﴾

﴿حَفَظَةً﴾: ملائكة حافظين لأعمالكم، وهم الكرام الكاتبون، وعن أبي حاتم السجستاني: كان يكتب عن الأصمعي كل شيء يلفظ به من فوائد العلم، حتى قال فيه: أنت شبيه الحفظة، تكتب لغط اللفظة، فقال أبو حاتم: وهذا أيضاً مما يكتب.

فإن قلت: الله ـ تعالى ـ غنيّ بعلمه عن كتبة الملائكة، فما فائدتها؟

قلت: فيها لطف للعباد؛ لأنهم إذا علموا أن الله رقيب عليهم، والملائكة الذين هم أشرف خلقه موكلون بهم، يحفظون عليهم أعمالهم، ويكتبونها في صحائف تعرض على رءوس الأشهاد في مواقف القيامة ـ كان ذلك أزجر لهم عن القبيح، وأبعد عن السوء، ﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ أي: استوفت روحه، وهم ملك الموت وأعوانه، وعن مجاهد: جعلت الأرض له مثل الطست يتناول من يتناوله، وما من أهل بيت إلا ويطوف عليهم في كل يوم مرّتين.

وقرىء: «توفاه»، ويجوز أن يكون ماضياً، ومضارعاً، بمعنى: تتوفاه، و﴿يُفَرِّطُونَ﴾: بالتشديد والتخفيف، فالتفريط: التواني، والتأخير عن الحدّ.

والإفراط: مجاوزة الحدّ، أي: لا ينقصون مما أمروا به أو لا يزيدون فيه، ﴿ثُمَّ رُدُّوٓا۟

---

(1) قوله: «منسدحون» أي منسطحون على القفا، أو منقلبون على الوجه أفاده الصحاح.

(2) قوله: «فتقول في أمر كذا» لعله: فيقول.

﴿إِلَى ٱللَّهِ﴾ أي: إلى حكمه وجزائه، ﴿مَوْلَىٰهُمُ﴾: مالكهم الذي يلي عليهم أمورهم، ﴿ٱلْحَقِّ﴾: العدل، الي لا يحكم إلا بالحق، ﴿أَلَا لَهُ ٱلْحُكْمُ﴾: يومئذ لا حكم فيه لغيره، ﴿وَهُوَ أَسْرَعُ ٱلْحَٰسِبِينَ﴾: لا يشغله حساب عن حساب.

وقرىء (الحقَّ): بالنصب على المدح؛ كقولك: الحمد لله الحق.

﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ تَدْعُونَهُۥ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّئِنْ أَنجَىٰنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٦٣﴾ قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنتُمْ تُشْرِكُونَ ﴿٦٤﴾﴾

﴿ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾: مجاز عن مخاوفهما وأهوالهما، يقال لليوم الشديد: يوم مظلم، ويوم ذو كواكب، أي: اشتدت ظلمته حتى عاد كالليل، ويجوز أن يراد: ما يشفون[1] عليه من الخسف في البر/ ٢١٨ب، والغرق في البحر بذنوبهم، فإذا دعوا وتضرعوا، كشف الله عنهم الخسف والغرق، فنجوا من ظلماتهما، ﴿لَئِنْ أَنجَيْتَنَا﴾: على إرادة القول، ﴿مِنْ هَٰذِهِۦ﴾: من هذه الظلمة الشديدة.

وقرىء: «ينجيكم»: بالتشديد والتخفيف، «وأنجانا» وخفية، بالضم والكسر.

﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ ٱنظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ ﴿٦٥﴾ وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ وَهُوَ ٱلْحَقُّ قُل لَّسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ ﴿٦٦﴾ لِّكُلِّ نَبَإٍ مُّسْتَقَرٌّ وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٦٧﴾﴾

﴿هُوَ ٱلْقَادِرُ﴾: هو الذي عرفتموه قادراً، وهو الكامل القدرة، ﴿عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾: كما أمطر على قوم لوط، وعلى أصحاب الفيل الحجارة، وأرسل على قوم نوح الطوفان، ﴿أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾: كما أغرق فرعون، وخسف بقارون، وقيل: «من فوقكم»: من قبل أكابركم وسلاطينكم، «ومن تحت أرجلكم»: من قبل سفلتكم وعبيدكم.

وقيل: هو حبس المطر والنبات، ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا﴾: أو يخلطكم فرقاً مختلفين على أهواء شتى، كل فرقة منكم مشايعة لإمام، ومعنى: «خلطهم»: أن ينشب القتال بينهم فيختلطوا، ويشتبكوا في ملاحم القتال؛ من قوله: [من الكامل]

وَكَتِيبَةٍ لَبَّسْتُهَا بِكَتِيبَةٍ ... حَتَّىٰ إِذَا الْتَبَسَتْ نَفَضْتُ لَهَا يَدِي[2]

---

(١) قوله: «ما يشفون عليه» أي يشرفون ويقربون. أفاده الصحاح.

(٢) وكتيبة لبستها بكتيبة ... حتى إذا التبست نفضت لها يدي
فتركتهم تقص الرماح ظهورهم ... من بين منعفر وآخر مسند =

وعن رسول الله ـ ﷺ ـ: «سَأَلْتُ اللهَ أَلاَّ يَبْعَثَ عَلَىٰ أُمَّتِي عَذَاباً مِنْ فَوْقِهِمْ، أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ، فَأَعْطَانِي ذٰلِكَ، وَسَأَلْتُهُ أَلاَّ يَجْعَلَ بَأْسَهُمْ بَيْنَهُمْ فَمَنَعَنِي، وَأَخْبَرَنِي جِبْرِيلُ أَنَّ فَنَاءَ أُمَّتِي بِالسَّيْفِ» (٥٨٤)، وعن جابر بن عبد الله لما نزل: ﴿مِّن فَوْقِكُمْ﴾، قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ»، فلما نزل: ﴿أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا﴾، قال: «هَاتَانِ

---

٥٨٤ ـ ذكره الزيلعي في تخريج الأحاديث والآثار (١/ ٤٤٠) حديث (٤٤٨)، وقال: غريب بهذا اللفظ، وعزاه إلى ابن مردويه في تفسيره، وأخرجه مسلم (٩/ ٢٤١ ـ النووي): كتاب الفتن وأشراط الساعة: باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض، حديث (٢٠ ـ ٢١/ ٢٨٩٠) من طريق سعد بن أبي وقاص عن النبي ﷺ قال: «سألت ربي ثلاثاً: سألته ألا يهلك أمتي بالغرق فأعطانيها، وسألته ألا يهلك أمتي بالسَّنَةِ فأعطانيها، وسألته ألا يجعل بأسهم بينهم فمنعنيها».

قال الحافظ:

كذا ذكره الثعلبي بغير سند. وهو في عدة أحاديث دون خبر جبريل. فروى ابن مردويه من حديث عمرو بن قيس عن رجل عن ابن عباس قال: «لما نزلت هذه الآية: ﴿قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذاباً من فوقكم... الآية﴾ قال: فقام النبي ﷺ فتوضأ، ثم قال: اللهم لا ترسل على أمتي عذاباً من فوقهم ولا من تحت أرجلهم، ولا تلبسهم شيعاً. فأتاه جبريل. فقال: يا محمد إن الله قد أجار أمتك أن يبعث عليهم عذاباً من فوقهم أو من تحت أرجلهم» وله شواهد: منها في مسلم عن سعد مرفوعاً: «سألت ربي ألا يهلك أمتي بالغرق فأعطانيها. وسألته ألا يجعل بأسهم بينهم فمنعنيها» وعند مسلم من حديث ثوبان مطولاً. وعند عبد الرزاق من حديث شداد بن أوس مطولاً أيضاً، وفي الموطأ عن ابن عمر؛ أن رسول الله ﷺ: «دعا لأمته ألا يظهر عليهم عدوا من غيرهم ولا يهلكهم بالسنين فأعطيها، ودعا بأن لا يجعل بأسهم بينهم فمنعها»، ولابن ماجه من حديث معاذ نحو حديث سعد وللنسائي من حديث أنس نحوه، وللترمذي من حديث خباب بن الأرت نحوه، وعند أحمد من حديث أبي بصرة الغفاري نحوه، وفي الطبراني من حديث ابن عباس، وقوله: «أن فناء أمتي بالسيف» رواه من حديث. انتهى.

= ما كان ينفعني مقال نسائهم وقتلت دون رجالها لا تبعد

للفرار السلمي، يمدح نفسه بأنه مهياج للشر يعرف مداخله ومخارجه. يقول: رب جماعة خلطتها بأخرى، حتى إذا تم اختلاطهما تخلصت منهما وتركتهما في حيص بيص، لكن فيه إثبات طرف من اللؤم. ونفض اليد: كناية عن التخلص. والوقص: الدق والكسر. والمنعقر: المجروح بالسهم، فتنقطع قوته من العقر وهو القطع. ويروى: منعفر، بالفاء أي متعفر بالتراب. والمسند: اسم مفعول، أي دابرين بين ساقط ومتكئ على غيره، ولا تبعد: مقول المقال، وهو بفتح العين أي لا نهلك، وهي كلمة تقولها النساء عند المصيبة. وقوله: «وقتلت» حال، أي والحال أني قد قتلت دون رجال تلك النساء، أي أمامهم، أو من بينهم لكفايتي عنهم. أي لو صبرت لقتلت، ولم يحيني كلام نسائهم وتفجعهم على مع سلامة رجالهن.

ينظر الحماسة البصرية (١/ ٦٠)، وحماسة البحتري (٥٢) والحيوان للجاحظ (٥/ ١٨٥)، ونهاية الأرب (٢/ ٣٥٢)، والدر المصون (١/ ٢٠٨).

أَهْوَنُ» (٥٨٥).

ومعنى الآية: الوعيد بأحد أصناف العذاب المعدودة، والضمير في قوله: ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ﴾: راجع إلى العذاب، ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ﴾ أي: لا بدّ أن ينزل بهم، ﴿قُل لَّسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾: بحفيظ، وُكل إليَّ أمركم أمنعكم من التكذيب إجباراً؛ إنما أنا منذر، ﴿لِّكُلِّ نَبَإٍ﴾: لكل شيء ينبأ به، يعني: إنباءهم بأنهم يعذبون وإيعادهم به، ﴿مُّسْتَقَرٌّ﴾: وقت استقرار، وحصول لا بدّ منه.

وقيل: الضمير في «به»: للقرآن.

﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ ۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٦٨﴾ وَمَا عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَىْءٍ وَلَٰكِن ذِكْرَىٰ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿٦٩﴾﴾

﴿يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا﴾: في الاستهزاء بها، والطعن فيها، وكانت قريش في أنديتهم يفعلون ذلك، ﴿فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾: فلا تجالسهم، وقم عنهم، ﴿حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾: فلا بأس أن تجالسهم حينئذ، ﴿وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾: وإن شغلك بوسوسته حتى تنسى النهي عن مجالستهم[1]، ﴿فَلَا تَقْعُدْ﴾: معهم، ﴿بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ﴾: بعد أن تذكر النهي.

وقرىء: «ينسينك»، بالتشديد، ويجوز أن يراد: وإن كان الشيطان ينسينك قبل النهي[2]، قبح مجالسة المستهزئين؛ لأنها مما تنكره العقول، ﴿فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ﴾:

---

٥٨٥ ـ أخرجه البخاري (٨/ ١٤١): كتاب التفسير: باب ﴿قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذاباً من فوقكم﴾ حديث (٤٦٢٨)، وطرفاه في (٧٣١٣، ٧٤٠٦)، والترمذي (٥/ ٢٦١ ـ ٢٦٢) كتاب التفسير: باب ومن سورة الأنعام حديث (٣٠٦٥).
قال الحافظ: أخرجه البخاري من حديث جابر. انتهى.

---

(١) قال محمود: «معناه وإن شغلك بوسوسته حتى تنسى النهي... إلخ» قال أحمد: وهذا التأويل الثاني يروم تنزيله على قاعدة التحسين والتقبيح بالعقل، وأنه كاف وإن لم يرد شرع في التحريم وغيره من الأحكام إذا كانت واضحة للعقل، كمجالسته المستهزئين فإن قبحها بين العقل فهو مستقل بتحريمها، وحيث ورد الشرع بذلك فهو كاشف لحكمها ومبنية عليه، لا منشئ فيها حكماً. وقد علمت فساد هذه القاعدة ومخالفتها للعقائد السنية، على أن الآية تنبو عنه فإنه لو كان النسيان المراد ههنا نسيان الحكم الذي يدل عليه العقل قبل ورود هذا النهي، لما عبر بالمستقبل في قوله ﴿وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ﴾ فأما وقد ورد بصيغة الاستقبال فلا وجه لحمله على الماضي، والله الموفق.

(٢) قوله: «كان الشيطان ينسينك قبل النهي» بناء على أن هناك حكماً قبل الشرع، وهو مذهب المعتزلة، ولا حكم قبل الشرع عند أهل السنة. (ع)

بعد أن ذكرناك قبحها، ونبهناك عليه معهم، ﴿وَمَا عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَىْءٍ﴾، وما يلزم المتقين الذين يجالسونهم شيء مما يحاسبون عليه من ذنوبهم، ﴿ولكنْ﴾: عليهم أن يذكروهم، ﴿ذِكْرَىٰ﴾: إذا سمعوهم يخوضون/ ٢١٩أ، بالقيام عنهم، وإظهار الكراهة لهم، وموعظتهم، ﴿لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾: لعلهم يجتنبون الخوض؛ حياء أو كراهة لمساءتهم.

ويجوز أن يكون الضمير للذين يتقون، أي: يذكرونهم إرادة أن يثبتوا على تقواهم ويزدادوها، وروي أن المسلمين قالوا: لئن كنا نقوم كلما استهزءوا بالقرآن، لم نستطع أن نجلس في المسجد الحرام، وأن نطوف؛ فرخص لهم.

فإن قلت: ما محل: «ذكرى»؟

قلت: يجوز أن يكون نصباً على: «ولكن يذكرونهم ذكرى»، أي: تذكيراً، ورفعاً على: «ولكن عليهم ذكرى»، ولا يجوز أن يكون عطفاً على محل: «من شيء»؛ كقولك: ما في الدار من أحد، ولكن زيد؛ لأنّ قوله: ﴿مِنْ حِسَابِهِم﴾ يأبى ذلك[1].

---

(١) قال السمين الحلبي: قال الشيخ: «كأنه تخيل أن في العطف يلزم القيد الذي في المعطوف عليه، وهو. «مِنْ حِسَابِهِمْ» فهو قيد في «شَيْءٍ»، فلا يجوز عنده أن يكون من عطف المفردات عطفاً على «مِنْ شَيْءٍ» على الموضع، لأنه يصير التقدير عنده: «ولكِنْ ذِكْرَى مِنْ حِسَابِهِمْ»، وليس المعنى على هذا. وهذا لذي تخيله ليس بشيء لا يلزم في العطف بـ «ولكن» ما ذكر، تقول: «ما عندنا رجل سوء، ولكن رجل صدق»، و «ما عندنا رجل من تميم، ولكن رجل من قريش»، و «ما قام من رجل عالم، ولكن رجل جاهل». فعلى هذا الذي قررناه يجوز أن يكون من عطف الجمل، كما تقدم، وأن يكون من عطف المفردات، والعطف بالواو، و «لكِنْ» جيء بها للاستدراك». قُلْتُ: قوله: تقول: «ما عندنا رجل سوء، ولكن رجل صدق» إلى آخر الأمثلة التي ذكرها لا يرد على الزمخشري، لأن الزمخشري، وغَيْرَهُ من أهل اللسان، والأصوليين، يقولون: إنَّ العطف ظاهر في التشريك، فإن كان في المعطوف عليه قيد، فالظاهر تقيد المعطوف بذلك القيد، إلاّ أن تجيء قرينة صارفة، فيحال الأمر عليها، فإذا قُلْتَ: «ضربت زيداً يوم الجمعة، وعمراً»، فالظاهر اشتراك «عمرو» مع «زيد» في الضرب مقيداً بيوم الجمعة. فإنْ قلت: وعمراً يوم السبت، لم يشاركه في قيده، والآية الكريمة من قبيل النوع الأول، أي: لم يؤت مع المعطوف بقرينة تخرجه، فالظاهر مشاركته للأول في قيده، ولو شاركه في قيده لزم منه ما ذكر الزمخشري. وأما الأمثلة التي أوردها فالمعطوف مقيد بغير القيد الذي قيد به الأول، وإنما كان ينبغي أن يأتي بأمثلة هكذا فيقول: «ما عندنا رجل سوء، ولكن امرأة»، و «ما عندنا رجل من تميم، ولكن صبي»، فالظاهر من هذا أن المشي: ولكن امرأة سوء، ولكن صبي من قريش. وقول الزمخشري: عطفاً على محل من «شيء» ولم يقل: عطفاً على لفظه، لفائدة حسنة، يعسر معرفتها، وهو أن «لكن» حرف إيجاب، فلو عطف ما بعدها على المجرور بـ «مِنْ» لفظاً، لزم زيادة «مِنْ» في الواجب، وجمهور البصريين على عدم زيادتها فيه. ويدل على اعتبار الإيجاب في «لكن» أنهم إذا عطفوا بعد خبر «ما» الحجازية أبطلوا =

﴿وَذَرِ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا ۚ وَذَكِّرْ بِهِۦٓ أَن تُبْسَلَ نَفْسٌۢ بِمَا كَسَبَتْ لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ وَإِن تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لَّا يُؤْخَذْ مِنْهَآ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أُبْسِلُوا۟ بِمَا كَسَبُوا۟ ۖ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ ﴿٧٠﴾﴾

﴿ٱتَّخَذُوا۟ دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا﴾ أي: دينهم الذي كان يجب أن يأخذوا به لعباً ولهواً؛ وذلك أن عبدة الأصنام، وما كانوا عليه من تحريم البحائر والسوائب، وغير ذلك، من باب اللعب واللهو، واتباع هوى النفس، والعمل بالشهوة، ومن جنس الهزل دون الجد، واتخذوا ما هو لعب ولهو من عبادة الأصنام، وغيرها ديناً لهم، أو اتخذوا دينهم الذي كلفوه، ودعوا إليه، وهو دين الإسلام لعباً ولهواً؛ حيث سخروا به واستهزؤا.

وقيل: جعل الله لكل قوم عيداً يعظمونه، ويصلون فيه، ويعمرونه بذكر الله، والناس كلهم من المشركين، وأهل الكتاب، اتخذوا عيدهم لعباً، ولهواً، غير المسلمين، فإنهم اتخذوا عيدهم كما شرعه الله، ومعنى: «ذرهم»: أعرض عنهم، ولا تبال بتكذيبهم واستهزائهم، ولا تشغل قلبك بهم، ﴿وَذَكِّرْ بِهِۦٓ﴾ أي: بالقرآن، ﴿أَن تُبْسَلَ نَفْسٌۢ﴾؛ مخافة أن تسلم إلى الهلكة والعذاب، وترتهن بسوء كسبها، وأصل الإبسال المنع؛ لأن المسلم إليه يمنع المسلم؛ قال: [من الوافر]

وَإِبْسَالِي بَنِيَّ بِغَيْرِ جُرْمٍ ... بَعَوْنَاهُ وَلاَ بِدَمٍ مُرَاقِ[1]

ومنه: «هذا عليك بسل»، أي: حرام، محظور، والباسل: الشجاع؛ لامتناعه من قرنه، أو لأنه شديد البسور، يقال: بسر الرجل، إذا اشتدّ عبوسه، فإذا زاد قالوا: بسل، والعابس: منقبض الوجه، ﴿وَإِن تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لَّا يُؤْخَذْ مِنْهَآ﴾ وإن تفد كل فداء، «والعدل»: الفدية[2]؛ لأن الفادي يعدل المفدى بمثله، و«كلّ عدل»: نصب على المصدر،

= النصب، لأنها لا تعمل في المنتقض النفي، و «بل» كـ «لكن» فيما ذكرت لك. انتهى. الدر المصون.

(١) لعوف بن الأحوص الباهلي. والإبسال: التسليم للباسل، أي الشجاع المانع العابس. والبعو: بالعين المهملة ـ الجناية. يتحسر على تسليم أبنائه لبني قشير رهناً في دم رجل منهم اسمه: أبو الصحيفة، بغير جرم: أي ذنب جنيناه أنا وأولادي، ولا بدم مراق، أي: مسال منا، كناية عن القتل.
ينظر: تاج العروس (بسل)، (بعى)، لسان العرب (بعا)، التهذيب ٣/ ٢٤١، كتاب العين ٢/ ٢٦٥، المخصص ١٣/ ٧٩، القرطبي ٧/ ١٣، مجاز القرآن ١/ ١٩٤، الدر المصون ٣/ ٩١.

(٢) قال محمود: «معناه وإن تفد كل فداء والعدل الفدية... إلخ» قال أحمد: وهذا أيضاً من عيون إعرابه ونكت إغرابه التي طالما ذهل عنها غيره، وهو من جنس تدقيقه في منع عود الضمير من قوله =

وفاعل: «يؤخذ»، قوله: «منها»، لا ضمير العدل؛ لأنّ العدل ههنا مصدر فلا يسند إليه الأخذ، وأما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ [البقرة: ٤٨]، فبمعنى المفديّ به، فصحّ إسناده إليه، ﴿أُولَٰئِكَ﴾: إشارة إلى المتخذين دينهم لعباً ولهواً.

قيل: نزلت في أبي بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ حين دعاه ابنه عبد الرحمن إلى عبادة الأوثان[1].

﴿قُلْ أَنَدْعُوا مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُۥٓ أَصْحَٰبٌ يَدْعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۖ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧١﴾﴾

﴿قُلْ أَنَدْعُوا﴾: أنعبد، ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾: الضارّ النافع، ما لا يقدر على نفعنا، ولا مضرتنا، ﴿وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِنَا﴾: راجعين إلى الشرك بعد إذ أنقذنا الله منه، وهدانا للإسلام، ﴿كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾: كالذي ذهبت به مردة الجن، والغيلان، ﴿فِى ٱلْأَرْضِ﴾/ ٢١٩ب: المهمه[2]، ﴿حَيْرَانَ﴾: تائهاً، ضالاً عن الجادة، لا يدري كيف يصنع، ﴿له﴾، أي: لهذا المستهوي، ﴿أَصْحَٰبٌ﴾: رفقة، ﴿يَدْعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلْهُدَى﴾: إلى أن يهدوه الطريق المستوي، أو سمي: «الطريق المستقيم» بالهدى يقولون له: ﴿ٱئْتِنَا﴾، وقد اعتسف المهمه تابعاً للجن، لا يجيبهم، ولا يأتيهم، وهذا مبني على ما تزعمه العرب، وتعتقده: أن الجنّ تستهوي الإنسان، والغيلان تستولي عليه؛ كقوله: ﴿ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، فشبه الضالّ عن طريق الإسلام: التابع لخطوات الشيطان، والمسلمون يدعونه إليه، فلا يلتفت إليهم، ﴿قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ﴾: وهو الإسلام، ﴿هُوَ ٱلْهُدَىٰ﴾: وحده،

= (فتنفخ فيها) إلى الهيئة من قوله: (كهيئة الطير) مع أنه السابق إلى الذهن، وإنما حمله على القول بأن العدل ههنا مصدر أن الفعل تعدى إليه بغير واسطة، ولو كان المراد المفدى به لكان مفعولاً به، فلم يتعد إليه الفعل إلا بالباء، وكان وجه الكلام: وإن تعدل بكل عدل، فلما عدل عنه علم أنه مصدر، والله أعلم.

(١) قال محمود: «نزلت في أبي بكر رضي الله عنه حين دعاه ابنه عبد الرحمن إلى عبادة الأوثان... إلخ» قال أحمد: ومن أنكر الجن واستيلاءها على بعض الأناسي بقدرة الله تعالى حتى يحدث من ذلك الخبطة والصرع ونحوهما، فهو ممن استهوته الشياطين في مهامه الضلال الفلسفي، حيران له أصحاب من الموحدين يدعونه إلى الهدى الشرعي ائتنا، وهو راكب في ضلالة التعاسيف لا يلوي عليهم ولا يلتفت إليهم، فمرة يقول: إن الوارد في الشرع من ذلك تخييل، كما تقدم في سورة البقرة. ومرة يعده من زعمات العرب وزخارفها. وقد أسلفنا ذلك في البقرة وآل عمران قولاً شافياً بليغاً، فجدد به عهداً، والله الموفق.

(٢) قوله: «الأرض المهمه» أي: المفازة المتسعة. أفاده الصحاح.

وما وراءه ضلال، وغيّ، ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا﴾ [آل عمران: ٨٥]، ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يونس: ٣٢].

فإن قلت: فما محل الكاف في قوله: ﴿كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ﴾؟

قلت: النصب على الحال من الضمير في: ﴿وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِنَا﴾، أي: أننكص مشبهين من استهوته الشياطين؟

فإن قلت: ما معنى: «استهوته»؟

قلت: هو استفعال، من هوى في الأرض، إذا ذهب فيها؛ كأن معناه: طلبت هويه، وحرصت عليه.

فإن قلت: ما محل ﴿وَأُمِرْنَا﴾؟

قلت: النصب عطفاً على محل قوله: ﴿إن هدى الله هو الهدى﴾ على أنهما مقولان، كأنه قيل: قل هذا القول، وقل: أمرنا لنسلم.

فإن قلت: ما معنى اللام في: ﴿لِنُسْلِمَ﴾؟

قلت: هي تعليل للأمر، بمعنى: أمرنا، وقيل لنا: أسلموا لأجل أن نسلم.

فإن قلت: فإذا كان هذا وارداً في شأن أبي بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ[1] فكيف

---

(١) عاد كلامه. قال: «فإن قلت إذا كان هذا وارداً في أبي بكر «فكيف قيل للرسول عليه الصلاة والسلام ﴿قُلْ أَنَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ...﴾ إلخ؟ قال أحمد: هو مبني على أن الأمر هو الإرادة، أو من لوازمه إرادة المأمور به، وهذا الإعراب منزل على معتقده هذا. وأما أهل السنة فكما علمت أن الأمر عندهم غير الإرادة ولا يستلزمها. وقولهم في هذه اللام كقولهم (وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون) من نفي كونها تعليلاً. والوجه في ذلك أنهم لما أوضحت لهم الآيات البينات وأزيحت عنهم العلل وتمكنوا من الإسلام والعبادة امتثالاً للأمر جعلوا بمثابة من أريد منهم ذلك تمكيناً لحضهم على الامتثال ولقطع أعذارهم إذا فعل بهم فعل المراد منهم ذلك، وما شأن المريد للشيء إذا كان قادراً على حصوله أن يزيح العلل ويرفع الموانع، وكذلك فعل مع المكلفين وإن لم تكن الطاعة مرادة من جميعهم، وأما إذا كانت اللام هي التي تصحب المصدر كما يقول الزجاج: تقديره الأمر للإسلام وكذلك يقول في قوله تعالى ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ الإرادة للبيان وهي اللام التي تصحب المفعول عند تقدمه في قولك: لزيد ضربت، فهي على هذا الوجه غير محتاجة للتأويل. وقد قيل: إنها بمعنى «أن» كأنه قيل: وأمرنا أن نسلم قال هذا القائل. وكي ولام كي في أمرت وأردت خاصة، بمعنى «أن» لا على بابها من التعليل. والغرض من دخولها إفادة الاستقبال على وجه أوثق وأبلغ، إذ لا يتعلق هذان المعنيان ـ أعني الأمر والإرادة ـ إلا بمستقبل، وقد جمع بين الثلاثة اللام وكي وأن، في قوله: أردت لكما أن يطير... «البيت» وهذا الوجه أيضاً سالم المعنى من الخلل الذي يعتقده الزمخشري، والمحافظة على العقيدة. وقد وجدنا السبيل إلى ذلك بحمد الله متعينة، والله الموفق.

قيل للرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ: قل: أندعو؟.

قلت: للاتحاد الذي كان بين رسول الله ـ ﷺ ـ والمؤمنين، خصوصاً بينه وبين الصديق أبي بكر، رضي الله تعالى عنه.

﴿ وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَوٰةَ وَاتَّقُوهُ ۚ وَهُوَ الَّذِىٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٧٢﴾ وَهُوَ الَّذِى خَلَقَ السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ ۖ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ ۚ قَوْلُهُ الْحَقُّ ۚ وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنفَخُ فِى الصُّورِ ۚ عَٰلِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَٰدَةِ ۚ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ ﴿٧٣﴾ ﴾

فإن قلت: علام عطف قوله: ﴿وَأَنْ أَقِيمُوا﴾[1]؟

قلت: على موضع: «لنسلم»؛ كأنه قيل: «وأمرنا أن نسلم»، «وأن أقيموا»[2]، ويجوز أن يكون التقدير: «وأمرنا لأن نسلم»، ولأن أقيموا: أي: للإسلام، ولإقامة الصلاة، ﴿قَوْلُهُ الْحَقُّ﴾: مبتدأ، ويوم يقول: خبره مقدّماً عليه، وانتصابه بمعنى: الاستقراء؛ كقولك: يوم الجمعة القتال، واليوم بمعنى: الحين، والمعنى: أنه خلق السموات والأرض قائماً بالحق والحكمة، وحين يقول لشيء من الأشياء: «كن»، فيكون ذلك الشيء، قوله الحق والحكمة، أي: لا يكون شيئاً من السموات والأرض، وسائر المكونات، إلا عن حكمة وصواب، و﴿يَوْمَ يُنفَخُ﴾: ظرف، لقوله: ﴿وَلَهُ الْمُلْكُ﴾؛ كقوله: ﴿لِّمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾؟ [غافر: ١٦]، ويجوز أن يكون: «قوله الحق»: فاعل يكون، على معنى: «وحين يقول لقوله الحق»، أي: لقضائه الحق، «كن»، فيكون قوله الحق، وانتصاب اليوم

---

(١) عاد كلامه. قال: «فإن قلت علام عطف قوله: وأن أقيموا... إلخ»؟ قال أحمد: وهذا مصداق للقول بأن لنسلم معناه أن نسلم، وأن اللام فيه رديفة «أن» لا يراد عطفها عليها، فذلك هو الوجه الصحيح إن شاء الله. وفي ورود ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَوٰةَ﴾ محكياً بصيغته، وورود (نسلم) محكياً بمعناه، إذ الأصل المطابق لأقيموا: أسلموا، مصداق لما قدمته عند قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ﴾ وبينت ثم أن ذلك جائز على أن يكون عيسى عليه السلام حكى قول الله تعالى: اعبدوا الله ربكم ورب عيسى بمعناه فقال: اعبدوا الله ربي وربكم، فهذا مثله حكاية المعنى دون اللفظ، والله أعلم.

(٢) قال السمين الحلبي: قال الشيخ: وظاهر هذا التقدير أَنَّ «لِنُسَلِّمَ» في موضع المفعول الثاني لـ «أُمِرْنَا»، وعطف عليه «وأَنْ أَقِيمُوا» فتكون اللام على هذا زائدة، وكان قد قَدَّمَ قبل هذا أن اللام تعليل للأمر، فتناقض كلامه؛ لأن ما يكون علة يستحيل أن يكون مفعولاً، ويدل على أنه أراد بقوله: «أَنْ نُسْلِمَ» في موضع المفعول الثاني، قوله بعد ذلك: ويجوز أن يكون التقدير: «وأُمِرْنَا لأَنْ نُسْلِمَ، ولأن أَقِيمُوا، أي: للإسلام، ولإقامة الصلاة». وهذا قول الزجاج، فلو لم يكن هذا القول مغايراً لقوله الأول لاتحد قولاه، وذلك خلف. انتهى. الدر.

(٣) قوله: «المحذوف» لعله «بمحذوف».

لمحذوف[1]، دلّ عليه قوله: «الحق»؛ كأنه قيل: وحين يكوّن ويقدّر يقوم بالحق[2]، ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ﴾: هو عالم الغيب، وارتفاعه على المدح.

﴿۞ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً إِنِّيٓ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٧٤﴾ وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّى فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْءَافِلِينَ ﴿٧٦﴾ فَلَمَّا رَءَا ٱلْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَٰذَا رَبِّى فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِى رَبِّى لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧٧﴾ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّى هَٰذَآ أَكْبَرُ فَلَمَّآ أَفَلَتْ قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٧٨﴾ إِنِّى وَجَّهْتُ وَجْهِىَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٧٩﴾﴾

﴿ءَازَرَ﴾: اسم أبي إبراهيم ـ عليه السلام ـ/ ٢٢٠أ وفي كتب التواريخ أنّ اسمه بالسريانية: «تارح»، والأقرب أن يكون وزن: «آزر»: فاعل، مثل تارح وعابر، وعازر، وشالخ، وفالغ، وما أشبهها من أسمائهم، وهو عطف بيان لأبيه، وقرىء «آزر» بالضم على النداء، وقيل: «آزر» اسم صنم، فيجوز أن ينبز به؛ للزومه عبادته، كما نبز «ابن قيس» بالرقيات اللاتي كان يشبب بهنّ، فقيل: «ابن قيس الرقيات»؛ وفي شعر بعض المُحْدَثِينَ: [من البسيط]

أُدْعَىٰ بِأَسْمَاءَ نَبْزاً فِي قَبَائِلِهَا ... كَأَنَّ أَسْمَاءَ أَضْحَتْ بَعْدُ أَسْمَائِي[3]

---

(١) قال السمين الحلبي: قال الشيخ: «وهذا إعراب متكلف». قوله: «فيكُونُ» هي هنا تامة، وكذلك قوله: «كُنْ» فتكتفي بمرفوع، ولا تحتاج إلى منصوب. وفي فاعلها أربعة أوجه:
أحدها: أنه ضمير جميع ما يخلقه الله تعالى يوم القيامة، كذا قيده أبو البقاء بـ «يوم القيامة». وقال مكي: وقيل: تقدير المضمر في «فيكون» جميع ما أراد. فأطلق، ولم يقيده، وهذا أولى، وكأن أبا البقاء أخذ ذلك من قرينة الحال.
الثاني: أنه ضمير «الصّور» المنفوخ فيها، ودل عليه قوله: «يَوْمَ يُنْفَخُ في الصُّورِ».
الثالث: هو ضمير «اليوم»، أي: فيكون ذلك اليوم العظيم.
الرابع: أن الفاعل هو: «قوله»، و «الحقُّ» صفته، أي: فيوجد قولهُ الحقُّ، ويكون الكلام على هذا تاما على «الحق». انتهى. الدر المصون.

(٢) يقول: ينادونني بلفظ «أسماء» شتماً لي بين قبائلها؛ أي: قبائل المحبوبة. ففيه استخدام. كأن أسماء، أي هذا اللفظ، أضحت: أي صارت بعض أسمائي. وأصل أسماء عند سيبويه: وسماء، من الوسامة وهي الحسن والجمال. قلبت واوه همزة على غير قياس. كما في أحد. وعند المبرد جمع اسم. وبين أسماء وأسمائي الجناس التام. وعلى اعتبار ياء المتكلم فهو من الناقص.
البيت لأبي محمد عبد الله الخازن. ينظر: شرح شواهد الشافية ص (٢٩٨)، الإنصاف ٢/ ٣٠، البحر ٤/ ١٦٩، الدر المصون ٣/ ١٠٠، فتح القدير ٣/ ٢١٢.

أو أريد «عابد آزر»، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، وقرىء: «ءأزر أتتخذ أصناماً آلهةً» بفتح الهمزة، وكسرها بعد همزة الاستفهام، وزاي ساكنة، وراء منصوبة منونة، وهو اسم صنم، ومعناه: أتعبد آزراً على الإنكار؟ ثم قال: تتخذ أصناماً آلهة؛ تثبيتاً لذلك وتقريراً، وهو داخل في حكم الإنكار؛ لأنه كالبيان له، ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ﴾: عطف على: «قال إبراهيم لأبيه»[1]، وقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾: جملة معترض بها بين المعطوف والمعطوف عليه، والمعنى: ومثل ذلك التعريف، والتبصير نعرف إبراهيم، ونبصره، «ملكوت السموات والأرض»؛ يعني الربوبية والإلهية، ونوفقه لمعرفتها، ونرشده بما شرحنا صدره، وسدّدنا نظره، وهديناه لطريق الاستدلال، وليكون من الموقنين: فعلنا ذلك، ونرى: حكاية حال ماضية، وكان أبوه وقومه يعبدون الأصنام، والشمس، والقمر، والكواكب[2]، فأراد أن ينبههم على الخطأ في دينهم، وأن يرشدهم إلى طريق النظر، والاستدلال، ويعرفهم أن النظر الصحيح مؤدّ إلى أن شيئاً منها لا يصح أن يكون إلهاً؛ لقيام دليل الحدوث فيها، وأن وراءها محدثاً أحدثها؛ وصانعاً صنعها، ومدبراً دبر طلوعها، وأفولها، وانتقالها، ومسيرها، وسائر أحوالها، ﴿هَٰذَا رَبِّى﴾: قول من ينصف خصمه، مع علمه بأنه مبطل، فيحكي قوله كما هو غير متعصب لمذهبه؛ لأنّ ذلك أدعى إلى الحق، وأنجى من الشغب، ثم يكرّ عليه بعد حكايته فيبطله بالحجة، ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلْءَافِلِينَ﴾: لا أحب عبادة الأرباب المتغيرين عن حال إلى حال، المتنقلين من مكان إلى مكان، المحتجبين بستر؛ فإنّ ذلك من صفات الأجرام، ﴿بَازِغًا﴾: مبتدئاً في الطلوع، ﴿لَئِن لَّمْ يَهْدِنِى رَبِّى﴾: تنبيه لقومه على أنّ من اتخذ القمر إلهاً، وهو نظير الكوكب، في الأفول، فهو ضال، وأنّ الهداية إلى الحق بتوفيق الله ولطفه، ﴿هَٰذَآ أَكْبَرُ﴾: من باب استعمال النصفة[3] ـ أيضاً ـ مع خصومه، ﴿إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾: من الأجرام التي

---

(١) قال محمود: «قوله ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ﴾ عطف على ﴿قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ﴾... إلخ» قال أحمد: وفي الاعتراض بهذه الجملة تنويه بما سيأتي من استدلال إبراهيم عليه السلام وأنه تبصير له من الله تعالى وتسديد.

(٢) عاد كلامه قال: «وكان أبوه آزر وقومه يعبدون الأصنام والشمس والقمر والكواكب... إلخ» قال أحمد: والتعريض بضلالهم ثانياً أصرح وأقوى من قوله أولاً ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلْءَافِلِينَ﴾ إنما ترقى إلى ذلك لأن الخصوم قد أقامت عليه الاستدلال الأول حجة، فأنسوا بالقدح في معتقدهم. ولو قيل هذا في الأول، فلعلهم كانوا ينفرون ولا يصغون إلى الاستدلال، فما عرض صلوات الله عليهم بأنهم في ضلالة، إلا بعد أن وثق بإصغائهم إلى تمام المقصود واستماعهم إلى آخره. والدليل على ذلك أنه ترقى في النوبة الثالثة إلى التصريح بالبراءة منهم والتقريع بأنهم على شرك، حين قيام الحجة عليهم وتبلج الحق وبلغ من الظهور غاية المقصود، والله أعلم.

(٣) عاد كلامه. قال: و«قوله: (هذا أكبر) من باب استعمال النصفة أيضاً مع الخصوم... إلخ» قال =

تجعلونها شركاء لخالقها، ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ أي: للذي دلت هذه المحدثات عليه، وعلى أنه مبتدؤها ومبتدعها.

وقيل: هذا كان نظره، واستدلاله في نفسه، فحكاه الله، والأوّل أظهر؛ لقوله ﴿لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي﴾/ ٢٢٠ب وقوله: ﴿يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾.

فإن قلت: لم احتج عليهم بالأفول دون البزوغ[1]، وكلاهما انتقال من حال إلى حال؟

قلت: الاحتجاج بالأفول أظهر؛ لأنه انتقال مع خفاء واحتجاب.

فإن قلت: ما وجه التذكير في قوله: «هذا ربي»، والإشارة للشمس؟

قلت: جعل المبتدأ مثل الخبر؛ لكونهما عبارة عن شيء واحد؛ كقولهم: ما جاءت حاجتك، ومن كانت أمك، ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا﴾ [الأنعام: ٢٣]، وكان اختيار هذه الطريقة واجباً لصيانة الرب عن شبهة التأنيث، ألا تراهم قالوا في صفة الله: «علام»، ولم يقولوا: «علامة»، وإن كان «العلامة» أبلغ؛ احترازاً من علامة التأنيث.

وقرىء: «ترى إبراهيم ملكوت السموات والأرض»، بالتاء، ورفع الملكوت، ومعناه: تبصره دلائل الربوبية.

﴿وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَن يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴿٨٠﴾ وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨١﴾ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُم

= أحمد: وصدق الزمخشري، بل ذلك متعين. وقد ورد الحديث الوارد في الشفاعة أنهم يأتون إبراهيم عليه السلام فيلتمسون منه الشفاعة، فيقول: نفسي نفسي لا أسأل أحداً غيري، ويذكر كذباته الثلاث ويقول: لست لها، يريد قوله لسارة «هي أختي» وإنما عنى في الإسلام. وقوله: «إنه سقيم» وإنما عنى همه بقومه وبشركهم، والمؤمن يسقمه ذلك. وقوله: «بل فعله كبيرهم» وقد ذكرت فيه وجوه من التعريض، فإذا عد صلوات الله عليه وسلامه على نفسه هذه الكلمات مع العلم بأنه غير مؤاخذ بها، دل ذلك على أنها أعظم ما صدر منه، فلو كان الأمر على ما يقال من أن هذا الكلام محكي عنه على أنه نظر لنفسه، لكان أولى أن يعده أعظم مما ذكرناه؛ لأنه حينئذ يكون شكا بل جزما، على أن الصحيح أن الأنبياء قبل النبوة معصومون من ذلك.

(١) عاد كلامه. قال: فإن قلت: لم احتج عليهم بالأفول دون البزوغ، وكلاهما انتقال... إلخ. قال أحمد: وهذه من عيون نكته ووجوه حسناته.

مُهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾ وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿٨٣﴾ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۖ كُلًّا هَدَيْنَا ۖ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٨٤﴾ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ ۖ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٨٥﴾ وَإِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا ۚ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٦﴾ وَمِنْ ءَابَآئِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ وَإِخْوَٰنِهِمْ ۖ وَٱجْتَبَيْنَٰهُمْ وَهَدَيْنَٰهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٨٧﴾ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۚ وَلَوْ أَشْرَكُوا۟ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٨٨﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ۚ فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا۟ بِهَا بِكَٰفِرِينَ ﴿٨٩﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ۗ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٠﴾

﴿وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥ﴾: وكانوا حاجوه في توحيد الله، ونفي الشركاء عنه، مكرين لذلك، ﴿وَقَدْ هَدَىٰنِ﴾، يعني: إلى التوحيد، ﴿وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ﴾، وقد خوفوه أنّ معبوداتهم تصيبه بسوء، ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّى شَيْـًٔا﴾: إلا وقت مشيئة ربي[1] شيئاً يخاف، فحذف الوقت، يعني: لا أخاف معبوداتكم في وقت قط؛ لأنها لا تقدر على منفعة، ولا مضرة، إلا إذا شاء ربي أن يصيبني بمخوف من جهتها إن أصبت ذنباً استوجب به إنزال المكروه، مثل أن يرجمني بكوكب أو بشقة من الشمس أو القمر، أو يجعلها قادرة على مضرتي، ﴿وَسِعَ رَبِّى كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا﴾: أي: ليس بعجب، ولا مستبعد أن يكون في علمه إنزال المخوف بي من جهتها، ﴿أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾؛ فتميزوا بين الصحيح والفاسد، والقادر والعاجز، ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ﴾: لتخويفكم شيئاً مأمون الخوف، لا يتعلق به ضرر بوجه، ﴿وَ﴾ أنتم، ﴿لَا تَخَافُونَ﴾: ما يتعلق به كل مخوف، وهو إشراككم بالله، ما لم ينزل بإشراكه، ﴿سُلْطَٰنًا﴾ أي: حجة؛ لأن الإشراك لا يصح أن يكون عليه حجة، كأنه قال: وما لكم تنكرون عليّ الأمن[2] في موضع الأمن، ولا تنكرون على أنفسكم الأمن

---

(١) قال محمود: «(إلا أن يشاء) معناه إلا وقت مشيئة ربي شيئاً فحذف الوقت... إلخ» قال أحمد: هو بمعنى يجعلها قادرة، على أن المضرة خلق قدرة يخلق بها المضرة لمن يريد، بناء على قاعدته. وقد علمت أن عقيدة أهل السنة أن ذلك لا يجوز عقلاً أن يخلق غير الله ولا يقدر قدرة مؤثرة في المقدور إلا هو، وإن كان الزمخشري لم يصرح ههنا من عقيدته، فإنما يعني حيث يصرح أو يكنى ما يلائمها ويتنزل عليها، وغاية خوف إبراهيم منها المعلق على مشيئة الله لذلك، خوف الضرر عندها بقدرة الله تعالى لا بها. وكأنه في الحقيقة لم يخف إلا من الله، لأن الخوف الذي أثبته منها معلق بمشيئة الله وقدرته، وهو كلا خوف منها، والله أعلم.

(٢) عاد كلامه. قال: «ومعنى وكيف أخاف ما أشركتم... إلخ: مالكم تنكرون علي الأمن... إلخ» =

في موضع الخوف، ولم يقل: فأينا أحق بالأمن؛ أنا، أم أنتم احترازاً من تزكيته نفسه، فعدل عنه إلى قوله: ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ﴾: يعني: فريقي المشركين والموحدين، ثم استأنف الجواب عن السؤال بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ أي: لم يخلطوا إيمانهم بمعصية تفسقهم[1]، وأبى تفسير الظلم بالكفر لفظ اللبس، ﴿وَتِلْكَ﴾: إشارة إلى جميع ما احتج به إبراهيم ـ عليه السلام ـ على قومه من قوله: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ﴾، إلى قوله: ﴿وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾، ومعنى: ﴿ءَاتَيْنَـٰهَآ﴾: أرشدناه إليها، ووفقناه لها، ﴿نَرْفَعُ دَرَجَـٰتٍ مَّن نَّشَآءُ﴾ يعني: في العلم والحكمة، وقرىء: بالتنوين، ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ﴾: الضمير: لنوح، أو لإبراهيم، و﴿دَاوُۥدَ﴾: عطف على نوحاً، أي: وهدينا داود، ﴿وَمِنْ ءَابَآئِهِمْ﴾: في موضع النصب عطفاً على «كلاً»، بمعنى: وفضلنا بعض آبائهم، ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا۟﴾: مع فضلهم وتقدّمهم وما رفع لهم من الدرجات، لكانوا كغيرهم في حبوط أعمالهم، كما قال تعالى وتقدّس: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾/ ٢٢١أ [الزمر: ٦٥]، ﴿ءَاتَيْنَـٰهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ﴾: يريد الجنس ﴿فَإِن يَكْفُرْ بِهَا﴾: بالكتاب، والحكمة، والنبوّة، أو بالنبوّة، ﴿أَهَـٰٓؤُلَآءِ﴾ يعني: أهل مكة، ﴿ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ﴾: هم الأنبياء المذكورون، ومن تابعهم؛ بدليل قوله: ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾، وبدليل وصل قوله: ﴿فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَـٰٓؤُلَآءِ﴾ بما قبله، وقيل: هم أصحاب النبي ـ ﷺ ـ وكل من آمن به.

وقيل: كل مؤمن من بني آدم.

وقيل: الملائكة، وادّعى الأنصار أنها لهم، وعن مجاهد: هم الفرس، ومعنى: توكيلهم بها: أنهم وفقوا للإيمان بها، والقيام بحقوقها، كما يوكل الرجل بالشيء؛ ليقوم به، ويتعهده، ويحافظ عليه، والباء في: «بها»: صلة كافرين، وفي: ﴿بِكَـٰفِرِينَ﴾: تأكيد النفي، ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾: فاختص هداهم بالاقتداء، ولا تقتد إلا بهم، وهذا معنى

= قال أحمد: ويحتمل أن يكون العدول إلى ذلك ليعم بالأمن كل موحد، وبالخوف كل مشرك، ويندرج هو في حكم الموحدين وقومه في حكم المشركين. وأحسن الجواب ما أفاد وزاد.

(١) قال محمود: «والمراد بقوله: ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ أي لم يخلطوا إيمانهم بمعصية تفسقهم. وأبى تفسير الظلم بالكفر لفظ اللبس» قال أحمد: وقد ورد أن الآية لما نزلت عظمت على الصحابة، وقالوا أينا لم يظلم نفسه. فقال عليه الصلاة والسلام: «إنما هو الظلم في قول لقمان: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾» وإنما هو يروم بذلك تنزيله على معتقده في وجوب وعيد العصاة، وأنهم لا حظ لهم في الأمن كالكفار، ويجعل هذه الآية تقتضي تخصيص الأمر بالجامعين الأمرين: الإيمان والبراءة من المعاصي. ونحن نسلم ذلك، ولا يلزم أن يكون الخوف اللاحق للعصاة هو الخوف اللاحق للكفار؛ لأن العصاة من المؤمنين إنما يخافون العذاب المؤقت، وهم آمنون من الخلود. وأما الكفار: فغير آمنين بوجه ما، والله الموفق.

تقديم المفعول، والمراد «بهداهم»: طريقتهم في الإيمان بالله، وتوحيده، وأصول الدين دون الشرائع؛ فإنها مختلفة، وهي هدى، ما لم تنسخ.

فإذا نسخت لم تبق هدى، بخلاف أصول الدين، فإنها هدى أبداً، والهاء في «اقتده»: للوقف تسقط في الدرج، واستحسن إيثار الوقف؛ لثبات الهاء في المصحف.

﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ ۗ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ ۖ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا ۚ وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓا۟ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۙ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴿٩١﴾﴾

﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾: وما عرفوه حق معرفته في الرحمة على عباده، واللطف بهم حين أنكروا بعثة الرسل، والوحي إليهم؛ وذلك من أعظم رحمته، وأجلّ نعمته، ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٧﴾﴾: أو ما عرفوه حق معرفته في سخطه على الكافرين، وشدّة بطشه بهم، ولم يخافوه حين جسروا على تلك المقالة العظيمة من إنكار النبوّة، والقائلون هم اليهود؛ بدليل قراءة من قرأ: «تجعلونه» بالتاء، وكذلك: ﴿تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ﴾، وإنما قالوا ذلك؛ مبالغة في إنكار إنزال القرآن على رسول الله ـ ﷺ ـ فألزموا ما لا بدّ لهم من الإقرار به من إنزال التوراة على موسى ـ عليه السلام ـ وأدرج تحت الإلزام توبيخهم، وأن نعى عليهم[1] سوء جهلهم؛ لكتابهم، وتحريفهم، وإبداء بعض، وإخفاء بعض، فقيل: ﴿جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ﴾، وهو نور، وهدى للناس، حتى غيروه، ونقصوه، وجعلوه قراطيس مقطعة، وورقات مفرقة؛ ليتمكنوا مما راموا من الإبداء والإخفاء، وروي أن مالك ابن الصيف من أحبار اليهود، ورؤسائهم، قال له رسول الله ـ ﷺ ـ: «أَنْشِدُكَ بِالَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَاةَ عَلَىٰ مُوْسَىٰ هَلْ تَجِدُ فِيهَا أَنَّ اللهَيَبْغَضُ الحِبْرَ السَّمِينَ؟ فَأَنْتَ الْحِبْرُ السَّمِينُ، قَدْ سَمِنْتَ مِنْ مَالِكِ الَّذِي يُطْعِمُكَ اليَهُودُ» (٥٨٦)، فضحك القوم، فغضب، ثم التفت إلى

---

٥٨٦ ـ أخرجه الطبري في تفسيره (٥/ ٢٦٢) رقم (١٣٥٣٩) عن سعيد بن جبير فذكره.
وعزاه الزيلعي في نصب الراية (١/ ٤٤٣) حديث (٤٥٠) إلى الواحدي في أسباب النزول.
قال الحافظ: أخرجه الواحدي في الأسباب من طريق سعيد بن جبير: «أن النبي ﷺ قال لمالك بن الصيف فذكره إلى قوله: فغضب، ثم قال: ما أنزل الله على بشر من شيء»، وكذلك أخرجه الطبري من رواية جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد بن جبير. انتهى.

---

(١) قال محمود: «وأدرج تحت الإلزام توبيخهم وأن نعى عليهم... إلخ» قال أحمد: وهذا أيضاً من دقة نظره في الكتاب العزيز والتعمق في آثار معادنه، وإبراز محاسنه.

عمر فقال: مَا أَنْزَلَ اللهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ، فقال له قومه: ويلك ما هذا الذي بلغنا عنك؟ قال: إِنَّهُ أَغْضَبَنِي، فَنَزَعُوهُ وَجَعَلُوا مَكَانَهُ كعب بن الأشرف، وقيل: القائلون: قريش (٥٨٧)، وقد ألزموا إنزال التوراة؛ لأنهم كانوا يسمعون من اليهود بالمدينة/ ٢٢١ب ذكر موسى والتوراة، وكانوا يقولون: لو أنا أنزل علينا الكتاب، لكنا أهدى منهم ﴿وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ﴾: الخطاب لليهود، أي: علمتم على لسان محمد ـ ﷺ ـ مما أوحى إليه ما لم تعلموا أنتم، وأنتم حملة التوراة، ولم تعلمه آباؤكم الأقدمون الذين كانوا أعلم منكم، ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَكْثَرَ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿٧٦﴾﴾، وقيل: الخطاب: لمن آمن من قريش؛ كقوله تعالى: ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ﴾ [يس: ٦]، ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾ أي: أنزله الله؛ فإنهم لا يقدرون أن يناكروك، ﴿ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ﴾: في باطلهم الذي يخوضون فيه، ولا عليك بعد إلزام الحجة، ويقال لمن كان في عمل لا يجدي عليه: إنما أنت لاعب، و﴿يَلْعَبُونَ﴾: حال من «ذرهم»، أو من «خوضهم»، ويجوز أن يكون: «في خوضهم»: حالاً من «يلعبون»، وأن يكون صلة لهم أو لذرهم.

﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا ۚ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۖ وَهُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴿٩٢﴾﴾

﴿مُبَارَكٌ﴾: كثير المنافع، والفوائد، ﴿وَلِتُنذِرَ﴾: معطوف على ما دلّ عليه صفة الكتاب، كأنه قيل: أو أنزلناه للبركات، وتصديق ما تقدمه من الكتب والإنذار، وقرىء: «ولينذر» بالياء والتاء، وسميت مكة: ﴿أُمَّ ٱلْقُرَىٰ﴾؛ لأنها مكان أول بيت وضع للناس، ولأنها قبلة أهل القرى كلها ومحجهم، ولأنها أعظم القرى شأناً لبعض المجاورين: [من الطويل]

فَمَنْ يُلْقِ فِي بَعْضِ الْقُرَيَّاتِ رَحْلَهُ ... فَأُمُّ الْقُرَىٰ مُلْقَى رِحَالِي وَمُنْتَابِي[1]

﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ﴾: يصدّقون بالعاقبة ويخافونها، ﴿يُؤْمِنُونَ﴾: بهذا الكتاب،

---

٥٨٧ ـ أخرجه الطبري في تفسيره (٥/ ٢٦٤) رقم (١٣٥٤٥) عن مجاهد به.
قال الحافظ: قوله «وقيل: القائلون قريش»، أخرجه الطبري عن مجاهد. انتهى.

---

(١) للزمخشري يفتخر بمكة وسكانها. والقريات ـ بالتشديد ـ: للتصغير. ورحل الشخص مسكنه ولو من شعر، أي: فمن يلق رحله في بعض القرى الصغيرة. فلا فخر له علي، فإن مكة محط رحالي ومنتابي، أي محل انتيابي، أي دخولي فيها نوبة بعد أخرى. وإلقاء الرحل: كناية عن الإقامة، لأنها تلزمه عرفاً. وملقى على زنة اسم المفعول اسم لمكان الإلقاء، كمتاب لمكان الانتياب.

وذلك أنّ أصل الدين خوف العاقبة، فمن خافها، لم يزل به الخوف حتى يؤمن، وخصّ الصلاة؛ لأنها عماد الدين، ومن حافظ عليها كانت لطفاً في المحافظة على أخواتها.

﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِي غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓاْ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُ ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ ءَايَٰتِهِۦ تَسْتَكْبِرُونَ ﴿٩٣﴾﴾

﴿ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾: فزعم أن الله بعثه نبيًا، ﴿أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾، وهو «مسيلمة الحنفي الكذاب»، أو «كذاب صنعاء الأسود العنسي»، وعن النبي ـ ﷺ ـ: «رَأَيْتُ فِيمَا يَرَى النَّائِمُ كَأَنَّ فِي يَدَيَّ سُوَارَيْنِ مِنْ ذَهَبٍ، فَكَبِرَا عَلَيَّ، وَأَهَمَّانِي فَأَوْحَى اللهُ إِلَيَّ أَنْ ٱنْفُخْهُمَا، فَنَفَخْتُهُمَا فَطَارَا عَنِّي، فَأَوَّلْتُهُمَا الكَذَّابَيْنِ الَّذَيْنِ أَنَا بَيْنَهُمَا: كَذَّابُ اليَمَامَةِ «مُسَيْلَمَةُ»، وَكَذَّابُ صَنْعَاءَ «الأَسْوَدُ العَنْسِيُّ» (٥٨٨)، ﴿وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾: هو عبد الله بن سعد بن أبي سرح القرشي، كان يكتب لرسول الله ـ ﷺ ـ فكان إذا أملى عليه «سميعاً عليماً» كتب هو: «عليماً حكيماً»، وإذا قال: «عليماً حكيماً»، كتب: «غفوراً رحيماً»، فلما نزلت: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾﴾ [المؤمنون: ١٢]، إلى آخر الآية، عجب عبد الله من تفصيل خلق الإنسان، فقال: «تبارك الله أحسن الخالقين»، فقال عليه الصلاة والسلام: «اكتبها»، فكذلك نزلت، فشك عبد الله، وقال: لئن كان محمداً صادقاً، لقد أوحي إليّ مثل ما أوحي إليه، ولئن كان كاذباً، فلقد قلت كما قال، فارتدّ عن الإسلام، ولحق بمكة، ثم رجع مسلماً قبل فتح مكة (٥٨٩)، وقيل: هو النضر بن

---

٥٨٨ ـ أخرجه البخاري (٦/ ٧٢٥): كتاب المناقب حديث (٣٦٢٢)، وأطرافه من (٣٩٨٧ ـ ٤٠٨١ ـ ٧٠٣٥ ـ ٧٠٤١)، ومسلم (٨/ ٣٦ ـ ٣٧ ـ النووي) كتاب الرؤيا: باب رؤيا النبي ﷺ حديث (٢١ ـ ٢٢/ ٢٢٧٤).

وأحمد (٢/ ٣٣٨، ٣٤٤)، قال الحافظ: متفق عليه من حديث ابن عباس. انتهى.

٥٨٩ ـ أخرجه الطبري في تفسيره: (٥/ ٢٦٨): رقم (١٣٥٥٩ ـ ١٣٥٦٠).

وعزاه الزيلعي في تخريج الأحاديث والآثار (١/ ٥٤٥) رقم (٤٥٢) إلى الواحدي في أسباب النزول عن الكلبي عن ابن عباس بلفظ المصنف. . إلى قوله: فارتد عن الإسلام؛ كما عزاه إلى ابن الجوزي في الموضوعات من طريق ابن عدي، وقال: ألمتهم به أصرم.

قال الحافظ:

أخرجه الواحدي عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس إلى قوله: «فارتد عن الإسلام»، وقد رواه الطبري مختصراً من رواية أسباط عن السدي من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا =

الحارث، والمستهزئون/ ٢٢٢أ، ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ﴾: جوابه محذوف، أي: رأيت أمراً عظيماً، ﴿إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾: يريد الذين ذكرهم من اليهود والمتنبئة، فتكون اللام: للعهد، ويجوز أن تكون للجنس، فيدخل فيه هؤلاء؛ لاشتماله، و﴿غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ﴾: شدائده وسكراته، وأصل الغمرة: ما يغمر من الماء[1]؛ فاستعيرت للشدّة الغالبة، ﴿بَاسِطُوٓاْ أَيْدِيهِمْ﴾: يبسطون إليهم أيديهم، يقولون: هاتوا أرواحكم، أخرجوها إلينا من أجسادكم، وهذه عبارة عن العنف في السياق، والإلحاح، والتشديد في الإرهاق، من غير تنفيس وإمهال، وأنهم يفعلون بهم فعل الغريم المسلط، يبسط يده إلى من عليه الحق، ويعنف عليه في المطالبة، ولا يمهله، ويقول له: أخر إليّ مالي عليك الساعة، ولا أريم[2] مكاني، حتى أنزعه من أحداقك.

وقيل: معناه: باسطو أيديهم عليهم بالعذاب[3]، ﴿أَخْرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُ﴾: خلصوها من أيدينا، أي: لا تقدرون على الخلاص، ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ﴾: يجوز أن يريدوا وقت الإماتة، وما يعذبون به من شدة النزع، وأن يريدوا الوقت الممتدّ المتطاول الذي يلحقهم فيه العذاب في البرزخ، والقيامة، والهون: الهوان الشديد، وإضافة العذاب إليه؛ كقولك: رجل سوء، يريد العراقة في الهوان، والتمكن فيه، ﴿عَنْ ءَايَٰتِهِۦ تَسْتَكْبِرُونَ﴾: فلا تؤمنون بها.

= ... الآية﴾ قال: نزلت في عبد الله بن سعد بن أبي سرح. أسلم وكان يكتب للنبي ﷺ، فكان إذا أملى عليه سميعاً عليماً كتب هو: عليماً حكيماً، وإذا قال: عليماً حكيماً كتب سميعاً عليماً. فشك وكفر، وقال: إن كان محمد يوحي إليه فقد أوحى إلي، وإن كان الله ينزله فلقد أنزلت مثل ما أنزل الله. فلحق بالمشركين.

(تنبيه) قوله: للقرظي غلط بَيّن، فإن ابن أبي سرح قرشي عامري. قوله: ثم رجع مسلماً قبل فتح مكة. قوله: وقيل: هو النضر بن الحارث.
(فائدة) رُوِيَ أن هذه القصة كانت لابن خطل. أخرج ابن عدي في ترجمة أصرم بن حوشب أحد المتروكين من حديث علي، قال: «كان ابن خطل يكتب للنبي ﷺ فكان إذا نزل غفور رحيم كتب رحيم غفور ـ فذكر الحديث. وفيه: ثم كفر ولحق بمكة فقال النبي ﷺ: «من قتل ابن خطل فله الجنة» وأخرجه ابن الجوزي في الموضوعات من هذا الوجه. ونقل عن ابن معين تكذب أصرم. انتهى.

---

(١) قال محمود: «أصل الغمرة ما يغمر من الماء فاستعيرت للشدة الغالبة... إلخ» قال أحمد: هو يجعله من مجاز التمثيل، ولا حاجة إلى ذلك. والظاهر أنهم يفعلون معهم هذه الأمور حقيقة على الصور المحكية، وإذا أمكن البقاء على الحقيقة فلا معدل عنها.

(٢) قوله: «ولا أريم مكاني» أي أبرح. وفي الصحاح: رامه يريمه أي برحه.

(٣) عاد كلامه. قال: «وقيل: معناه: باسطو أيديهم عليهم بالعذاب... إلخ» قال أحمد: ومثله ﴿وَيَبْسُطُوٓاْ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِٱلسُّوٓءِ﴾.

﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٩٤﴾﴾

﴿فُرَادَىٰ﴾: منفردين عن أموالكم، وأولادكم، وما حرصتم عليه، وآثرتموه من دنياكم، وعن أوثانكم التي زعمتم أنها شفعاؤكم، وشركاء لله، ﴿كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾: على الهيئة التي ولدتم عليها في الانفراد، ﴿وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَاكُمْ﴾: ما تفضلنا به عليكم في الدنيا، فشغلتم به عن الآخرة، ﴿وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ﴾: لم ينفعكم، ولم تحتملوا منه نقيراً، ولا قدّمتموه لأنفسكم، ﴿فِيكُمْ شُرَكَاءُ﴾: في استعبادكم؛ لأنهم حين دعوهم آلهة وعبدوها، فقد جعلوها لله شركاء فيهم، وفي استعبادهم.

وقرىء: «فرادى»، بالتنوين، و«فراد»، مثل: ثلاث، «وفردى»، نحو: «سكرى».

فإن قلت: كما خلقناكم، في أي محل هو؟

قلت: في محل النصب صفة لمصدر جئتمونا، أي: مجيئاً مثل خلقنا لكم، ﴿تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾: وقع التقطع بينكم، كما تقول: جمع بين الشيئين، تريد أوقع الجمع بينهما على إسناد الفعل إلى مصدره بهذا التأويل: ومن رفع، فقد أسند الفعل إلى الظرف، كما تقول: قوتل خلفكم وأمامكم، وفي قراءة عبد الله: «لقد تقطع ما بينكم».

﴿۞ إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَىٰ ۖ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ۚ ذَٰلِكُمُ اللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿٩٥﴾﴾

﴿فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَىٰ ۖ﴾: بالنبات والشجر، وعن مجاهد: أراد الشقين الذين في النواة والحنطة، ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ أي: الحيوان، والنامي من النطف، والبيض، والحب، والنوى، ﴿وَمُخْرِجُ﴾: هذه الأشياء الميتة من الحيوان والنامي.

فإن قلت: كيف قال: ﴿وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾، بلفظ اسم الفاعل، بعد قوله: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾؟

قلت: عطفه على فالق الحب والنوى، لا على الفعل، ويخرج الحيَّ من الميت/ ٢٢٢ب: موقعه موقع الجملة المبينة؛ لقوله: ﴿فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَىٰ ۖ﴾ لأنّ فلق الحب والنوى بالنبات والشجر الناميين[1]، من جنس إخراج الحيّ من الميت؛ لأنّ النامي في حكم

---

(١) قال محمود: «معناه فالق الحب والنوى بالنبات والشجر... إلخ» قال أحمد رحمه الله: وقد ورد =

الحيوان؛ ألا ترى إلى قوله: ﴿وَيُحْيِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [الروم: ١٩]، ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ﴾ أي: ذلكم المحيي والمميت هو الله الذي تحق له الربوبية، ﴿فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾: فكيف تصرفون عنه، وعن توليه إلى غيره.

﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴿٩٦﴾﴾

﴿ٱلْإِصْبَاحِ﴾: مصدر سمي به الصبح، وقرأ الحسن: بفتح الهمزة جمع صبح؛ وأنشد قوله: [من الرجز]

أَفْنَىٰ رَبَاحاً وَبَنِي رَبَاحِ ... تَنَاسُخُ الإِمْسَاءِ وَالإِصْبَاحِ(١)

= جميعاً بصيغة الفعل كثيراً في قوله: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ وَيُحْيِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَكَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ ﴿١٩﴾﴾ وقوله ﴿أمن يملك السمع والأبصار ومن يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي﴾ فعطف أحد القسمين على الآخر كثيراً دليل على أنهما توأمان مقترنان، وذلك يبعد قطعه عنه في آية الأنعام هذه ورده إلى فالق الحب والنوى، فالوجه ـ والله أعلم ـ أن يقال: كان الأصل وروده بصيغة اسم الفاعل أسوة أمثاله من الصفات المذكورة في هذه الآية من قوله: (فالق الحب) و(فالق الإصباح) و(جاعل الليل) و﴿مخرج الحي من الميت﴾ إلا أنه عدل عن اسم الفاعل إلى الفعل المضارع في هذا الوصف وحده، وهو قوله ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ إرادة لتصوير إخراج الحي من الميت واستحضاره في ذهن السامع، وهذا التصوير والاستحضار إنما يتمكن في أدائهما الفعل المضارع دون اسم الفاعل والماضي. وقد مضى تمثيل ذلك بقوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ فعدل عن الماضي المطابق لقوله (أنزل) لهذا المعنى. ومنه ما في قوله [من الوافر]:

إني قد لقيت الغول تهوي ... بسيب كالصحيفة صحصحان
فآخذه فأضربه فخرت ... صريعاً لليدين وللجران

فعدل إلى المضارع إرادة لتصوير شجاعته واستحضارها لذهن السامع. ومنه ﴿إِنَّا سَخَّرْنَا ٱلْجِبَالَ مَعَهُۥ يُسَبِّحْنَ بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِشْرَاقِ ﴿١٨﴾ وَٱلطَّيْرَ مَحْشُورَةً﴾ فعدل عن مسبحات وإن كان مطابقاً لمحشورة بهذا السبب والله أعلم، ثم هذا المقصد إنما يجيء فيما تكون العناية به أقوى، ولا شك أن إخراج الحي من الميت أشهر في القدرة من عكسه، وهو أيضاً أول الحالين والنظر أول ما يبدأ فيه، ثم القسم الآخر وهو إخراج الميت من الحي ناشئ عنه. فكان الأول جديراً بالتصدير والتأكيد في النفس، ولذلك هو مقدم أبداً على القسم الآخر في الذكر على حسب ترتيبهما في الواقع، وسهل عطف الاسم على الفعل، وحسنه أن اسم الفاعل في معنى الفعل المضارع «فكل واحد منهما يقدر بالآخر، فلا جناح في عطفه عليه. والله أعلم.

(١) «رباح» أبو حي من يربوع، ثم صار اسماً للحي. وروى بالتحتية بدل الموحدة. والإمساء والإصباح: يرويان بكسر الهمزة على أنهما مصدران، وبفتحهما جمع مساء وصباح. وظلام الليل ينسخ نور النهار ويزيله وبالعكس. وإسناد الإفناء إلى التناسخ مجاز عقلي، من باب الإسناد للزمان، أو هو على اعتقاد الجاهلية فيكون حقيقة عندهم.
ينظر البيت في البحر ٤/ ١٨٩، حاشية الكشاف للتفتازاني ٢/ ٣٣٣، التهذيب ٤/ ٢٦٣ (صبح)، مشاهد الإنصاف ٢/ ٣٨، اللسان (صبح)، الرازي ١٣/ ١٨، الدر المصون ٣/ ١٣٢.

بالكسر، والفتح مصدرين، وجمع مساء وصبح.

فإن قلت: فما معنى فلق الصبح، والظلمة[1]؟ هي التي تنفلق عن الصبح؛ كما قال: [من الطويل]

تَـرَدَّتْ بِـهِ ثُـمَّ انْـفَـرَتْ عَـنْ أَدِيـمِـهَـا تَـفَـرِّيَ لَـيْـلٍ عَـنْ بَـيَـاضِ نَـهَـارِ[2]

قلت: فيه وجهان: أحدهما: أن يراد فالق ظلمة الإصباح، وهي الغبش في آخر الليل، ومنقضاه الذي يلي الصبح.

والثاني: أن يراد فالق الإصباح الذي هو عمود الفجر عن بياض النهار وإسفاره.

وقالوا: انشق عمود الفجر، وانصدع الفجر، وسموا الفجر فلقاً بمعنى: مفلوق، وقال الطائي: [من البسيط]

وَأَزْرَقُ الْـفَـجْـرِ يَـبْـدُو قَـبْـلَ أَبْـيَـضِـهِ وَأَوَّلُ الْـغَـيْـثِ قَـطْـرٌ ثُـمَّ يَـنْـسَـكِـبُ[3]

---

(١) عاد كلامه. قال: «فإن قلت ما معنى فلق الصبح والظلمة وهي التي تنفلق... إلخ»؟ قال أحمد: وقيل الخالق والفالق بمعنى، فيكون المراد خالق الإصباح. والأظهر ما فسره عليه المصنف، والله أعلم.

(٢) كـأن بـقـايـا مـا عـفـا مـن حـبـابـهـا تـفـاريـق شـيـب فـي سـواد عـذار
تـردت بـه ثـم انـفـرى عـن أديـمـهـا تـفـري لـيـل عـن بـيـاض نـهـار

لأبي نواس يصف الخمرة. يقول: كأن بقايا الذي هلك وذهب من فقاقعها شيب أبيض متفرق في عذار أسود؛ لأن كلاً منهما أبيض منتشر فيما يخالف لونه، ولا يلزم من ذلك أنها سوداء كما يدل عليه ما بعده، ثم قال: تردت، أي استترت بالحباب، فالتردي: استعارة للتستر، ثم انفرى: انشق وزال عن أديمها أي وجهها كتفري الليل وانشقاق ظلامه عن بياض النهار، والجامع استتار كل بغيرها، ثم ظهوره بتفرق ذلك الغير فهو مركب. ولا يلزم من ذلك أن الحباب أسود كالليل، والخمرة بيضاء كالنهار، وانظر كيف خيل أنه في الأول أبيض وفي الثاني أسود وهي بالعكس. وهذا من العجب الداعي للطرب. وفيه أنه يرى في الأول أبيض معجباً، ثم تعرض عنه النفس وتريد الخمرة، فيتخيل أنه مظلم، ثم ينكشف وتظهر هي بيضاء ترهقها صفرة، كالسماء وقت الإسفار.

(٣) هـذي مـخـايـل بـرق خـلـفـه مـطـر جـود ووري زنـاد خـلـفـه لـهـب
وأزرق الـفـجـر يـبـدو قـبـل أبـيـضـه وأول الـغـيـث قـطـر ثـم يـنـسـكـب

لأبي تمام. وقيل للبحتري. و«مخايل» أضواء تتخيلها، أو تخيل إلينا المطر بعدها. والجود ـ في الأصل ـ جمع جائد، كصحب وصاحب، وهو الكثير النافع. والوري: قدح الزند، والزناد جمعه، ككلب وكلاب، وقد يكون مفرداً ككتاب. يقول: إن أوائل الأمور تبدو قليلة ثم تكثر، فينبغي الحرص من أول الأمر قبل بلوغه غايته فيكثر الضرر ويعسر درؤه، أو المعنى أنه ينبغي التأني إلى بلوغ المراد، فالكلام كله من باب التمثيل. وروي:

وكـاذب الـعـمـر يـبـدو قـبـل صـادقـه ....

وروي بعد هذا البيت: =

وقرىء: «فالق الإصباح وجاعل الليل سكناً»، بالنصب على المدح.

وقرأ النخعي: فلق الإصباح وجعل الليل، السكن: ما يسكن إليه الرجل ويطمئن استئناساً به، واسترواحاً إليه، من زوج أو حبيب، ومنه قيل للنار: سكن؛ لأنه يستأنس بها؛ ألا تراهم سموها: «المؤنسة»، والليل يطمئن إليه التعب بالنهار لاستراحته فيه وجمامه[1]، ويجوز أن يراد: وجعل الليل مسكوناً فيه من قوله: «لتسكنوا فيه»، ﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ﴾: قرئا بالحركات الثلاث، فالنصب على إضمار فعل دل عليه جاعل الليل، أي: وجعل الشمس والقمر حسباناً، أو يعطفان على محل الليل.

فإن قلت: كيف يكون لليل محل والإضافة حقيقية؛ لأنّ اسم الفاعل المضاف إليه في معنى المضيّ، ولا تقول: زيد ضارب عمراً أمس؟

قلت: ما هو في معنى المضيّ؛ وإنما هو دال على جعل مستمرّ في الأزمنة المختلفة، وكذلك فالق الحب، وفالق الإصباح، كما تقول: الله قادر عالم، فلا تقصد زماناً دون زمان، والجر عطف على لفظ الليل، والرفع على الابتداء، والخبر محذوف تقديره: والشمس والقمر مجعلولان حسباناً، أو محسوبان حسباناً؛ ومعنى جعل الشمس والقمر حسباناً: جعلهما على حسبان؛ لأنّ حساب الأوقات يعلم بدورهما وسيرهما، والحسبان ـ بالضم ـ: مصدر حسب، كما أنّ الحسبان ـ بالكسر ـ مصدر حسب، ونظيره الكفران والشكران، ﴿وَذَٰلِكَ﴾: إشارة إلى جعلهما حسباناً، أي: ذلك التسيير بالحساب المعلوم، ﴿تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ﴾: الذي قهرهما وسخرهما، ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾: بتدبيرهما وتدويرهما.

﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهْتَدُوا۟ بِهَا فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۗ قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٩٧﴾﴾

﴿فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾: في ظلمات الليل بالبر والبحر، وأضافها إليهما لملابستها/ ٢٢٣أ لهما، أو شبه مشتبهات الطرق بالظلمات.

﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ ۗ قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ ﴿٩٨﴾﴾

= ومثل ذلك وجد العاشقين هوى بالمزح يبدو وبالإدمان ينتهب

ونسبا لابن الرومي، أي الوجد في أوله هوى وفي آخره نار، والإدمان: الإدامة.

البيت لحاتم الطائي. ينظر العمدة ١/١٩، الدر المصون ٣/١٣٣.

(١) قوله: «وجمامه» أي: راحته من التعب. وفي الصحاح «الجمام» ـ بالفتح ـ: الراحة.

من فتح قاف المستقر، كان المستودع اسم مكان مثله أو مصدراً، ومن كسرها، كان اسم فاعل والمستودع اسم مفعول، والمعنى: «فلكم مستقرّ في الرحم»، ومستودع في الصلب، أو مستقر فوق الأرض، ومستودع تحتها، أو «فمنكم مستقرّ ومنكم مستودع».

فإن قلت: لم قيل: ﴿يَعْلَمُونَ﴾ مع ذكر النجوم[1]، و﴿يَفْقَهُونَ﴾ مع ذكر إنشاء بني آدم؟

قلت: كان إنشاء الإنس من نفس واحدة، وتصريفهم بين أحوال مختلفة ألطف وأدق صنعة وتدبيراً، فكان ذكر الفقه الذي هو استعمال فطنة وتدقيق نظر مطابقاً له.

﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا

---

(١) قال محمود: «إن قلت لم قيل مع ذكر النجوم يعلمون... إلخ» قال أحمد: لا يتحقق هذا التفاوت ولا سبيل إلى الحقيقة، وما هذا الجواب إلا صناعي. والتحقيق أنه لما أريد فصل كليهما بفاصلة تنبيهاً على استقلال كل واحدة منهما بالمقصود من الحجة، كره فصلهما بفاصلتين متساويتين في اللفظ، لما في ذلك من التكرار، فعدل إلى فاصلة مخالفة تحسيناً للنظم واتساقاً في البلاغة. ويحتمل وجهاً آخر في تخصيص الأولى بالعلم والثانية بالفقه، وهو أنه لما كان المقصود التعريض بمن لا يتدبر آيات الله ولا يعتبر مخلوقاته، وكانت الآية المذكورة أولاً خارجة عن أنفس النظار ومنافية لها، إذ النجوم والنظر فيها وعلم الحكمة الإلهية في تدبيره لها أمر خارج عن نفس الناظر، ولا كذلك النظر في إنشائهم من نفس واحدة وتقلباتهم في أطوار مختلفة وأحوال متغايرة، فإنه نظر لا يعدو نفس الناظر ولا يتجاوزها؛ فإذا تمهد ذلك. فجهل الإنسان بنفسه وبأحواله وعدم النظر فيها والتفكر أبشع من جهله بالأمور الخارجة عنه كالنجوم والأفلاك، ومقادير سيرها وتقلبها، فلما كان الفقه أدنى درجات العلم، إذ هو عبارة عن الفهم نفي من أبشع القبيلين جهلاً، وهم الذين لا يتبصرون في أنفسهم، ونفي الأدنى أبشع من نفي الأعلى درجة فخص به أسوأ الفريقين حالاً، ويفقهون ههنا مضارع فقه الشيء بكسر القاف إذا فهمه ولو أدنى فهم، وليس من فقه بضم القاف؛ لأن تلك درجة عالية. ومعناه: صار فقيهاً. قاله الهروي في معرض الاستدلال على أن فقه أنزل من علم. وفي حديث سلمان أنه قال ـ وقد سألته امرأة جاءته ـ: فقهت، أي فهمت، كالمتعجب من فهم المرأة عنه. وإذا قيل فلان لا يفقه شيئاً، كان أذم في العرف من قولك: فلان لا يعلم شيئاً، وكان معنى قولك: لا يفقه شيئاً ليست له أهلية الفهم وإن فهم. وأما قولك: لا يعلم، فغايته نفي حصول العلم له. وقد يكون له أهلية الفهم والعلم لو يعلم. والذي يدل على أن التارك للفكرة في نفسه أجهل وأسوأ حالاً من التارك للفكرة في غيره قوله تعالى ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ﴿٢٠﴾ وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٢١﴾﴾ فخص التبصر في النفس بعد اندراجها فيما في الأرض من الآيات، وأنكر على من لا يتبصر في نفسه إنكاراً مستأنفاً. وقولنا في أدراج الكلام أنه نفى العلم عن أحد الفريقين ونفي الفقه عن الآخر، يعني بطريق التعريض، حيث خص العلم بالآيات المفصلة والتفقه فيها بقوم، فأشعر أن قوماً غيرهم لا علم عندهم ولا فقه، والله الموفق. فتأمل هذا الفصل وإن طال بعض الطول، فالنظر في الحسن غير مملول.

وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ ٱنظُرُوٓا۟ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَيَنْعِهِۦٓ إِنَّ فِى ذَٰلِكُمْ لَـَٔايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٩٩﴾

﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ﴾: بالماء ﴿نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ﴾: نبت كل صنف من أصناف النامي، يعني: أن السبب واحد، وهو الماء، والمسببات صنوف مفتنة، كما قال: ﴿يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلْأُكُلِ﴾ [الرعد: ٤]، ﴿فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ﴾: من النبات، ﴿خَضِرًا﴾: شيئاً غضاً أخضر، يقال: أخضر وخضر، كأعور وعور، وهو ما تشعب من أصل النبات الخارج من الحبة، ﴿نُّخْرِجُ مِنْهُ﴾: من الخضر، ﴿حَبًّا مُّتَرَاكِبًا﴾: وهو السنبل، و﴿قِنْوَانٌ﴾: رفع بالابتداء، و﴿وَمِنَ ٱلنَّخْلِ﴾: خبره، و﴿مِن طَلْعِهَا﴾: بدل منه، كأنه قيل: «وحاصلة من طلع النخل قنوان»، ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً؛ لدلالة أخرجنا عليه، تقديره: ومخرجة من طلع النخل قنوان[1]، ومن قرأ: «يخرج منه حب متراكب، كان (قنوان): عنده معطوفاً على حب، والقنوان: جمع قنو، ونظيره: صنو وصنوان.

وقرىء: بضم القاف وبفتحها، على أنه اسم جمع كركب؛ لأنّ فعلان ليس من زيادة التكسير، ﴿دَانِيَةٌ﴾: سهلة المجتنى، معرضة للقاطف، كالشيء الداني القريب المتناول؛ ولأنّ النخلة، وإن كانت صغيرة، ينالها القاعد، فإنها تأتي بالثمر لا تنتظر الطول.

وقال الحسن: «دانية» قريب بعضها من بعض، وقيل: ذكر القريبة، وترك ذكر البعيدة؛ لأنّ النعمة فيها أظهر، وأدلّ بذكر القريبة على ذكر البعيدة؛ كقوله: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] وقوله: ﴿وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَٰبٍ﴾ فيه وجهان: أحدهما: أن يراد: وثم جنات من أعناب، أي: مع النخل.

والثاني: أن يعطف على: «قنوان» على معنى: وحاصلة، أو ومخرجة من النخل قنوان، وجنات من أعناب، أي: من نبات أعناب.

وقرىء: (وجنات) بالنصب عطفاً على ﴿نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ﴾، أي: وأخرجنا به جنات من أعناب؛ وكذلك قوله: ﴿وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ﴾، والأحسن أن ينتصبا على الاختصاص، كقوله: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢]؛ لفضل هذين الصنفين، ﴿مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ﴾، يقال: «اشتبه الشيئان وتشابها»؛ كقولك: «استويا وتساويا»، والافتعال والتفاعل يشتركان كثيراً.

وقرىء: متشابهاً وغير متشابه، وتقديره: والزيتون متشابهاً، وغير متشابه، والرمّان كذلك؛ كقوله: [من الخفيف]

كُنْتُ مِنْهُ/ ٢٢٣ب وَوَالِدَيَّ بَرِيئًا[2]

---

(١) قال السمين الحلبي: لا حاجة إليه؛ لأن الجملة مستقلة في الإخبار بدونه. انتهى. الدر المصون.

(٢) ينظر: ديوانه ص (١٨٧)، الدرر (٢/ ٦٢)، شرح أبيات سيبويه (١/ ٢٤٩)، الكتاب (١/ ٧٥)، لسان =

والمعنى: بعضه متشابهاً وبعضه غير متشابه، في القدر، واللون، والطعم، وذلك دليل على التعمد دون الإهمال، ﴿ٱنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثۡمَرَ﴾: إذا أخرج ثمره كيف يخرجه ضئيلاً، ضعيفاً، لا يكاد ينتفع به، وانظروا إلى حال ينعه، ونضجه، كيف يعود شيئاً جامعاً لمنافع وملاذ، نظر اعتبار واستبصار، واستدلال على قدرة مقدّره ومدبره، وناقله من حال إلى حال.

وقرىء: ﴿وَيَنۡعِهِۦٓ﴾: بالضم، يقال: ينعت الثمرة ينعاً وينعاً.

وقرأ ابن محيصن: «ويانعه»، وقرىء: «وثمره»، بالضم.

﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلۡجِنَّ وَخَلَقَهُمۡۖ وَخَرَقُواْ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتَۢ بِغَيۡرِ عِلۡمٖۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ ١٠٠﴾

إن جعلت ﴿لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾: مفعولي جعلوا، نصبت الجن بدلاً من شركاء، وإن جعلت (لله): لغواً كان، ﴿شُرَكَآءَ ٱلۡجِنَّ﴾: مفعولين قدّم ثانيهما على الأول.

فإن قلت: فما فائدة التقديم؟

قلت: فائدته استعظام أن يتخذ لله شريك مَن كان ملكاً، أو جنياً، أو إنسياً، أو غير ذلك؛ ولذلك قدّم اسم الله على الشركاء. وقرىء: «الجن» بالرفع، كأنه قيل: من هم؟ فقيل: «الجن»، وبالجرّ على الإضافة التي للتبيين، والمعنى: أشركوهم في عبادته؛ لأنهم أطاعوهم كما يطاع الله.

وقيل: هم الذين زعموا أنّ الله خالق الخير وكل نافع، وإبليس خالق الشر وكل ضارّ، ﴿وَخَلَقَهُمۡۖ﴾: وخلق الجاعلين لله شركاء، ومعناه: وعلموا أن الله خالقهم دون الجن، ولم يمنعهم علمهم أن يتخذوا من لا يخلق شريكاً للخالق.

وقيل: الضمير للجن.

وقرىء: «وخلقهم»، أي: اختلاقهم الإفك، يعني: وجعلوا لله خلقهم؛ حيث نسبوا قبائحهم إلى الله في قولهم: ﴿وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَاۗ﴾ [الأعراف: ٢٨]، ﴿وَخَرَقُواْ لَهُۥ﴾، وخلقوا له، أي: افتعلوا له، ﴿بَنِينَ وَبَنَٰتَۢ﴾: وهو قول أهل الكتابين في المسيح وعزير، وقول قريش في الملائكة، يقال: خلق الإفك، وخرقه، واختلقه، واخترقه، بمعنى. وسئل الحسن عنه؟ فقال: كلمة عربية كانت العرب تقولها: كان الرجل إذا كذب كذبة في نادي القوم،

= العرب (١١/ ١٣٢)، شرح الحماسة (٢/ ٩٣٦)، الهمع (١/ ١١٦).

يقول له بعضهم: قد خرقها والله، ويجوز أن يكون من خرق الثوب إذا شقه، أي: اشتقوا له بنين وبنات.

وقرىء: وخرّقوا بالتشديد للتكثير؛ لقوله: «بنين وبنات»، وقرأ ابن عمر وابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: و«حرّفوا له»، بمعنى: وزوّروا له أولاداً؛ لأنّ المزوّر محرّف مغير للحق إلى الباطل، ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾: من غير أن يعلموا حقيقة ما قالوه من خطأ أو صواب، ولكن رمياً بقول عن عمي وجهالة، من غير فكر وروية.

﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿١٠١﴾﴾

﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾: من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها؛ كقولك: فلان بديع الشعر، أي: بديع شعره، أو هو بديع في السموات والأرض؛ كقولك: فلان ثبت الغدر، أي: ثابت فيه، والمعنى أنه عديم النظير والمثل فيها.

وقيل: «البديع» بمعنى: «المبدع»، وارتفاعه على أنه خبر مبتدأ محذوف، أو هو مبتدأ وخبره، ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ﴾، أو فاعل تعالى.

وقرىء: بالجرّ؛ ردًّا على قوله: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ﴾/ ٢٢٤أ أو على: (سبحانه)، وبالنصب على المدح، وفيه إبطال الولد من ثلاثة أوجه: أحدها: أن مبتدع السموات والأرض، وهي أجسام عظيمة، لا يستقيم أن يوصف بالولادة؛ لأنّ الولادة من صفات الأجسام، ومخترع الأجسام لا يكون جسماً حتى يكون والداً.

والثاني: أن الولادة لا تكون إلا بين زوجين من جنس واحد، وهو متعال عن مجانس، فلم يصح أن تكون له صاحبة، فلم تصح الولادة.

والثالث: أنه ما من شيء إلا وهو خالقه والعالم به، ومن كان بهذه الصفة كان غنيًا عن كل شيء، والولد إنما يطلبه المحتاج.

وقرىء: «ولم يكن له صاحبة»، بالياء، وإنما جاز للفصل؛ كقوله: [من الوافر]

لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سُوءٍ[1] .....

---

(١) لقد ولد الأخيطل أم سوء ... على باب استه صلب وشام

لجرير يهجو الأخطل. والأخيطل: تصغير الأخطل. وأم سوء ـ بالإضافة ـ: فاعل، فكان حق الفعل التأنيث؛ لكن سوغ تركه الفصل بالمفعول. والاست ـ بوصل الهمزة ـ الدبر. والصلب: جمع صليب. والشام اسم جمع شامة، وهي العلامات والنفوش. وكان الأخطل ـ وهو غياث بن غوث ـ =

﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ فَٱعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ وَكِيلٌ ﴿١٠٢﴾﴾

﴿ذَٰلِكُمُ﴾: إشارة إلى الموصوف مما تقدم من الصفات، وهو مبتدأ، وما بعده أخبار مترادفة[1] وهي: ﴿ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾، أي: ذلكم الجامع لهذه الصفات، ﴿فَٱعْبُدُوهُ﴾: مسبب عن مضمون الجملة على معنى: أن من استجمعت له هذه الصفات، كان هو الحقيق بالعبادة، فاعبدوه، ولا تعبدوا من دونه من بعض خلقه، ثم قال: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ وَكِيلٌ﴾ يعني: وهو مع تلك الصفات، مالك لكل شيء من الأرزاق والآجال، رقيب على الأعمال.

﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٠٣﴾﴾

البصر: هو الجوهر اللطيف[2]، الذي ركبه الله في حاسة النظر، به تدرك المبصرات،

= من نصارى العرب. ويروى «على باب إستها» أي الأم. وهو أقعد في المعنى، وأشنع في هتك الحرمة.

ينظر: ديوانه ٢/ ٢٨٣، المقتضب ٢/ ١٤٥، الإنصاف ١/ ١٧٥، الأمالي لابن الشجري ٣/ ١٥٣، الدر المصون ٣/ ١٤٧.

(١) قال السمين الحلبي: هذا عند من يجيز تعدد الخبر مطلقاً. ويجوز أن يكون «الله» وحده هو الخبر، وما بعده إبدال منه؛ كذا قال أبو البقاء، وفيه نظر؛ من حيث إن بعضها مشتق، والبدل يقل بالمشتقات، وقد يقال: إن هذه ـ وإن كانت مشتقة ـ ولكنها بالنسبة إلى الله تعالى من حيث اختصاصها به صارت كالجوامد، ويجوز أن يكون «الله» هو البدل، وما بعده أخبار أيضاً، ومن منع تعدد الخبر، قدر قبل كل خبر مبتدأ، أو يجعلها كلها بمنزلة اسم واحد؛ كأنه قيل: ذلكم الموصوف هو الجامع بين هذه الصفات. انتهى. الدر المصون.

(٢) قال محمود: «البصر هو الجوهر اللطيف الذي ركبه الله تعالى في حاسة النظر به تدرك... إلخ» قال أحمد: وقد سلف الكلام على هذه الآية في غير موضعها، لأن المصنف تعجل الكلام عليها قبل، والذي يريده الآن أن الإدراك عبارة عن الإحاطة، ومنه: ﴿فلما أدركه الغرق﴾ أي أحاط به، و﴿إِنَّا لَمُدْرَكُونَ﴾ أي محاط بنا، فالمنفي إذاً عن الأبصار إحاطتها به عز وعلا لا مجرد الرؤية، ثم إما أن نقتصر على أن الآية لا تدل على مخالفتنا، أو نزيد فنقول. يدل لنا أن تخصيص الإحاطة بالنفي يشعر بطريق المفهوم بثبوت ما هو أدنى من ذلك، وأقله مجردالرؤية، كما أنا نقول: لا تحيط به الأفهام وإن كانت المعرفة بمجردها حاصلة لكل مؤمن، فالإحاطة للعقل منفية كنفي الإحاطة للحس، وما دون الإحاطة من المعرفة للعقل والرؤية للحس ثابت غير منفي. ولم يذكر الزمخشري على إحالة الرؤية عقلاً دليلاً ولا شبهة فيحتاج إلى القدح فيه ثم معارضته بأدلة الجواز، ولكنه اقتصر على استبعاد أن يكون المرئي لا في جهة، فيقتصر معه على إلزامه استبعاد أن يكون الموجود لا في جهة؛ إذ اتباع الوهم يبعدهما جميعاً، والانقياد إلى العقل يبطل هذا الوهم ويجيزهما معاً. وهذا القدر كاف بحسب ما أورده في هذا الوضع، والله الموفق.

فالمعنى: أن الأبصار لا تتعلق به، ولا تدركه؛ لأنه متعال أن يكون مبصراً[1] في ذاته؛ لأن الأبصار إنما تتعلق بما كان في جهة أصلاً أو تابعاً، كالأجسام، والهيآت، ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾: وهو للطف إدراكه للمدركات يدرك تلك الجواهر اللطيفة التي لا يدركها مدرك، ﴿وَهُوَ ٱللَّطِيفُ﴾: يلطف عن أن تدركه الأبصار، ﴿ٱلْخَبِيرُ﴾: بكل لطيف، فهو يدرك الأبصار، لا تلطف عن إدراكه، وهذا من باب اللطف[2].

---

(١) قوله: «لأنه متعال عن أن يكون مبصراً» استحالة الرؤية مذهب المعتزلة، لظاهر هذه الآية. وجوازها مذهب أهل السنة لقوله تعالى ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾ وكل يؤول مستند الآخر. وتحقيقه في التوحيد. (ع)

(٢) في قوله ـ تعالى ـ ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ۝١٠٣﴾ لحظ المفر «لف ونشر» وهو لون بديعي له إيقاعه في المعنى.

هذا اللون الجميل عرفه البلاغيون معرفة محددة وقالوا في تعريفه: «وهو ذكر متعدد على جهة التفصيل أو الإجمال، ثم ما لكل واحد من غير تعيين» أي ذكر ما لكل واحد من آحاد هذا المتعدد بلا تعيين، لأنه لوعين لكان تقسيماً، وعدم التعيين مبني على أن السامع سيحرك فكره ليرد كل إلف لإلفه، وبهذا التحديد نراه قسمين:

الأول: المفصل وله نوعان (أ) على الترتيب أي ترتيب النشر على ترتيب اللف كقوله تعالى: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [القصص: ٧٣] فالسكن يلائم الليل، والابتغاء يناسب النهار، ومن هذا القسم الآية التي المصدرة. (ب) أو يكون على خلاف الترتيب كقوله ـ تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ مَنَامُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱبْتِغَآؤُكُم مِّن فَضْلِهِۦٓ﴾ [الروم: ٣٠].

وهذا ما لحظه الزمخشري عند الآية، وذكر هناك أن الأصل في الترتيب: ومن آياته منامكم وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار إلا أنه فصل اعتماداً على فطنة السامع.

الثاني: المجمل: وذلك كقوله ـ تعالى ـ ﴿وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١١١] فقوله: «وقالوا» فيه إجمال لأهل الكتاب من يهود ونصارى بالضمير العائد إليهم وهو الفاعل «واو الجمع»، ولهذا يكون المعنى: وقالت اليهود لن يدخل الجنة إلا من كان هودا، وقالت النصارى لن يدخل الجنة إلا من كان من النصارى، وهذا اللف والنشر الوارد في الآية مبني على أن السامع فطن يرد كل فريق إلى قوله مع أمن اللبس فقد علم أن كل فريق يعادي الآخر.

هذا وقد ذكر الزمخشري نوعاً من اللف يلطف مسلكه ويدق مأخذه عند قوله ـ تعالى ـ ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾... الآية وعارض سعد الدين التفتازاني ومن أراد المراجعة فعليه بكلام كل في محله من كتابه.

وقد يجتمع اللف والطباق إذا كان الصفات الراجعة إلى المذكور متقابلة كقوله ـ تعالى ـ: ﴿مَثَلُ ٱلْفَرِيقَيْنِ كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ وَٱلْبَصِيرِ وَٱلسَّمِيعِ﴾ [هود: ٢٤] والآية بهذا الترتيب من الوضوح بمكان، وفيه تشبيه الكافرين بالأعمى والأصم وتشبيه المؤمنين بالبصير والسميع، فقد اجتمع في الآية من ألوان البلاغة: التشبيه واللف والنشر، والطباق، وهذا من عجائب النظم القرآني المعجز، حقا!! تنزيل من حكيم حميد....

«ينظر مفتاح العلوم للسكاكي ٢٠٠، والإيضاح للقزويني بتحقيق خفاجي ٦/ ٤٢ وما بعدها، المطول لسعد الدين التفتازاني ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، والبلاغة القرآنية ٥٧٦ وما بعدها» وعقود الجمان في =

﴿قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِۦ وَمَنْ عَمِىَ فَعَلَيْهَا وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ ﴿١٠٤﴾﴾

﴿قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ﴾: هو وارد على لسان رسول الله ـ ﷺ ـ لقوله: ﴿وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ﴾ و«البصيرة» نور القلب الذي به يستبصر، كما أن البصر نور العين الذي به تبصر، أي: جاءكم من الوحي، والتنبيه على ما يجوز على الله، وما لا يجوز ما هو للقلوب كالبصائر، ﴿فَمَنْ أَبْصَرَ﴾: الحق وآمن، ﴿فَلِنَفْسِهِۦ﴾: أبصر، وإياها نفع، ﴿وَمَنْ عَمِىَ﴾: عنه، فعلى نفسه عمي وإياها ضرَّ بالعمى[1]، ﴿وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ﴾: أحفظ أعمالكم، وأجازيكم عليها؛ إنما أنا منذر، والله هو الحفيظ عليكم.

﴿وَكَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْـَٔايَٰتِ وَلِيَقُولُوا۟ دَرَسْتَ وَلِنُبَيِّنَهُۥ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿١٠٥﴾﴾

﴿وَلِيَقُولُوا۟﴾: جوابه محذوف تقديره، وليقولوا «درست» تصرّفها، «ومعنى: ﴿دَرَسْتَ﴾: قرأت وتعلمت.

وقرىء: «دارست»، أي: «دارست العلماء»، و«درست» بمعنى: قدّمت هذه الآيات، وعفت، كما قالوا: «أساطير الأولين»، و«دُرست» بضم الراء، مبالغة في «درست»، أي: اشتد دروسها، و«درست» ـ على البناء للمفعول ـ بمعنى: / ٢٢٤ب قرئت، أو عفيت، ودارست، وفسروها: بدارست اليهود محمداً ـ ﷺ ـ وجاز الإضمار؛ لأن الشهرة بالدراسة كانت لليهود عندهم، ويجوز أن يكون الفعل للآيات، وهو لأهلها، أي: دارس أهل الآيات، وحملتها محمداً، وهم أهل الكتاب، «ودرس»؛ أي: درس محمد، «ودارسات»، على: هي دارسات، أي: قديمات، أو ذات دروس، كعيشة راضية.

فإن قلت: أي فرق بين اللامين في (ليقولوا)، (ولنبينه)؟

قلت: الفرق بينهما: أنّ الأول مجاز، والثانية حقيقة؛ وذلك أن الآيات صرفت للتبيين، ولم تصرف ليقولوا: دارست؛ ولكن لأنه حصل هذا القول بتصريف الآيات؛ كما حصل التبيين، شبه به فسيق مساقه، وقيل: ليقولوا كما قيل لنبينه.

= المعاني والبيان للسيوطي ٢/ ١٠٣، ١٠٤ وتفسير أبي السعود ٢/ ١٨٩».

(1) قال السمين الحلبي: هذا التقدير الذي قدره الزمخشري مسبوق إليه. سبقه إليه الكلبي، فإنه قال: «فمن أبصر صدّق وآمن بمحمد ﷺ، فلنفسه عَمِلَ، ومَنْ عَمِيَ فلم يُصَدّق، فعلى نفسه جنى العذاب. «وقوله: إن الفاء لا تدخل فيما ذكر». قد ينازع فيه. وإذا كانوا فيما يصلح أن يكون جواباً صريحاً، ويظهر فيه أثر الجازم كالمضارع يجوز فيه دخول الفاء، نحو: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾، فالماضي بدخولها أولى وأحرى». انتهى. الدر.

فإن قلت: إلام يرجع الضمير في قوله: (ولنبينه)؟

قلت: إلى الآيات؛ لأنها في معنى القرآن؛ كأنه قيل: و«كذلك نصرف القرآن»، أو إلى القرآن، وإن لم يجر له ذكر؛ لكونه معلوماً إلى التبيين الذي هو مصدر الفعل؛ كقولهم: ضربته زيداً، ويجوز أن يراد فيمن قرأ: «درست ودارست»: درست الكتاب ودارسته، فيرجع إلى الكتاب المقدّر.

﴿ ٱتَّبِعْ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٠٦﴾ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُوا۟ ۗ وَمَا جَعَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ ﴿١٠٧﴾ ﴾

﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾: اعتراض أكد به إيجاب اتباع الوحي، لا محلّ له من الإعراب، ويجوز أن يكون حالاً من ربك، وهي حال مؤكدة؛ كقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [فاطر: ٣١].

﴿ وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ۖ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٠٨﴾ ﴾

﴿وَلَا تَسُبُّوا۟﴾: الآلهة، ﴿ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ﴾: وذلك أنهم قالوا عند نزول قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]؛ لتنتهينّ عن سب آلهتنا، أو لتهجونّ إلهك.

وقيل: كان المسلمون يسبون آلهتهم، فنهوا؛ لئلا يكون سبهم سبباً لسب الله تعالى.

فإن قلت: سب الآلهة حق وطاعة، فكيف صحّ النهي عنه، وإنما يصح النهي عن المعاصي؟

قلت: ربّ طاعة علم أنها تكون مفسدة فتخرج عن أن تكون طاعة، فيجب النهي عنها؛ لأنها معصية، لا لأنها طاعة، كالنهي عن المنكر، هو من أجلّ الطاعات، فإذا علم أنه يؤدّي إلى زيادة الشر، انقلب معصية، ووجب النهي عن ذلك النهي، كما يجب النهي عن المنكر.

فإن قلت: فقد روي عن الحسن، وابن سيرين، أنهما حضرا جنازة، فرأى محمد نساء فرجع، فقال الحسن: لو تركنا الطاعة لأجل المعصية، لأسرع ذلك في ديننا.

قلت: ليس هذا ممن نحن بصدده؛ لأنّ حضور الرجال الجنازة طاعة، وليس بسبب لحضور النساء؛ فإنهن يحضرنها حضر الرجال، أو لم يحضروا، بخلاف سب الآلهة،

وإنما خيل إلى محمد أنه مثله حتى نبه عليه الحسن، ﴿عَدُوًّا﴾: ظلماً وعدواناً، وقرىء: «عدوّاً» بضم العين وتشديد الواو بمعناه، يقال: هذا فلان عدواً، وعدواً، وعدواناً، وعداء، وعن ابن كثير: «عَدوّاً»، بفتح العين، بمعنى: أعداء/ ٢٢٥أ ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾: على جهالة بالله، وبما يجب أن يذكر به، ﴿كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ﴾: مثل ذلك التزيين زينا لكل أمّة من أمم الكفار سوء عملهم، أو خليناهم وشأنهم[1]، ولم نكفهم حتى حسن عندهم سوء عملهم: أو أمهلنا الشيطان حتى زين لهم، أو زيناه في زعمهم، وقولهم: «إن الله أمرنا بهذا وزينه لنا» ﴿فَيُنَبِّئُهُم﴾: فيوبخهم عليه، ويعاتبهم، ويعاقبهم.

﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا ۚ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٩﴾﴾

﴿لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ﴾: من مقترحاتهم، ﴿لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا ۚ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ﴾: وهو قادر عليها، ولكنه لا ينزلها إلا على موجب الحكمة[2]، أو إنما الآيات عند الله، لا عندي،

---

(١) قوله: «أو خليناهم وشأنهم» فسر التزيين بذلك، لأنه تعالى لا يخلق الشر عند المعتزلة، ويخلق الشر والخير عند أهل السنة. (ع)

(٢) قال محمود: «يعني أن الله تعالى قادر على أن ينزل الآيات ولكنه لا ينزلها إلا على موجب الحكمة... إلخ» قال أحمد: ومحز النظر في الآية يتضح بمثال، فنقول: إذا قال لك القائل «أكرم فلاناً فإنه يكافئك» وكنت أنت تعلم منه عدم المكافأة، فإذا أنكرت على المشير بإكرامه قلت: وما يدريك أني إذا أكرمته يكافئني؟ فأنكرت عليه إثباته المكافأة وأنت تعلم نفيها، فإن انعكس الأمر فقال لك: «لا تكرمه فإنه لا يكافئك» وكنت تعلم منه المكافأة فأنكرت على المشير بحرمانه قلت: وما يدريك أنه لا يكافئني؟ تريد: وأنا أعلم منه المكافأة، فكان مقتضى الإنكار على المؤمنين الذين أحسنوا الظن بالمعاندين فاعتقدوا أنهم يؤمنون عند نزول الآية المقترحة أن يقال: وما يدريكم أنها إذا جاءت لا يؤمنون، كما تقول في المثال منكراً عليّ أن أثبت المكافأة وأنت تعلم خلافها، وما يدريكم أنه يكافئني؟ بإسقاط «لا» وإن أثبتها انعكس المعنى، إلى أن المعلوم لك الثبوت وأنت تنكر على من نفى، فلما جاءت الآية تفهم ببادئ الرأي أن الله تعالى علم الإيمان منهم وأنكر على المؤمنين نفيهم له والواقع على خلاف ذلك، اختلف العلماء، فحمل بعضهم «لا» على الزيادة، وبعضهم أول «أن» بلعل، وبعضهم جعل الكلام جواب قسم محذوف. وقد تفتح «أن» بعد القسم فقال التقدير: والله أنها إذا جاءت لا يؤمنون. وأما الزمخشري فتفطن لبقاء الآية على ظاهرها وقرارها في نصابها من غير حذف ولا تأويل فقال قوله السالف، ونحن نوضح اطراده في المثال المذكور ليتضح بوجهيه في الآية، فنقول: إذا حرمت زيداً لعلمك بعدم مكافأته فأشير عليك بالإكرام بناء على أن المشير يظن المكافأة، فلك معه حالتان: حالة تنكر عليه ادعاء العلم بما يعلم خلافه، وحالة تعذره في عدم العلم بما أحطت به علماً، فإن أنكرت عليه قلت: وما يدريك أنه يكافئ؟ وإن عذرته في عدم علمه بأنه لا يكافئ قلت: وما يدريك أنه لا يكافئ؟ يعني ومن أين تعلم أنت ما علمته أنا من عدم مكافأته وأنت لم تخبر أمره خبري، فكذلك الآية، إنما ورد فيها الكلام، قامة =

فكيف أجيبكم إليها وآتيكم بها، ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾: وما يدريكم، ﴿أَنَّهَآ﴾: أن الآية التي تقترحونها، ﴿إذا جاءت لا يؤمنون بها﴾، يعني: أنا أعلم أنها إذا جاءت لا يؤمنون بها، وأنتم لا تدرون بذلك؛ وذلك أن المؤمنين كانوا يطمعون في إيمانهم إذا جاءت تلك الآية، ويتمنون مجيئها، فقال ـ عزّ وجلّ ـ: «وما يدريكم أنهم لا يؤمنون»، على معنى: أنكم لا تدرون ما سبق علمي به من أنهم لا يؤمنون به؛ ألا ترى إلى قوله: ﴿كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ١١٠] وقيل: «أنها» بمعنى: «لَعَلَّها»، من قول العرب: ائت السوق أنك تشتري لحماً؛ وقال امرؤ القيس: [من الكامل]

عُوجَا عَلَى الطَّلَلِ الْمُحِيلِ لأَنَّنَا ... نَبْكِي الدِّيَارَ كَمَا بَكَى ابْنُ خُذَامِ[1]

وتقويها قراءة أبي: «لعلها إذا جاءت لا يؤمنون»، وقرىء: بالكسر، على أن الكلام قد تمّ قبله بمعنى: «وما يشعركم ما يكون منهم»، ثم أخبرهم بعلمه فيهم، فقال: إنها إذا جاءت، لا يؤمنون ألبتة، ومنهم من جعل «لا»: مزيدة في قراءة الفتح، وقرىء: «وما يشعرهم أنها إذا جاءت لا يؤمنون»، أي: يحلفون بأنهم يؤمنون عند مجيئها، وما يشعرهم أن تكون قلوبهم حينئذ كما كانت عند نزول القرآن وغيره من الآيات مطبوعاً عليها فلا يؤمنوا بها.

﴿وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَـٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١١٠﴾﴾

﴿وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَـٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ﴾: عطف على يؤمنون، داخل في حكم وما يشعركم، بمعنى: وما يشعركم أنهم لا يؤمنون، وما يشعركم أنا نقلب أفئدتهم وأبصارهم، أي: نطبع على قلوبهم، وأبصارهم، فلا يفقهون، ولا يبصرون الحق

= عذر للمؤمنين في عدم علمهم بالمغيب في علم الله تعالى وهو عدم إيمان هؤلاء، فاستقام دخول «لا» وتعين وتبين أن سبب الاضطراب التباس الإنكار بإقامة الأعذار. والله الموفق للصواب.

(١) لامرئ القيس. والعوج: عطف رأس البعير بالزمام. والمحيل: الذي حال وتغير عن صفة الجدة إلى صفة البلى، أو الذي أصابه المحل والإقفار. هذا وفي الصحاح: أحال الشيء إذا أتى عليه الحول. ومنه الطلل المحيل، فهو اسم فاعل وهو الوجيه، ولأننا: بفتح اللام والهمزة، بمعنى لعلنا. قال في التسهيل: في لعل عشر لغات، وعد منها أن المفتوحة، ولأن. وابن خذام بمعجمتين أول من بكى الديار من شعراء العرب، وكان طبيباً حاذقاً يضرب به المثل في الطب.
ينظر البيت في ديوانه ص ١١٤، وجمهرة اللغة ص ٥٨٠، خزانة الأدب ٤/ ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ولسان العرب (خذم)؛ شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٧٩، الدرر ٢/ ١٦٦، والمؤتلف والمختلف ص ١١ (وفيه «حمام» مكان «خذام»)، والحيوان ٢/ ١٤٠، وفيه (حمام) مكان (خذام)، تذكرة النحاة ص ١٩، ورصف المباني ص ١٢٧، وهمع الهوامع ١/ ١٣٤. والدر ا صون ٢/ ١٧٤.

كما كانوا عند نزول آياتنا، أو لا يؤمنون بها؛ لكونهم مطبوعاً على قلوبهم، وما يشعركم أنا نذرهم في طغيانهم، أي: نخليهم، وشأنهم لا نكفهم عن الطغيان حتى يعمهوا[1] فيه.

وقرىء: «ويقلب»، و«يذرهم» بالياء، أي: الله عزَّ وجلّ ـ وقرأ الأعمش: «وتقلب أفئدتهم وأبصارهم»، على البناء للمفعول.

﴿۞ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ ﴿١١١﴾﴾

﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾: كما قالوا: ﴿لَّوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [الفرقان: ٢١] ﴿وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾: كما قالوا: ﴿فأتوا بآبائنا﴾ [الدخان: ٣٦]، ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا﴾: كما قالوا: ﴿أَوْ تَأْتِىَ بِٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ قَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٩٢] قبلاً، كفلاء بصحة ما بشرنا به وأنذرنا، أو جماعات، وقيل: «قبلا»، مقابلة.

وقرىء: «قبلا» أي: عياناً[2]، ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾: مشيئة إكراه واضطرار[3]، ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ﴾: فيقسمون بالله جهد أيمانهم على/ ٢٢٥ب ما لا يشعرون من حال قلوبهم عند نزول الآيات، أو: ولكنّ أكثر المسلمين يجهلون أن هؤلاء لا يؤمنون إلا أن يضطرّهم فيطمعون في إيمانهم إذا جاءت الآية المقترحة.

﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِىٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١١٢﴾﴾

---

(1) قوله: «حتى يعمهوا فيه» أي يتحيروا.

(2) قوله: «وقرىء: قبلاً أي: عياناً» في الصحاح: رأيته قبلاً وقبلاً ـ بالضم ـ أي مقابلة وعياناً. ورأيته قبلاً ـ بكسر القاف ـ قال الله تعالى ﴿أَوْ يَأْتِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ قُبُلًا﴾ أي عياناً.

(3) قال محمود: «معناه إلا أن يشاء الله مشيئة إكراه واضطرار... إلخ» قال أحمد: بل المراد إلا أن يشاء الله منهم اختيار الإيمان، فإنه تعالى لو شاء منهم اختيارهم للإيمان لاختاروه وآمنوا حتماً. ما شاء الله كان. والزمخشري بنى على القاعدة الفاسدة في اعتقاده أن الله تعالى شاء منهم الإيمان اختياراً فلم يؤمنوا، إذ لا يجب على زعم طائفته نفوذ المشيئة، ولا يطلقون القول كما أطلقه سلف هذه الأمة وحملة شريعتها. من قولهم: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، بل يقولون إن أكثر ما شاءه لم يقع، إذ شاء الإيمان والصلاح من جميع الخلق، فلم يؤمن ويعمل الصالح إلا القليل، وقليل ما هم. وهذا كله مما يتعالى الله عنه علوّا كبيراً، فإذا صدمتهم مثل هذه الآية بالرد تحيلوا في المدافعة بحمل المشيئة المنفية على مشيئة القسر والاضطرار، وإنما لم يتم لهم ذلك أن لو كان القرآن يتبع الآراء، وأما وهو القدوة والمتبوع، فما خالفه حينئذ وتزحزح عنه فإلى النار، وما بعد الحق إلا الضلال، والله الموفق للصواب.

﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا﴾: وكما خلينا بينك وبين أعدائك، كذلك فعلنا بمن قبلك من الأنبياء وأعدائهم، لم نمنعهم من العداوة، لما فيه من الامتحان الذي هو سبب ظهور الثبات والصبر، وكثرة الثواب والأجر، وانتصب: ﴿شَيَٰطِينَ﴾: على البدل من عدوًا، أو على أنهما مفعولان؛ كقوله ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ﴾ [الأنعام: ١٠٠] ﴿يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾: يوسوس شياطين الجنّ إلى شياطين الإنس، وكذلك بعض الجنّ إلى بعض، وبعض الإنس إلى بعض، وعن مالك بن دينار: إنّ شيطان الإنس أشد عليّ من شيطان الجنّ؛ لأني إذا تعوّذت بالله ذهب شيطان الجنّ عني، وشيطان الإنس يجيئني فيجرّني إلى المعاصي عياناً، ﴿زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ﴾: ما يزينه من القول، والوسوسة، والإغراء على المعاصي ويموّهه، ﴿غُرُورًا﴾: خدعاً وأخذاً على غرّة، ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾: ما فعلوا ذلك، أي: ما عادوك، أو ما أوحى بعضهم إلى بعض زخرف القول بأن يكفهم، ولا يخليهم وشأنهم.

﴿وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا۟ مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ ﴿١١٣﴾﴾

﴿وَلِتَصْغَىٰٓ﴾: جوابه محذوف تقديره: وليكون ذلك جعلنا لكل نبيّ عدوّاً، على أن اللام لام الصيرورة، وتحقيقها ما ذكر، والضمير في ﴿إليه﴾[1]: يرجع إلى ما رجع إليه الضمير في فعلوه، أي: ولتميل إلى مَا ذكر من عداوة الأنبياء، ووسوسة الشياطين، ﴿أَفْـِٔدَةُ﴾: الكفار، ﴿وَلِيَرْضَوْهُ﴾: لأنفسهم، ﴿وَلِيَقْتَرِفُوا۟ مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ﴾: من الآثام.

﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا ۚ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ ۖ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴿١١٤﴾﴾

﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا﴾: على إرادة القول، أي: قل يا محمد: أفغير الله أطلب حاكماً يحكم بيني وبينكم، ويفصل المحق منا من المبطل، ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾: المعجز، ﴿مُفَصَّلًا﴾: مبيناً فيه الفصل بين الحق والباطل، والشهادة لي بالصدق، وعليكم بالافتراء، ثم عضد الدلالة على أنّ القرآن حق بعلم أهل الكتاب أنه حق لتصديقه ما عندهم وموافقته له، ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾: من باب التهييج والإلهاب؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [يونس: ١٠٥]، أو ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾: في أنّ أهل الكتاب يعلمون أنه منزل بالحق، ولا يريبك جحود أكثرهم وكفرهم به، ويجوز أن

---

(١) قوله: «والضمير في إليه» أي: في قوله تعالى ﴿وَلِيَقُولُوا۟ دَرَسْتَ﴾.

يكون: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ﴾: خطاباً لكل أحد، على معنى أنه إذا تعاضدت الأدلة على صحته وصدقه، فما ينبغي أن يمتري فيه أحد.

وقيل: الخطاب لرسول الله ـ ﷺ ـ خطاباً لأمته[1].

﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١١٥﴾﴾

﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ أي: تم كل ما أخبر به، وأمر، ونهى، ووعد، وأوعد، ﴿صِدْقًا وَعَدْلًا لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾: لا أحد يبدّل شيئاً من ذلك، مما هو أصدق وأعدل، و«صدقاً وعدلاً»، نُصيبا على الحال.

وقرىء: كلمة ربك، أي ما تكلم به.

وقيل: هي/ ٢٢٦أ القرآن.

﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴿١١٦﴾﴾

﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ أي: من الناس أضلوك؛ لأنّ الأكثر في غالب الأمر يتبعون هواهم، ثم قال: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾، وهو ظنهم أنّ آباءهم كانوا على الحق فهم يقلدونهم، ﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾: يقدّرون أنهم على شيء، أو يكذبون في أنّ الله حرّم كذا، وأحلّ كذا.

﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴿١١٧﴾ فَكُلُوا۟ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كُنتُم بِـَٔايَٰتِهِۦ مُؤْمِنِينَ ﴿١١٨﴾ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُعْتَدِينَ ﴿١١٩﴾﴾

وقرىء: «من يضل»: بضم الياء، أي: يضله الله، ﴿فَكُلُوا۟﴾: مسبب عن إنكار اتباع المضلين، الذين يحلون الحرام، ويحرّمون الحلال؛ وذلك أنهم كانوا يقولون للمسلمين: إنكم تزعمون أنكم تعبدون الله، فما قتل الله أحق أن تأكلوا مما قتلتم أنتم، فقيل للمسلمين: إن كنتم متحققين بالإيمان، فكلوا، ﴿مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾: خاصة دون ما ذكر عليه اسم غيره من آلهتهم، أو مات حتف أنفه، وما ذكر اسم الله عليه هو المذكى بـ «بسم الله»، ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا۟﴾: وأي غرض لكم في ألاّ تأكلوا، ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم﴾:

---

(١) قوله: «خطاباً لأمته» لعله «خطاب».

وقد بين لكم، ﴿مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾: مما لم يحرّم، وهو قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣] وقرىء «فصل لكم ما حرّم عليكم» على تسمية الفاعل، وهو الله ـ عزّ وجلّ ـ ﴿إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾: مما حرّم عليكم؛ فإنه حلال لكم في حال الضرورة، ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ﴾ قرىء: بفتح الياء وضمها، أي: يضلون فيحرّمون ويحللون، ﴿بِأَهْوَائِهِم﴾: وشهواتهم من غير تعلق بشريعة.

﴿وَذَرُوا ظَاهِرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ ۚ إِنَّ الَّذِينَ يَكْسِبُونَ الْإِثْمَ سَيُجْزَوْنَ بِمَا كَانُوا يَقْتَرِفُونَ ﴿١٢٠﴾﴾

﴿ظَاهِرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ﴾: ما أعلنتم منه وما أسررتم، وقيل: ما عملتم وما نويتم، وقيل: ظاهره الزنا في الحوانيت، وباطنه الصديقة في السرّ.

﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ۗ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ ۖ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴿١٢١﴾﴾

﴿وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾: الضمير راجع إلى مصدر الفعل الذي دخل عليه حرف النهي، يعني: وإنّ الأكل منه لفسق، أو إلى الموصول على: وإنّ أكله لفسق، أو جعل ما لم يذكر اسم الله عليه في نفسه فسقاً.

فإن قلت: قد ذهب جماعة من المجتهدين إلى جواز أكل[1] ما لم يذكر اسم الله عليه

---

(١) قال محمود: «إن قلت قد ذهب جماعة من المجتهدين إلى جواز أكل ما لم يذكر اسم الله عليه بنسيان أو عمد. . . إلخ» قال أحمد: مذهب مالك وأبي حنيفة واه في أن متروك التسمية عمداً لا يؤكل. سواء كان تهاوناً أو غير تهاون، ولأشهب قول شاذ بجواز غير المتهاون في ترك تسميته، والآية تساعد مذهب الإمامين مساعدة بينة، فإنه ذكر عقيب غير المسمى عليه قوله: (وإنه لفسق) وذلك إن كان عبارة عن فعل المكلف وهو إهمال التسمية، أو تسمية غير الله فلا يدخل النسيان؛ لأن الناسي غير مكلف فلا يكون فعله فسقاً ولا هو فاسق، وإن كان نفس الفسق الذبيحة التي لم يسم عليها ولم يكن مصدراً، فإنما تسمى الذبيحة فسقاً نقلاً لهذا الاسم من المصدر إلى الذات فالذبيحة التي تركت التسمية عليها نسياناً لا يصح أن تسمى فسقاً، إذ الفعل الذي ينقل منه هذا الاسم ليس بفسق، فإذا تمهد ذلك فأما أن يقول: لا دليل في الآية على تحريم منسي التسمية، فبقي على أصل الإباحة. أو يقول: فيها دليل على إباحته من حيث مفهوم تخصيص النهي بما هو فسق، فما ليس بفسق ليس بحرام. وهذا النظر يستد إذا لم تكن الميتة متناولة في هذه الآية. وأما إذا أثبت أنها مرادة، تعين صرف الفسق إلى الآكل والمأكول، وكان الضمير من قوله (وإنه) عائداً إلى المصدر المنهي عنه، أو إلى الموصول. وحينئذ يندرج المنسي في النهي ولا يستقيم، على أن الميتة مندرجة كاندراج المنسي؛ لأن الوجه الذي به تندرج الميتة هو الوجه الذي به يندرج المنسي، إذ يكون الفسق إما للأكل، وإما للمأكول نقلاً من الأكل، ولا ينصرف إلى غير ذلك، لأن الميتة لم =

بنسيان أو عمد.

قلت: قد تأوله هؤلاء بالميتة، وبما ذكر غير اسم الله عليه[1]؛ كقوله: ﴿أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، ﴿لَيُوحُونَ﴾: ليوسوسون، ﴿إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ﴾: من المشركين، ﴿يُجَٰدِلُوكُمْ﴾: بقولهم: ولا تأكلوا مما قتله الله، وبهذا يرجع تأويل من تأوله بالميتة، ﴿إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾: لأنّ من اتبع غير الله ـ تعالى ـ في دينه، فقد أشرك به، ومن حق ذي البصيرة في دينه ألاّ يأكل مما لم يذكر اسم الله عليه كيفما كان، لما يرى في الآية من التشديد العظيم، وإن كان أبو حنيفة ـ رحمه الله ـ مرخصاً في النسيان دون العمد، ومالك، والشافعي، رحمهما الله فيهما.

﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا ۚ كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْكَٰفِرِينَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٢٢﴾ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا۟ فِيهَا ۖ وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿١٢٣﴾﴾

مثل الذي هداه الله بعد الضلالة، ومنحه التوفيق لليقين الذي يميز به بين المحق، والمبطل، والمهتدي، والضال، بمن كان ميتًا، فأحياه الله، وجعل له نوراً يمشي به في الناس مستضيئاً به، فيميز بعضهم من بعض، ويفصل بين حلاهم، ومن بقي على الضلالة بالخابط في الظلمات لا ينفك منها، ولا يتخلص ومعنى قوله: ﴿كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾/ ٢٢٦ب: كمن صفته هذه وهي قوله: ﴿فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ بمعنى: هو في الظلمات ليس بخارج منها؛ كقوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ﴾ [محمد: ١٥]، أي: صفتها هذه، وهي قوله: ﴿فِيهَآ أَنْهَٰرٌ﴾ [محمد: ١٥] ﴿زُيِّنَ لِلْكَٰفِرِينَ﴾: أي

= يفعل المكلف فيها فعلاً يسمى فسقاً سوى الأكل، والمنسي تسميتها لا يستقيم أن يسمى الذبح فيها فسقاً لأجل النسيان، فيتعين صرفه إلى الأكل. ومن ثم قوي عند الزمخشري تعميم التحريم حتى في المنسي، لأنه يرى أن الميتة مرادة من الآية ولا بد؛ إذ هي سبب نزول الآية. والتحقيق أن العام الظاهر متى ورد على سبب خاص كان نصاً في السبب ظاهراً باقياً على ظهوره فيما عداه. وإذا ثبت اندراج الميتة لزم اندراج المنسي كما تقدم. وحينئذ يضطر مبيح المنسي إلى مخصص، فيتمسك بقوله عليه الصلاة والسلام «ذكر الله على قلب كل مؤمن من سمى أو لم يسم» وكان الناسي ذاكراً حكماً وإن لم يكن ذاكراً وجوداً، وهذا عند التحقيق ليس بتخصيص، ولكن منع لاندراج الناسي في العموم وسنده الحديث المذكور. ويؤيد بأن العام الوارد على سبب خاص وإن قوي تناوله للسبب حتى ينهض الظاهر فيه نصا، إلا أنه ضعيف التناول لما عداه حتى ينحط عن أمالي الظواهر فيه، ويكتفي من معارضته بما لا يكتفي به منه لولا السبب، وهذا البحث متطلع بفنون شتى على نكت بديعة، والله الموفق للصواب.

(١) قوله: «وبما ذكر غير اسم الله عليه» لعله «اسم غير الله».

زينه الشيطان، أو الله ـ عزّ وعلا ـ على قوله: ﴿زَيَّنَّا لَهُمْ أَعْمَالَهُمْ﴾؛ ويدل عليه قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾، يعني: وكما جعلنا في مكة صناديدها ليمكروا فيها، كذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها لذلك، ومعناه: خليناهم ليمكروا[1]، وما كففناهم عن المكر، وخص الأكابر؛ لأنهم هم الحاملون على الضلال، والماكرون بالناس؛ كقوله: ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾ [الإسراء: ١٦]، وقرىء: أكبر مجرميها، على قولك: هم أكبر قومهم، وأكابر قومهم: ﴿وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنفُسِهِمْ﴾؛ لأنّ مكرهم يحيق بهم، وهذه تسلية لرسول الله ـ ﷺ ـ وتقديم موعد بالنصرة عليهم، روي أن الوليد بن المغيرة قال: لو كانت النبوّة حقًّا، لكنت أولى بها منك، لأني أكبر منك سنًّا، وأكثر منك مالاً. وروي أن أبا جهل قال: زاحمنا بني عبد مناف في الشرف، حتى إذا صرنا كفرسي رهان، قالوا: منا نبيّ يوحى إليه، والله لا نرضى به، ولا نتبعه أبداً إلا أن يأتينا وحي كما يأتيه؛ فنزلت، ونحوها قوله تعالى: ﴿بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ أَن يُؤْتَىٰ صُحُفًا مُّنَشَّرَةً ﴿٥٢﴾﴾ [المدثر: ٥٢].

﴿وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا صَغَارٌ عِندَ اللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا كَانُوا يَمْكُرُونَ ﴿١٢٤﴾﴾

﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ﴾: كلام مستأنف للإنكار عليهم وألاّ يصطفي للنبوّة إلا من علم أنه يصلح لها، وهو أعلم بالمكان الذي يضعها فيه منهم، ﴿سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا﴾: من أكابرها، ﴿صَغَارٌ﴾: وقماءة[2] بعد كبرهم وعظمتهم، ﴿وَعَذَابٌ شَدِيدٌ﴾: في الدّارين من الأسر والقتل، وعذاب النار.

﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ كَذَٰلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٢٥﴾ وَهَٰذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ ﴿١٢٦﴾ لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِندَ رَبِّهِمْ وَهُوَ وَلِيُّهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٢٧﴾﴾

﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ﴾: أن يلطف به، ولا يريد أن يلطف إلا بمن له لطف، ﴿يَشْرَحْ

---

(١) قوله: «ومعناه خليناهم ليمكروا» أوله بذلك لأنه تعالى لا يخلق الشر عند المعتزلة ويخلقه كالخير عند أهل السنة، وكذا قوله تعالى ﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ . . . ﴾ ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا ﴾.

(٢) قوله: و«قماءة» أي: ذل.

﴿صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾: يلطف به حتى يرغب في الإسلام، وتسكن إليه نفسه، ويحب الدخول فيه، ﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ﴾: أن يخذله ويخليه وشأنه[1]، وهو الذي لا لطف له، ﴿يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾: يمنعه ألطافه، حتى يقسو قلبه، وينبو عن قبول الحق، وينسدّ فلا يدخله الإيمان، وقرىء: (ضيقاً): بالتخفيف والتشديد، (حرجاً): بالكسر، وحرجاً ـ بالفتح ـ وصفاً بالمصدر: ﴿كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾: كأنما يزاول أمراً غير ممكن؛ لأن صعود السماء مثل فيما يمتنع، ويبعد من الاستطاعة، وتضيق عنه المقدرة.

وقرىء: «يصعد»، وأصله «يتصعد».

وقرأ عبد الله: «يتصعد، ويصاعد»، وأصله: «يتصاعد، ويصعد»، من «صعد»، ويصعد من أصعد، ﴿يَجْعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجْسَ﴾ يعني: الخذلان ومنع التوفيق، وصفه بنقيض ما يوصف به التوفيق من الطيب، أو أراد الفعل المؤدّي إلى الرجس، وهو العذاب من الارتجاس، وهو الاضطراب، ﴿وَهَٰذَا صِرَٰطُ رَبِّكَ﴾: وهذا طريقه الذي اقتضته الحكمة/ ٢٢٧أ وعادته في التوفيق والخذلان، ﴿مُسْتَقِيمًا﴾: عادلاً مطرداً، وانتصابه على أنه حال مؤكدة؛ كقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [فاطر: ٣١] ﴿لهم﴾: لقوم يذكرون، ﴿دَارُ ٱلسَّلَٰمِ﴾: دار الله، يعني: الجنة أضافها إلى نفسه؛ تعظيماً لها، أو دار السلام من كل آفة وكدر[2]،

---

(١) قوله: «أن يخذله ويخليه وشأنه» فسر الإضلال بذلك، لأنه تعالى لا يفعل الشر عند المعتزلة. أما عند أهل السنة فيفعله كالخير، وكذا يقال في قوله: «يمنعه ألطافه».

(٢) وقد بين علماء البلاغة أن فائدة الإضافة تأتي من قبيل المضاف إليه وخلاصة ذلك:
١ ـ أن المتكلم قد يجد الإضافة تجعل المعنى حاضراً في ذهن السامع فتكون الطريق الأخصر كقول الشاعر [من الطويل]:

هواي مع الركب اليمانين مصعد جنيب، وجثماني بمكة موثق

والشاهد «هواي» فالإضافة أفادت أنه يتحدث عن «حبيبة» ـ مهوية، وهذا أخصر من الذي أهواه، والمقام ضيق لا يساعد التطويل، والشاعر حبيس في مكة، والخبر على هذا للتأسف والتحسر.
٢ ـ وقد تفيد التعظيم وهذا ما نراه في قوله ـ تعالى ـ ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْقُرْءَانِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ لأن الإضافة إلى التعظيم تفيد التفخيم، وعلى هذا النمط جاءت إضافات «الآية ١ النمل» منها: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ٧٣] والآية التي صدر بها المبحث «دار السلام».
٣ ـ وكما تفيد التعظيم تفيد ضده التحقير والاستهزاء بالمخاطب كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُخْزِيهِمْ وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ﴾ [النحل: ٢٧].
فقوله ـ سبحانه ـ ﴿شُرَكَآءِىَ﴾ توبيخ لهم واستهزاء بهم، وهذا ما ذكره الكشاف في الآية.
٤ ـ وقد تفيد التنبيه إلى أمر مهم كالطاعة مثلا كقوله ـ تعالى ـ: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا﴾ [البقرة: ٢٣٣] فإضافة الولد إليها ينبهها إلى ما يجب عليها نحوه، وكذلك الوالد «بولده» وقد يكون التشبيه إلى أن الله هو ـ وحده ـ المحاسب فيجب على العبد أن يهيء نفسه للقاء مولاه كما في قوله ـ تعالى ـ ﴿وَهُوَ أَسْرَعُ ٱلْحَٰسِبِينَ﴾ [الأنعام: ٦٢]. =

﴿عِندَ رَبِّهِمْ﴾: في ضمانه، كما تقول: لفلان عندي حق لا ينسى، أو ذخيرة لهم لا يعلمون كنهها؛ كقوله: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧]، ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُم﴾: مواليهم ومحبهم، أو: «ناصرهم على أعدائهم»، ﴿بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾: بسبب أعمالهم، أو متوليهم بجزاه ما كانوا يعملون.

﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ قَدِ اسْتَكْثَرْتُم مِّنَ الْإِنسِ ۖ وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُم مِّنَ الْإِنسِ رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَّلْتَ لَنَا ۚ قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿١٢٨﴾﴾

﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ﴾: منصوب بمحذوف، أي: واذكر يوم نحشرهم، أو: ويوم نحشرهم، قلنا: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ﴾، أو: ويوم نحشرهم، وقلنا: يا معشر الجن كان ما لا يوصف لفظاعته، والضمير لمن يحشر من الثقلين وغيرهم، والجن هم الشياطين، ﴿قَدِ اسْتَكْثَرْتُم مِّنَ الْإِنسِ﴾: أضللتم منهم كثيراً، أو جعلتموهم أتباعكم، فحشر معكم منهم الجم الغفير، كما تقول: استكثر الأمير من الجنود، واستكثر فلان من الأشياع، ﴿وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُم مِّنَ الْإِنسِ﴾: الذين أطاعوهم، واستمعوا إلى وسوستهم، ﴿رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ﴾ أي: انتفع الإنس بالشياطين؛ حيث دلوهم على الشهوات وعلى أسباب التوصل إليها، وانتفع الجن بالإنس؛ حيث أطاعوهم، وساعدوهم على مرادهم، وشهوتهم في إغوائهم، وقيل: استمتاع الإنس بالجن ما في قوله: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ﴾، وأن الرجل كان إذا نزل وادياً، وخاف، قال: أعوذ بربّ هذا الوادي، يعني به: كبير الجن، واستمتاع الجن بالإنس: اعتراف الإنس لهم بأنهم يقدرون على الدفع عنهم، وإجارتهم لهم، ﴿وَبَلَغْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَّلْتَ لَنَا﴾: يعنون: «يوم البعث»، وهذا الكلام اعتراف بما كان

= ٥ ـ وقد تفيد معنى «الاستحقاق» وهذا ما تراه في قوله ـ تعالى ـ ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴿١﴾﴾ [الزلزلة: ١] والمعنى: الزلزال التي تستحقه في المشيئة الإلهية، وهو الشديد الذي ليس بعده زلزال كما نقول أكرم العالم إكرامه.

٦ ـ وقد تفيد الإضافة التهويل، كما في قوله ـ تعالى ـ ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ ۚ ذَٰلِكَ يَوْمُ الْوَعِيدِ ﴿٢٠﴾﴾ [ق: ٢٠] فحينما يسمع الإنسان «يوم الوعيد» يهتز وجلا مما سيكون فيه وهكذا كلمات آيات هذا الكتاب المجيد رأيت في إضافاته العجب العجاب.

ينظر الإيضاح للقزويني مع تحقيق خفاجي ٢/ ٤٢ وما بعدها. والبلاغة القرآنية في تفسير الكشاف لأبي موسى ٣٦٣ وما بعدها، والنسفي ٢/ ١٦، والشهاب على البيضاوي ٤/ ٢٧٦، والفتوحات الإلهية للجمل على الجلالين ٢/ ٤١، ومفاتيح الغيب للرازي ٦/ ٣٤٥، ورح المعاني للألوسي ٧/ ١٧٨، وفتح القدير للشوكاني ٥/ ٧٦، والقرطبي ٣/ ٥٣٠، وتفسير أبي السعود ٢/ ٢٠٥.

منهم من طاعة الشياطين، واتباع الهوى، والتكذيب بالبعث، واستسلام لربهم، وتحسر على حالهم، ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ أي: يخلدون في عذاب النار الأبد كله[1]، إلا ما شاء الله، إلا الأوقات التي ينقلون فيها من عذاب النار إلى عذاب الزمهرير، فقد روي أنهم يدخلون وادياً فيه من الزمهرير، ما يميز بعض أوصالهم من بعض، فيتعاورون، ويطلبون الردّ إلى الجحيم، أو يكون من قول الموتور[2] الذي ظفر بواتره، ولم يزل يحرق عليه أنيابه، وقد طلب إليه أن ينفس عن خناقه، أهلكني الله إن نفست عنك إلا إذا شئت، وقد علم أنه لا يشاء إلا التشفي منه بأقصى ما يقدر عليه من التعنيف والتشديد، فيكون قوله: «إلا إذا شئت»، من أشد الوعيد، مع تهكم بالموعد؛ لخروجه في صورة الاستثناء الذي فيه إطماع، ﴿إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ﴾: لا يفعل شيئاً إلا بموجب الحكمة، ﴿عَلِيمٌ﴾: بأن الكفار يستوجبون عذاب الأبد.

---

(١) قال محمود: «معنى هذا الاستثناء أنهم يخلدون في عذاب النار الأبد كله... إلخ» قال أحمد: قد ثبت خلود الكفار في العذاب ثبوتاً قطعيا، فمن ثم اعتنى العلماء بالكلام على الاستثناء في هذه الآية وفي أختها في سورة هود، فذهب بعضهم إلى أنها شاملة لعصاة الموحدين وللكفار، والمستثنى العصاة لأنهم لا يخلدون، وهذا تأويل أهل السنة. وقد غلط الزمخشري في إنكاره في آية هود وتناهى إلى ما نعوذ بالله منه، فقدح في عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه راوي الحديث الشاهد لهذا التأويل، ونحن نبرأ إلى الله تعالى من القدح في مثل عبد الله، وهو من جلة الصحابة رضوان الله عليهم وفقهائهم وزهادهم. وذهب بعضهم إلى أن هذا الاستثناء محدود بمشيئة رفع العذاب، أي مخلدون إلا أن يشاء الله لو شاء. وفائدته إظهار القدرة والإعلان بأن خلودهم إنما كان لأن الله تعالى قد شاءه، وكان من الجائز العقلي في مشيئته أن لا يعذبهم، ولو عذبهم لا يخلدهم، وأن ذلك ليس بأمر واجب عليه وإنما هو مقتضى مشيئته وإرادته عز وجل. وفيها على هذا الوجه دفع في صدر المعتزلة الذين يزعمون أن تخليد الكفار واجب على الله تعالى بمقتضى الحكمة، وأنه لا يجوز في العقل أن يشاء خلاف ذلك. وذهب الزجاج إلى وجه لطيف إنما يظهر بالبسط فقال: المراد ـ والله أعلم ـ إلا ما شاء من زيادة العذاب، ولم يبين وجه استقامة الاستثناء، والمستثنى على هذا التأويل لم يغاير المستثنى منه في الحكم، ونحن نبينه فنقول: العذاب ـ والعياذ بالله ـ على درجات متفاوتة، فكأن المراد أنهم مخلدون في جنس العذاب، إلا ما شاء ربك من زيادة تبلغ الغاية تنتهي إلى أقصى النهاية، حتى تكاد لبلوغها الغاية ومباينتها لأنواع العذاب في الشدة تعد ليس من جنس العذاب وخارجة عنه، والشيء إذا بلغ الغاية عندهم عبروا عنه بالضد كما تقدم في التعبير عن كثرة الفعل برب وقد، وهما موضوعان لضرر الكثرة من القلة، وذلك أمر يعتاد في لغة العرب. وقد حام أبو الطيب حوله فقال [من الطويل]:

لقد جدت حتى كاد يبخل حاتم ... إلى المنتهى ومن السرور يكاد

فكان هؤلاء إذا بلغوا إلى غاية العذاب ونهاية الشدة فقد وصلوا إلى الحد الذي يكاد أن يخرج من اسم العذاب المطلق، حتى يسوغ معاملته في التعبير بمعاملة المغاير، وهو وجه حسن لا يكاد يفهم من كلام الزجاج إلا بعد هذا البسط. وفي تفسير ابن عباس رضي الله عنه ما يؤيده، والله الموفق.

(٢) قوله: «قول الموتور» الموتور: المظلوم.

﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿١٢٩﴾﴾

﴿نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا﴾: نخليهم حتى يتولى بعضهم بعضاً كما فعل الشياطين، وغواة/ ٢٢٧ب الإنس، أو يجعل بعضهم أولياء بعض يوم القيامة، وقرناءهم كما كانوا في الدنيا، ﴿بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾: بسبب ما كسبوا من الكفر والمعاصي.

﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِى وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ۚ قَالُوا۟ شَهِدْنَا عَلَىٰٓ أَنفُسِنَا ۖ وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَشَهِدُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا۟ كَٰفِرِينَ ﴿١٣٠﴾﴾

يقال لهم يوم القيامة على جهة التوبيخ: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ﴾، واختلف في أن الجن هل بعث إليهم رسل منهم، فتعلق بعضهم بظاهر الآية، ولم يفرق بين مكلفين ومكلفين أن يبعث إليهم رسول من جنسهم؛ لأنهم به آنس وله آلف، وقال آخرون: الرسل من الإنس خاصة؛ وإنما قيل رسل منكم؛ لأنه لما جُمع الثقلان في الخطاب، صحَّ ذلك، وإن كان من أحدهما؛ كقوله ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴿٢٢﴾﴾ [الرحمن: ٢٢]، وقيل: أراد رسل الرسل من الجنّ إليهم؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَّوْا۟ إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ﴾ [الأحقاف: ٢٩]، وعن الكلبي: كانت الرسل قبل أن يبعث محمد ـ ﷺ ـ يبعثون إلى الإنس، ورسول الله ـ ﷺ ـ بعث إلى الإنس والجن، ﴿قَالُوا۟ شَهِدْنَا عَلَىٰٓ أَنفُسِنَا﴾: حكاية لتصديقهم، وإيجابهم، قوله: (ألم يأتكم)؛ لأن الهمزة الداخلة على نفي إتيان الرسل للإنكار، فكان تقريراً لهم، وقولهم: ﴿شَهِدْنَا عَلَىٰٓ أَنفُسِنَا﴾؛ إقرار منهم بأن حجة الله لازمة لهم، وأنهم محجوجون بها.

فإن قلت: ما لهم مقرّين في هذه الآية جاحدين في قوله: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ [الأنعام: ٤٣]؟

قلت: تتفاوت الأحوال، والمواطن في ذلك اليوم المتطاول، فيقرّون في بعضها، ويجحدون في بعضها، أو أريد شهادة أيديهم، وأرجلهم، وجلودهم حين يختم على أفواههم.

فإن قلت: لم كرّر ذكر شهادتهم على أنفسهم؟

قلت: الأولى: حكاية لقولهم كيف يقولون ويعترفون؟

والثانية: ذمّ لهم، وتخطئة لرأيهم، ووصف لقلة نظرهم لأنفسهم، وأنهم قوم غرتهم الحياة الدنيا واللذات الحاضرة، وكان عاقبة أمرهم أن اضطروا إلى الشهادة على أنفسهم

بالكفر، والاستسلام لربهم، واستيجاب عذابه؛ وإنما قال ذلك تحذيراً للسامعين من مثل حالهم.

﴿ذَٰلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَٰفِلُونَ ﴿١٣١﴾ وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُوا۟ ۚ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴿١٣٢﴾﴾

﴿وَذَٰلِكَ﴾: إشارة إلى ما تقدم من بعثة الرسل إليهم، وإنذارهم سوء العاقبة، وهو خبر مبتدأ محذوف، أي: الأمر ذلك، و﴿أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ﴾: تعليل، أي: لأمر ما قصصناه عليك؛ لانتفاء كون ربك مهلك القرى بظلم، على أن «أن» هي التي تنصب الأفعال، ويجوز أن تكون مخففة من الثقيلة، على معنى: لأن الشأن والحديث لم يكن ربك مهلك القرى بظلم، ولك أن تجعله بدلاً من ذلك؛ كقوله: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ﴾ [الحجر: ٦٦]، ﴿بِظُلْمٍ﴾: بسبب ظلم قدموا عليه، أو ظالماً، على أنه لو أهلكهم وهم غافلون، لم ينبهوا برسول وكتاب لكان ظلماً، وهو متعال عن الظلم وعن كل قبيح، ﴿وَلِكُلٍّ﴾: من المكلفين، ﴿ٱلدَّرَجَٰتٌ﴾: منازل، ﴿مِّمَّا عَمِلُوا۟﴾: من جزاء أعمالهم، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾: بساه عنه يخفى عليه مقاديره، وأحواله/ ٢٢٨أ، وما يستحق عليه من الأجر.

﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَنِىُّ ذُو ٱلرَّحْمَةِ ۚ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِنۢ بَعْدِكُم مَّا يَشَآءُ كَمَآ أَنشَأَكُم مِّن ذُرِّيَّةِ قَوْمٍ ءَاخَرِينَ ﴿١٣٣﴾ إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَءَاتٍ ۙ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴿١٣٤﴾﴾

﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَنِىُّ﴾: عن عباده وعن عبادتهم، ﴿ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾: يترحم عليهم بالتكليف؛ ليعرّضهم للمنافع الدائمة، ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾: أيها العصاة، ﴿وَيَسْتَخْلِفْ مِنۢ بَعْدِكُم مَّا يَشَآءُ﴾: من الخلق المطيع، ﴿كَمَآ أَنشَأَكُم مِّن ذُرِّيَّةِ قَوْمٍ ءَاخَرِينَ﴾: من أولاد قوم آخرين، لم يكونوا على مثل صفتكم، وهم أهل سفينة نوح، عليه السلام.

﴿قُلْ يَٰقَوْمِ ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّى عَٰمِلٌ ۖ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ ۖ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿١٣٥﴾﴾

«المكانة»: تكون مصدراً، يقال: مكن مكانة إذا تمكن أبلغ التمكن، وبمعنى المكان، يقال: مكان ومكانة، ومقام ومقامة، وقوله: ﴿ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾، يحتمل: اعملوا على تمكنكم من أمركم، وأقصى استطاعتكم وإمكانكم، أو اعملوا على جهتكم وحالكم التي أنتم عليها، يقال للرجل إذا أمر أن يثبت على حاله: على مكانتك يا فلان، أي: اثبت

على ما أنت عليه لا تنحرف عنه، ﴿إِنِّي عَامِلٌ﴾ أي: عامل على مكانتي التي أنا عليها، والمعنى: اثبتوا على كفركم وعداوتكم لي؛ فإني ثابت على الإسلام، وعلى مصابرتكم، ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾: أينا تكون له العاقبة المحمودة، وطريقة هذا الأمر طريقة قوله: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠]، وهي «التخلية»، والتسجيل على المأمور[1] بأنه لا يأتي منه إلا الشر، فكأنه مأمور به، وهو واجب عليه حتم ليس له أن يتفصى عنه، ويعمل بخلافه.

فإن قلت: ما موضع ﴿من﴾؟

قلت الرفع إذا كان بمعنى: «أي»، وعلق عنه فعل العلم، أو النصب إذا كان بمعنى: «الذي»، و﴿عَاقِبَةُ الدَّارِ﴾: العاقبة الحسنى التي خلق الله ـ تعالى ـ هذه الدار لها، وهذا طريق من الإنذار لطيف المسلك، فيه إنصاف في المقال، وأدب حسن، مع تضمن شدّة الوعيد، والوثوق بأنّ المنذر محق والمنذر مبطل.

﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرَكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿١٣٦﴾﴾

كانوا يعينون أشياء من حرث ونتاج لله، وأشياء منها لآلهتهم، فإذا رأوا ما جعلوه لله زاكياً نامياً يزيد في نفسه خيراً، رجعوا فجعلوه للآلهة، وإذا زكا ما جعلوه للأصنام، تركوه لها، واعتلوا بأنّ الله غنيّ؛ وإنما ذاك لحبهم آلهتهم وإيثارهم لها، وقوله: ﴿مِمَّا ذَرَأَ﴾ فيه أن الله كان أولى بأن يجعل له الزاكي؛ لأنه هو الذي ذرأه وزكاه، ولا يرد إلى ما لا يقدر على ذرء ولا تزكية، ﴿بِزَعْمِهِمْ﴾ وقرىء بالضم، أي: قد زعموا أنه لله، والله لم يأمرهم بذلك، ولا شرع لهم تلك القسمة التي هي من الشرك؛ لأنهم أشركوا بين الله وبين أصنامهم في القربة، ﴿فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ﴾ أي: لا يصل إلى الوجوه التي كانوا يصرفونه إليها من قرى الضيفان، والتصدق على المساكين، ﴿فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرَكَائِهِمْ﴾: من إنفاق عليها بذبح النسائك عندها، والإجراء على سدنتها ونحو ذلك، ﴿سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾: في إيثار آلهتهم على الله ـ تعالى ـ وعملهم ما لم يشرع لهم.

﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١٣٧﴾﴾

---

(١) قوله: «والتسجيل على المأمور» في الصحاح «السجل» الصك. وقد سجل الحاكم تسجيلاً. وفيه أيضاً: هي مسجلة للبر والفاجر. قال الأصمعي: أي مرسلة، يقال: أسجلت الكلام، أي أرسلته.

﴿وَكَذَٰلِكَ﴾: ومثل ذلك التزيين، وهو تزيين الشرك في قسمة القربان بين/ ٢٢٨ب الله ـ تعالى ـ والآلهة، أو ومثل ذلك التزيين البليغ[١]، الذي هو علم من الشياطين، والمعنى: أن شركاءهم من الشياطين، أو من سدنة الأصنام زينوا لهم قتل أولادهم[٢]

---

(١) قوله: «ومثل ذلك التزيين البليغ الذي» لعله التزيين الذي.

(٢) قال محمود: «المعنى أن شركاءهم من الشياطين أو من سدنة الأصنام زينوا لهم قتل أولادهم. . . إلخ» قال أحمد رحمه الله: لقد ركب المصنف في هذا الفصل متن عمياء، وتاه في تيهاء، وأنا أبرأ إلى الله وأبرئ حملة كتابه وحفظة كلامه مما رماهم به؛ فإنه تخيل أن القراء أئمة الوجوه السبعة اختار كل منهم حرفاً قرأ به اجتهاداً، لا نقلاً وسماعاً فلذلك غلط ابن عامر في قراءته هذه، وأخذ يبين أن وجه غلطه رؤيته الياء ثابتة في شركائهم، فاستدل بذلك على أنه مجرور، وتعين عنده نصب أولادهم بالقياس، إذ لا يضاف المصدر إلى أمرين معاً فقرأه منصوباً، قال المصنف: وكانت له مندوحة عن نصبه إلى جره بالإضافة وإبدال الشركاء منه، وكان ذلك أولى مما ارتكبه يعني ابن عامر من الفصل بين المضاف والمضاف إليه الذي يسمج في الشعر فضلاً عن النثر فضلاً عن المعجز. فهذا كله كما ترى ظن من الزمخشري أن ابن عامر قرأ قراءته هذه رأياً منه، وكان الصواب خلافه والفصيح سواه، ولم يعلم الزمخشري أن هذه القراءة بنصب الأولاد والفصل بين المضاف والمضاف إليه، بها يعلم ضرورة أن النبي ﷺ قرأها على جبريل كما أنزلها عليه كذلك، ثم تلاها النبي ﷺ على عدد التواتر من الأئمة، ولم يزل عدد التواتر يتناقلونها ويقرؤون بها خلفاً عن سلف، إلى أن انتهت إلى ابن عامر فقرأها أيضاً كما سمعها. فهذا معتقد أهل الحق في جميع الوجوه السبعة أنها متواترة جملة وتفصيلاً عن أفصح من نطق بالضاد ﷺ. فإذا علمت العقيدة الصحيحة فلامبالاة بعدها بقول الزمخشري، ولا بقول أمثاله ممن لحن ابن عامر، فإن المنكر عليه إنما أنكر ما ثبت أنه براء منه قطعاً وضرورة. ولولا عذر أن المنكر ليس من أهل الشأنين، أعني علم القراءة وعلم الأصول، ولا يعد من ذوي الفنين المذكورين، لخيف عليه الخروج من ربقة الدين. وأنه على هذا العذر لفي عهدة خطرة وزلة منكرة تزيد على زلة من ظن أن تفاصيل الوجوه السبعة فيها ما ليس متواتراً، فإن هذا القائل لم يثبتها بغير النقل. وغايته أنه ادعى أن نقلها لا يشترط فيه التواتر. وأما الزمخشري فظن أنها تثبت بالرأي غير موقوفة على النقل. وهذا لم يقل به أحد من المسلمين. وما حمله على هذا الخيال إلا التغالي في اعتقاد اطراد الأقيسة النحوية، فظنها قطعية حتى يرد ما خالفها، ثم إذا تنزل معه على اطراد القياس الذي ادعاه مطرداً، فقراءة ابن عامر هذه لا تخالفه. وذلك أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه وإن كان عسراً، إلا أن المصدر إذا أضيف إلى معموله فهو مقدر بالفعل، وبهذا التقدير عمل، وهو إن لم تكن إضافته غير محضة، إلا أنه شبه بما إضافته غير محضة حتى قال بعض النحاة: إن إضافته ليست محضة لذلك. فالحاصل أن اتصاله بالمضاف إليه ليس كاتصال غيره. وقد جاء الفصل بين المضاف غير المصدر وبين المضاف إليه بالظرف، فلا أقل من أن يتميز المصدر على غيره لما بيناه من انفكاكه في التقدير وعدم توغله في الاتصال بأن يفصل بينه وبين المضاف إليه بما ليس أجنبيا عنه، وكأنه بالتقدير فكه بالفعل، ثم قدم المفعول على الفاعل وأضافه إلى الفاعل وبقي المفعول مكانه حين الفك، ويسهل ذلك أيضاً تغاير حال المصدر، إذ تارة يضاف إلى الفاعل وتارة يضاف إلى المفعول. وقد التزم بعضهم اختصاص الجواز بالفصل بالمفعول بينه وبين الفاعل لوقوعه في غير مرتبته، إذ ينوي به التأخير، فكأنه لم يفصل، كما جاز تقدم المضمر على الظاهر إذا حل في غير رتبته، لأن النية به التأخير. وأنشد أبو عبيدة [من الطويل]: =

بالوأد، أو بنحرهم للآلهة، وكان الرجل في الجاهلية يحلف: لئن ولد له كذا غلاماً، لينحرنّ أحدهم، كما حلف عبد المطلب.

وقرىء: «زين»، على البناء للفاعل الذي هو شركاؤهم، ونصب: (قتل أولادهم) وزين، على البناء للمفعول الذي هو القتل، ورفع شركاؤهم بإضمار فعل دل عليه زين، كأنه قيل: لمَّا قيل: «زين لهم» قتل أولادهم مَنْ زينه؟

فقيل: زينه لهم شركاؤهم، وأما قراءة ابن عامر: «قتلُ أولادَهم شركائِهم» برفع القتل ونصب الأولاد، وجرّ الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجاً مردوداً؛ كما سمج وردّ: [من مجزوء الكامل].

. . . . . زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ[1]

فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته، والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوباً بالياء، ولو قرأ بجرّ الأولاد والشركاء ـ لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم ـ لوجد في ذلك مندوحة عن هذا

= فداسهم دوس الحصاد الدائس

وأنشد أيضاً:

يفركن حب السنبل الكنافج بالقاع فرك القطن المحالج

ففصل كما ترى بين المصدر وبين الفاعل بالمفعول. ومما يقوي عدم توغله في الإضافة جواز العطف على موضع مخفوضه رفعاً ونصباً، فهذه كلها نكت مؤيدة بقواعد منظرة بشواهد من أقيسة العربية؛ تجمع شمل القوانين النحوية لهذه القراءة، وليس غرضنا تصحيح القراءة بقواعد العربية، بل تصحيح قواعد العربية بالقراءة. وهذا القدر كاف إن شاء الله في الجمع بينهما والله الموفق. وما أجريناه في أدراج الكلام من تقريب إضافة المصدر من غير المحضة، إنما أردنا انضمامه إلى غيره من الوجوه التي يدل باجتماعها على أن الفصل غير منكر في إضافته، ولا مستبعد من القياس، ولم يفرده في الدلالة المذكورة إذ المتفق على عدم تمحضها لا يسوغ فيها الفصل، فلا يمكن استقلال الوجه المذكور بالدلالة، والله الموفق.

(١) فزججتها بمزجة زج القلوص أبي مزاده

الزج: الطعن: والمزجة: الرمح القصير، لأنه آلة للزج. والقلوص: الناقة الشابة، وهو مفعول فاصل بين المضاف والمضاف إليه شذوذاً. يقول: فطعنت الناقة أو الجماعة برمح قصير، كطعن أبي مزادة القلوص في السير.

ينظر: الإنصاف ٢/٤٢٧، وتخليص الشواهد ص ٨٢، وخزانة الأدب ٤/ ٤١٥، ٤١٦، ٤١٨، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، والخصائص ٢/٤٠٦، وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٨٩، والكتاب ١/ ١٧٦، ومجالس ثعلب ص ١٥٢، والمقاصد النحويّة ٣/ ٤٦٨، والمقرب ١/ ٥٤.

الارتكاب، ﴿لِيُرْدُوهُمْ﴾: ليهلكوهم بالإغواء، ﴿وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ﴾: وليخلطو عليهم، ويشبهوه، ودينهم: ما كانوا عليه من دين إسماعيل ـ عليه السلام ـ حتى زلوا عنه إلى الشرك.

وقيل: دينهم الذي وجب أن يكونوا عليه.

وقيل: معناه وليوقعوهم في دين ملتبس.

فإن قلت: ما معنى اللام؟

قلت: إن كان التزيين من الشياطين، فهي على حقيقة التعليل، وإن كان من السدنة، فعلى معنى الصيرورة، ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ﴾: مشيئة قسر، ﴿مَا فَعَلُوهُ﴾: لما فعل المشركون ما زين لهم من القتل، أو لما فعل الشياطين، أو السدنة التزيين، أو الإرداء، أو اللبس، أو جميع ذلك، إن جعلت الضمير جارياً مجرى اسم الإشارة، ﴿وَمَا يَفْتَرُونَ﴾: وما يفترونه من الإفك. أو وافتراؤهم.

﴿وَقَالُوا هَٰذِهِۦٓ أَنْعَٰمٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ لَّا يَطْعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ بِزَعْمِهِمْ وَأَنْعَٰمٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا وَأَنْعَٰمٌ لَّا يَذْكُرُونَ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا ٱفْتِرَآءً عَلَيْهِ سَيَجْزِيهِم بِمَا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴿١٣٨﴾﴾

﴿حِجْرٌ﴾: فعل بمعنى: مفعول كالذبح، والطحن، ويستوي في الوصف به المذكر والمؤنث والواحد والجمع؛ لأن حكمه حكم الأسماء غير الصفات[1]، وقرأ الحسن وقتادة: (حُجر): بضم الحاء، وقرأ ابن عباس: «حرج»، وهو من التضييق، وكانوا إذا عينوا أشياء من حرثهم، وأنعامهم لآلهتهم، قالوا: ﴿لَّا يَطْعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ﴾ يعنون خدم الأوثان، والرجال دون النساء، ﴿وَأَنْعَٰمٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا﴾: وهي البحائر، والسوائب، والحوامي، ﴿وَأَنْعَٰمٌ لَّا يَذْكُرُونَ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا﴾: في الذبح، وإنما يذكرون عليها أسماء الأصنام.

وقيل: لا يحجون عليها، ولا يلبون على ظهورها، والمعنى: أنهم قسموا أنعامهم، فقالوا: هذه أنعام حجر، وأنعام محرّمة الظهور، وهذه أنعام لا يذكر عليها/ ٢٢٩أ اسم الله، فجعلوها أجناساً بهواهم، ونسبوا ذلك التجنيس إلى الله، ﴿ٱفْتِرَآءً عَلَيْهِ﴾ أي: فعلوا ذلك كله على جهة الافتراء ـ تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً ـ وانتصابه على أنه

---

(١) قال السمين الحلبي: قلت: يعني بكون حكمه حكم الأسماء: أنه في الأصل مصدر لا صفة، فالاسم هنا يراد به المصدر، وهو مقابل الصفة. انتهى. الدر المصون.

مفعول له، أو حال، أو مصدر مؤكد؛ لأن قولهم ذلك في معنى الافتراء.

﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰ أَزْوَاجِنَا وَإِن يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿١٣٩﴾﴾

كانوا يقولون في أجنة البحائر والسوائب: ما ولد منها حيًّا، فهو خالص للذكور، لا تأكل منه الإناث، وما ولد منها ميتًّا اشترك فيه الذكور والإناث، وأنث، ﴿خَالِصَةٌ﴾: للحمل على المعنى؛ لأنّ «ما» في معنى الأجنة[1] وذكر، ﴿مُحَرَّمٌ﴾: للحمل على اللفظ؛ ونظيره: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰ إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِندِكَ﴾ [محمد: ١٦]، ويجوز أن تكون التاء للمبالغة مثلها في رواية الشعر، وأن تكون مصدراً وقع موقع الخالص، كالعاقبة، أي: ذو خالصة؛ ويدل عليه قراءة من قرأ: «خالصةً» بالنصب، على أنّ قوله: ﴿لِّذُكُورِنَا﴾: هو الخبر، وخالصة: مصدر مؤكد، ولا يجوز أن يكون حالاً متقدمة؛ لأن المجرور لا يتقدم عليه حاله، وقرأ ابن عباس: «خالصة» على الإضافة، وفي مصحف عبد الله: «خالص»، ﴿وَإِن يَكُن مَّيْتَةً﴾: وإن يكن ما في بطونها ميتة.

وقرىء: «وإن تكن»، بالتأنيث، على: وإن تكن الأجنة ميتة.

وقرأ أهل مكة: «وإن تكن ميتة» بالتأنيث، والرفع على كان التامّة، وتذكير الضمير في قوله: ﴿فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ﴾؛ لأن الميتة لكل ميت ذكر أو أنثى؛ فكأنه قيل: «وإن يكن ميت فهم فيه شركاء»، ﴿سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ﴾ أي: جزاء وصفهم الكذب على الله في التحليل والتحريم من قوله تعالى ﴿لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَٰذَا حَلَالٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ﴾ [النحل: ١١٦].

---

(١) قال محمود: «وأنث خالصة للحمل على المعنى لأن ما في معنى الأجنة... إلخ» قال أحمد: ليسا سواء، لأنه في الآية الأولى رجوع إلى اللفظ بعد المعنى وفيه إجمال، وبينهما بون اقتضى أن أنكر جماعة من متأخري الفن وقوعه في الكتاب العزيز، وادعوا أن جميع ما ورد فيه يعود على المعنى بعد اللفظ، وقد التزم غيرهم إجازة ذلك، وعدوا في الكتاب العزيز منة موضعين يمكن صرف الكلام فيهما إلى غير الموصول. وعلى الجملة فالحمل على اللفظ بعد المعنى قليل وغيره أولى ما وجد إليه سبيل. وقد ذكر المصنف وجهين آخرين سوى ذلك فقال: ويجوز أن تكون الهاء للمبالغة مثلها في رواية الشعر، وأن يكون مصدراً وقع موقع الخالص كالعافية؛ أي ذو خالصة. ويدل عليه قراءة من قرأ «خالصة» بالنصب، على أن قوله: (لذكورنا) هو الخبر، و(خالصة) مصدر مؤكد. ولا يجوز أن يكون حالاً متعدمة؛ لأن المجرور لا يتقدم عليه حاله، ولقد أحسن في الاحتراز بمنع الحال من المجرور حتى يتعين المصدر.

﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ قَتَلُوٓاْ أَوْلَٰدَهُمْ سَفَهَۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُواْ مَا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ ٱفْتِرَآءً عَلَى ٱللَّهِ قَدْ ضَلُّواْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ ﴿١٤٠﴾﴾

نزلت في ربيعة، ومضر، والسرب الذين كانوا يئدون بناتهم مخافة السبي والفقر ﴿سَفَهَۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾؛ لخفة أحلامهم، وجهلهم بأنّ الله هو رازق أولادهم، لا هم.

وقرىء: (قَتَّلوا): بالتشديد، ﴿مَا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ﴾: من البحائر والسوائب وغيرها.

﴿۞ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُۥ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ كُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ وَلَا تُسْرِفُوٓاْ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿١٤١﴾﴾

﴿أَنشَأَ جَنَّٰتٍ﴾: من الكروم، ﴿مَّعْرُوشَٰتٍ﴾: مسموكات[1]، ﴿وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ﴾: متروكات، على وجه الأرض لم تعرّش.

وقيل: «المعروشات»: ما في الأرياف والعمران مما غرسه الناس، واهتموا به فعرّشوه، «وغير معروشات»: مما أنبته وحشيًّا في البراري والجبال، فهو غير معروش، يقال: عرّشت الكرم، إذا جعلت له دعائم، وسمكاً تعطف عليه القضبان، وسقف البيت: عرّشه، ﴿مُخْتَلِفًا أُكُلُهُۥ﴾: في اللون، والطعم، والحجم، والرائحة.

وقرىء: «أُكْلُهُ»: بالضم والسكون، وهو ثمره الذي يؤكل، والضمير للنخل والزرع داخل في حكمه؛ لكونه معطوفاً عليه، ومختلفاً، حال مقدّرة؛ لأنه لم يكن وقت الإنشاء كذلك؛ كقوله تعالى: ﴿فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]. وقرىء: «ثمره» بضمتين.

فإن قلت: ما فائدة قوله: ﴿إِذَآ أَثْمَرَ﴾، وقد علم أنه إذا لم يثمر لم يؤكل منه؟

قلت: لمّا أبيح لهم الأكل من ثمره.

قيل: إذا أثمر؛ ليعلم أن أول وقت الإباحة، وقت إطلاع الشجر الثمر؛ لئلا يتوهم أنه لا يباح إلا إذا أدرك وأينع/ ٢٢٩ب، ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾: الآية مكية، والزكاة إنما فرضت بالمدينة، فأريد بالحق ما كان يتصدّق به على المساكين يوم الحصاد، وكان ذلك واجباً حتى نسخه افتراض العشر، ونصف العشر.

وقيل: مدنية، والحق هو الزكاة المفروضة، ومعناه: واعزموا على إيتاء الحق،

---

(١) قوله: «مسموكات» أي: مرفوعات. وفي الصحاح «سمك الله السماء» رفعها. والسمك: السقف.

واقصدوه، واهتموا به يوم الحصاد، حتى لا تؤخروه عن أول وقت يمكن فيه الإيتاء، ﴿وَلَا تُسْرِفُوٓاْ﴾: في الصدقة؛ كما روي عن ثابت بن قيس بن شماس أنه صرم خمسمائة نخلة، ففرّق ثمرها كله، ولم يدخل منه شيئاً إلى منزله، ﴿وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ [الإسراء: ٢٩].

﴿وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ حَمُولَةً وَفَرْشًا ۚ كُلُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿١٤٢﴾ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ ۖ مِّنَ ٱلضَّأْنِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْمَعْزِ ٱثْنَيْنِ ۗ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۖ نَبِّـُٔونِى بِعِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١٤٣﴾ وَمِنَ ٱلْإِبِلِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ ٱثْنَيْنِ ۗ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۖ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ وَصَّىٰكُمُ ٱللَّهُ بِهَٰذَا ۚ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٤٤﴾﴾

﴿حَمُولَةً وَفَرْشًا﴾: عطف على جنات، أي: وأنشأ من الأنعام ما يحمل الأثقال، وما يفرش للذبح، أو ينسج من وبره، وصوفه، وشعره الفرش.

وقيل: «الحمولة»: الكبار التي تصلح للحمل، «والفرش»: الصغار، كالفصلان، والعجاجيل، والغنم؛ لأنها دانية من الأرض للطافة أجرامها، مثل الفرش المفروش عليها، «ولا تتبعوا خطوات الشيطان»: في التحليل والتحريم من عند أنفسكم، كما فعل أهل الجاهلية، ﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ﴾: بدل من حمولة وفرشاً، ﴿ٱثْنَيْنِ﴾: زوجين اثنين، يريد الذكر والأنثى، كـ «الجمل، والناقة، والثور، والبقرة، والكبش، والنعجة، والتيس، والعنز» والواحد إذا كان وحده فهو فرد، فإذا كان معه غيره من جنسه، سمي كل واحد منها زوجاً، وهما زوجان؛ بدليل قوله: ﴿خَلَقَ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰ﴾؛ والدليل عليه[1]، قوله تعالى: ﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ﴾؛ ثم فسرها بقوله: ﴿مِّنَ ٱلضَّأْنِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْمَعْزِ ٱثْنَيْنِ﴾، ﴿وَمِنَ ٱلْإِبِلِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ ٱثْنَيْنِ﴾، ونحو تسميتهم الفرد بالزوج، بشرط أن يكون معه آخر من جنسه: تسميتهم الزجاجة كأساً بشرط أن يكون فيها خمر، و«الضأن، والمعز» جمع «ضائن، وماعز»، كـ «تاجر، وتجر»، وقرئا بفتح العين، وقرأ أبيّ: «ومن المعزى» وقرىء: «اثنان»، على الابتداء.

الهمزة في ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾: للإنكار، والمراد بالذكرين: الذكر من الضأن، والذكر من

---

(١) قوله: «والدليل عليه»؛ عبارة النسفي: ويدل عليه.

المعز، وبالاثنيين: الأنثى من الضأن، والأنثى من المعز، على طريق الجنسية، والمعنى: إنكار أن يحرّم الله ـ تعالى ـ من جنس الغنم ضأنها، ومعزها شيئاً من نوعي ذكورها وإناثها، ولا مما تحمل إناث الجنسين؛ وكذلك الذكران من جنسي الإبل والبقر، والإنثيان منهما وما تحمل إناثهما، وذلك أنهم كانوا يحرّمون ذكورة الأنعام[1] تارة، وإناثها تارة، وأولادهما كيفما كانت ذكوراً وإناثاً، أو مختلطة تارة، وكانوا يقولون: قد حرّمها الله، فأنكر ذلك عليهم، ﴿نَبِّـُٔونِى بِعِلْمٍ﴾ أخبروني بأمر معلوم من جهة الله ـ تعالى ـ يدل على تحريم ما حرّمتم، ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾: في أنّ الله حرّمه ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ﴾: بل أكنتم شهداء، ومعنى/ ٢٣٠ أ «الهمزة»: «الإنكار»، يعني: أم شاهدتم ربكم حين أمركم بهذا التحريم؟ وذكر المشاهدة على مذهبهم؛ لأنهم كانوا لا يؤمنون برسول، وهم يقولون: الله حرّم هذا الذي نحرّمه، فتهكم بهم في قوله: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ﴾، على معنى: أعرفتم التوصية به مشاهدين؛ لأنكم لا تؤمنون بالرسل، ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾: فنسب إليه تحريم ما لم يحرّم، ﴿لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ﴾: وهو «عمرو بن لحى بن قمعة» الذي بحر البحائر، وسيب السوائب.

﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤٥﴾﴾

فإن قلت: كيف فصل بين بعض المعدود وبعضه، ولم يوال بينه؟

قلت: قد وقع الفاصل بينهما؛ اعتراضاً غير أجنبي من المعدود؛ وذلك أن الله ـ عزّ وجلّ ـ منّ على عباده بإنشاء الأنعام لمنافعهم وبإباحتها لهم، فاعترض بالاحتجاج على من حرّمها، والاحتجاج على من حرّمها؛ تأكيد، وتسديد للتحليل، والاعتراضات في الكلام لا تساق إلا للتوكيد، ﴿فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ﴾: تنبيه على أنّ التحريم إنما يثبت بوحي الله ـ تعالى ـ وشرعه؛ لا بهوى الأنفس، ﴿مُحَرَّمًا﴾: طعاماً محرّماً من المطاعم التي حرّمتموها، ﴿إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً﴾: إلا أن يكون الشيء المحرّم ميتة، ﴿أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا﴾ أي: مصبوباً سائلاً، كالدم في العروق، لا كالكبد والطحال، وقد رخص في دم العروق بعد الذبح، ﴿أَوْ فِسْقًا﴾: عطف على المنصوب قبله، سمي ما أهلّ به لغير الله فسقاً؛ لتوغله في باب الفسق، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١]

---

(١) قوله: «ذكورة الأنعام» يجمع الذكر على ذكارة كحجارة، وذكور وذكران. هذا ما في الصحاح، لكن عبارة النسفي كعبارة المصنف، فحرر.

و«أُهِلَّ»: صفة له منصوبة المحل، ويجوز أن يكون مفعولاً له من أهلّ، أي: أهلّ لغير الله به فسقاً.

فإن قلت: فعلام تعطف: ﴿أُهِلَّ﴾؟ وإلام يرجع الضمير في: ﴿بِهِۦ﴾ على هذا القول؟

قلت: يعطف على يكون، ويرجع الضمير إلى ما يرجع إليه المستكنّ في يكون[1]، ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾: فمن دعته الضرورة إلى أكل شيء من هذه المحرّمات، ﴿غَيْرَ بَاغٍ﴾: على مضطر مثله تارك لمواساته، ﴿وَلَا عَادٍ﴾: متجاوز قدر حاجته من تناوله، ﴿فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾: لا يؤاخذه.

﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَآ أَوِ ٱلْحَوَايَآ أَوْ مَا ٱخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِبَغْيِهِمْ ۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴿١٤٦﴾ فَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل رَّبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَٰسِعَةٍ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُهُۥ عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿١٤٧﴾﴾

---

(١) قال السمين الحلبي: «وهذا إعراب يتكلف جدا، وتركيب ـ على هذا الإعراب ـ خارجٌ عن الفصاحة، وغير جائز على قراءة من قرأ: «إلاّ أن تكونَ مَيْتةٌ» بالرفع، فيبقى الضمير في «به» ليس له ما يعود عليه، ولا يجوز أن يتكلف محذوف حتى يعود الضمير عليه، فيكون التقدير: أو شيء أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ به؛ لأن مثل هذا لا يجوز إلاّ في ضرورة الشعر». قُلْتُ: يعني بذلك أنه لا يحذف الموصوف والصفة جملة، إلاّ إذا كان في الكلام «مِنْ» التبعيضية. كقولهم: «مِنّا ظَعَنَ ومِنّا أَقَامَ»، أي: مِنْ فَرِيقٌ ظَعَنَ ومِنّا فريقٌ أَقَامَ، فإن لم تكن فيه «مِنْ» كان ضرورة، كقوله [من الرجز]:

تَـرْمِـي بِـكَـفَّـيْ كَـانَ مِـنْ أَرْمَـى الـبَـشَـرْ

أي: بِكَفّيْ رَجُلٍ، وهذا رأي بعضهم، وأما غيره فيقول: متى دَلّ دليل على الموصوف حذف مطلقاً، فقد يجوز أن يرى الزمخشري هذا الرأي. وقوله: «فإنّه» الهاء فيها خلاف، والظاهر عودها على «لَحْمَ» المضاف لـ «خنزير». وقال ابن حزم: «إنّها تعود على «خنزير»؛ لأنه أقرب مذكور. ورُجِّح الأول بأن «اللحم» هو المُحدث عنه، والخنزير جاء بعرضية الإضافة إليه، ألا ترى أنك إذا قلت: «رأيت غلامَ زَيْدٍ فأكرمته» أن الهاء تعود على «الغلام»؛ لأنه المحدث عنه المقصود بالإخبار عنه، لا على «زيد»، لأنه غير مقصود. ورُجِّحَ الثاني بأن التحريم المضاف للخنزير ليس مختصا بلحمه، بل شحمه وشعره وعظمه وظِلْفه كذلك، فإذا أعدنا الضمير على «خنزير» كان وافياً بهذا المقصود، وإذا أعدنا على «لحم» لم يكن في الآية تعرض لتحريم ما عدا اللحم مما ذكر. وقد أجيب عنه بأنه إنما ذكر اللحم دون غيره، وإنْ كان غَيْرُهُ مقصوداً بالتحريم، لأنه أهم ما فيه، وأكثر ما يقصد منه اللحم، كما ذلك في غيره من الحيوانات، وعلى هذا فلا مفهوم لتخصيص اللحم بالذكر، ولو سُلِّم فإنه يكون من باب مفهوم اللقب، وهو ضعيف جدا. وقوله: ﴿فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ﴾ إمّا على المبالغة، بأن جعل نفس الرجس، أو على حذف مضاف، وله نظائر. انتهى. الدر المصون.

«ذو الظفر»: ما له أصبع من دابة أو طائر، وكان بعض ذات الظفر حلالاً لهم، فلما ظلموا حرّم ذلك عليهم، فعمّ التحريم كل ذي ظفر؛ بدليل قوله: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٠] وقوله: ﴿وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ﴾، كقولك: من زيد أخذت ماله، تريد بالإضافة زيادة الربط، والمعنى: أنه حرّم عليهم لحم كل ذي ظفر، وشحمه، وكل شيء منه، وترك البقر، والغنم على التحليل، لم يحرم منهما إلا الشحوم الخالصة، وهي الثروب[1]، وشحوم الكلى، وقوله: ﴿إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَآ﴾، يعني: إلا ما اشتمل على الظهور، والجنوب من السحقة[2]، ﴿أَوِ ٱلْحَوَايَآ﴾: أو اشتمل على الأمعاء، ﴿أَوْ مَا ٱخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾: وهو شحم الإلية، وقيل: (الحوايا): عطف على شحومهما/ ٢٣٠ب، و«أو» بمنزلتها في قولهم: جالس الحسن أو ابن سيرين، ﴿وَذَٰلِكَ﴾: الجزاء، ﴿جَزَيْنَٰهُم﴾: وهو تحريم الطيبات، ﴿بِبَغْيِهِمْ﴾: بسبب ظلمهم[3]، ﴿وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾: فيما أوعدنا به العصاة لا نخلفه، كما لا نخلف ما وعدناه أهل الطاعة، فلما عصوا، وبغوا، ألحقنا بهم الوعيد، وأحللنا بهم العقاب، ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ﴾: في ذلك، وزعموا أن الله واسع الرحمة، وأنه لا يؤاخذ بالبغي، ويخلف الوعيد جوداً وكرماً، ﴿فَقُل﴾: لهم، ﴿رَّبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَٰسِعَةٍ﴾: لأهل طاعته، ﴿وَلَا يُرَدُّ بَأْسُهُۥ﴾: مع سعة رحمته، ﴿عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾: فلا تغترّ برجاء رحمته عن خوف نقمته.

سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴿١٤٨﴾ قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٤٩﴾

---

(١) قوله: «الثروب» هي شحوم رقيقة قد غشيت الكرش والأمعاء، كذا في الصحاح.

(٢) قوله: «من السحقة» السحقة: الشحمة الملتزقة بالجلد على الظهر من الكتف إلى الورك، نقله في الصحاح.

(٣) قال محمود: معناه ذلك الجزاء جزيناهم ببغيهم بسبب ظلمهم... إلخ، قال أحمد: هذه الآية وردت فيمن كفر وافترى على الله ووعيد الكافر باتفاق واقع به غير مردود عنه. وأهل السنة وإن قالوا: يجوز العفو عن العاصي الموحد، فلا يقولون إن ذلك حتم، ولا يلزمهم ذلك، لأن الله تعالى حيث توعد المؤمنين العصاة، علق حلول الوعيد بهم بالمشيئة، وأخبر أنه يغفر لمن يشاء منهم، فمن ثم اعتقدنا أن كل موحد عاص في المشيئة، وحيث أطلق وعيدهم في بعض الظواهر فهو محمول على المقيد، فلا يلزمهم حينئذ اعتقاد الخلف في الخبر. والزمخشري إنما يدندن حول إلزامهم ذلك وأنى له.

﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾: إخبار بما سوف يقولونه[1]، ولما قالوه قال: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ﴾ [النحل: ٣٥] يعنون بكفرهم وتمردهم[2]: أن شركهم وشرك آبائهم وتحريمهم ما أحل الله بمشيئة الله وإرادته، ولولا مشيئته، لم يكن شيء من ذلك؛ كمذهب المجبرة بعينه[3]، ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ أي: جاءوا

---

(١) قال محمود: «هذا إخبار بما سوف يقولونه... إلخ» قال أحمد: وفائدته توطين النفس على الجواب ومكافحتهم بالرد وإعداد الحجة قبل أوانها، كما قال ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾.

(٢) عاد كلامه. قال: فلما وقع ذلك منهم قال ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ﴾ يعنون بكفرهم... إلخ» قال أحمد رحمه الله: قد تقدم أيضاً الكلام على هذه الآية، وأوضحنا أن الرد عليهم، إنما كان لاعتقادهم أنهم مسلوبون اختيارهم وقدرتهم، وأن إشراكهم إنما صدر منهم على وجه الاضطرار، وزعموا أنهم يقيمون الحجة على الله ورسله بذلك، فرد الله قولهم وكذبهم في دعواهم عدم الاختيار لأنفسهم، وشبههم بمن اغتر قبلهم بهذا الخيال فكذب الرسل وأشرك بالله واعتمد على أنه إنما يفعل ذلك كله بمشيئة الله ورام إفحام الرسل بهذه الشبهة، ثم بين الله تعالى أنهم لا حجة لهم في ذلك، وأن الحجة البالغة له لا لهم بقوله ﴿ألا لله الحجة البالغة﴾ ثم أوضح تعالى أن كل شيء واقع بمشيئته، وأنه لم يشأ منهم إلا ما صدر عنهم، وأنه لو شاء منهم الهداية لاهتدوا أجمعون، بقوله ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ والمقصود من ذلك أن يتمحض وجه الرد عليهم، ويتخلص عقيدة نفوذ المشيئة وعموم تعلقها بكل كائن عن الرد، وينصرف الرد إلى دعواهم بسلب الاختيار لأنفسهم وإلى إقامتهم الحجة بذلك خاصة. وإذا تدبرت هذه وجدتها كافية في الرد على من زعم من أهل القبلة أن العبد لا اختيار له ولا قدرة ألبتة، بل هو مجبور على أفعاله مقهور عليها، وهم الفرقة المعروفون بالمجبرة. والمصنف يغالط في الحقائق فيسمي أهل السنة مجبرة وإن أثبتوا للعبد اختياراً وقدرة، لأنهم يسلبون تأثير قدرة العبد ويجعلونها مقارنة لأفعاله الاختيارية، مميزة بينها وبين أفعاله القسرية، فمن هذه الجهة سوى بينهم وبين المجبرة، ويجعله لقباً عامًا لأهل السنة. وجماع الرد على المجبرة الذين ميزناهم عن أهل السنة في قوله تعالى ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا - إلى قوله - قل لله الحجة البالغة﴾ وتتمة الآية رد صراح على طائفة الاعتزال القائلين بأن الله تعالى شاء الهداية منهم أجمعين، فلم تقع من أكثرهم. ووجه الرد أن «لو» إذا دخلت على فعل مثبت نفته، فيقتضي ذلك أن الله تعالى لما قال ﴿فَلَوْ شَآءَ﴾ لم يكن الواقع أنه شاء هدايتهم، ولو شاءها لوقعت، فهذا تصريح ببطلان زعمهم ومحل عقدهم، فإذا ثبت اشتمال الآية على رد عقيدة الطائفتين المذكورتين المجبرة في أولها والمعتزلة في آخرها، فاعلم أنها جامعة لعقيدة السنة منطبقة عليها، فإن أولها كما بينا يثبت للعبد اختياراً وقدرة على وجه يقطع حجته وعذره في المخالفة والعصيان، وآخرها يثبت نفوذ مشيئة الله في العبد، وأن جميع أفعاله على وفق المشيئة الإلهية خيراً أو غيره، وذلك عين عقيدتهم، فإنهم كما يثبتون للعبد مشيئة وقدرة، يسلبون تأثيرها ويعتقدون أن ثبوتهما قاطع لحجته ملزم له بالطاعة على وفق اختياره، ويثبتون نفوذ مشيئة الله أيضاً وقدرته في أفعال عباده، فهم كما رأيت تبع للكتاب العزيز، يثبتون ما أثبت، وينفون ما نفى، مؤيدون بالعقل والنقل، والله الموفق.

(٣) قوله: «كمذهب المجبرة بعينه» يعني أهل السنة، من أن كل كائن فهو مراد له تعالى ولو شرا. وتحقيق الفرق بينه وبين قول المشركين في علم التوحيد، ويكفي فيه أن قولهم من باب التهكم، كما قالوا لما قيل لهم ﴿أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ﴾: ﴿أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ أَطْعَمَهُۥٓ﴾.

بالتكذيب المطلق؛ لأنّ الله ـ عزّ وجلّ ـ ركب في العقول، وأنزل في الكتب ما دلّ على غناه، وبراءته من مشيئة القبائح، وإرادتها، والرسل أخبروا بذلك، فمن علق وجود القبائح من الكفر والمعاصي بمشيئة الله وإرادته، فقد كذب التكذيب كله، وهو تكذيب الله، وكتبه، ورسله، ونبذ أدلة العقل، والسمع وراء ظهره، ﴿حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا﴾: حتى أنزلنا عليهم العذاب بتكذيبهم، ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ﴾: من أمر معلوم يصح الاحتجاج به فيما قلتم، ﴿فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ﴾: وهذا من التهكم، والشهادة بأن مثل قولهم محال أن يكون له حجة، ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾: في قولكم هذا، ﴿وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾: تقدّرون أن الأمر كما تزعمون أو تكذبون، وقرىء: «كَذَلِكَ كَذَبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ»: بالتخفيف، ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ﴾ يعني: فإن كان الأمر كما زعمتم أن ما أنتم عليه بمشيئة الله، فلله الحجة البالغة عليكم على قود مذهبكم[1]، ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾: منكم ومن مخالفيكم في الدين، فإن تعليقكم دينكم بمشيئة الله، يقتضي أن تعلقوا دين من يخالفكم ـ أيضاً ـ بمشيئته، فتوالوهم ولا تعادوهم، وتوافقوهم ولا تخالفوهم؛ لأنّ المشيئة تجمع بين ما أنتم عليه وبين ما هم عليه.

﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَا ۖ فَإِن شَهِدُوا۟ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ ۚ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ وَهُم بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴿١٥٠﴾﴾

﴿هَلُمَّ﴾: يستوي فيه الواحد والجمع، والمذكر والمؤنث، عند الحجازيين، وبنو تميم تؤنث وتجمع، والمعنى: «هاتوا شهداءكم وقرّبوهم».

فإن قلت: كيف أمره باستحضار شهدائهم الذين يشهدون أنّ الله حرم ما زعموه محرماً، ثم أمره بألاّ يشهد معهم؟

قلت: أمره باستحضارهم وهم شهداء بالباطل؛ ليلزمهم الحجة، ويلقمهم الحجر، ويظهر للمشهود لهم بانقطاع الشهداء أنهم ليسوا على شيء، لتساوي أقدام الشاهدين، والمشهود/ ٢٣١أ لهم في أنهم لا يرجعون إلى ما يصح التمسك به، وقوله: ﴿فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾ يعني: فلا تسلم لهم ما شهدوا به ولا تصدقهم؛ لأنه إذا سلم لهم فكأنه شهد معهم مثل شهادتهم، وكان واحداً منهم، ﴿ولا تتبع أهواء الذين كذبوا بآياتنا﴾: من وضع

---

(١) قوله: «على قود مذهبكم» لعله من قاد الفرس ونحوه قوداً، إذا جره بسهولة، أي على طبق مذهبكم، أي على مقتضاه وما يؤدي إليه.

الظاهر موضع المضمر؛ للدلالة على أنّ من كذب بآيات الله، وعدل به غيره، فهو متبع للهوى لا غير؛ لأنه لو اتبع الدليل، لم يكن إلا مصدقاً بالآيات موحداً لله، تعالى.

فإن قلت: هلا قيل: قل هلم شهداء يشهدون أنّ الله حرّم هذا؟[1] وأي فرق بينه وبين المنزل؟

قلت: المراد أن يحضروا شهداءهم الذين علم أنهم يشهدون لهم وينصرون قولهم، وكان المشهود لهم يقلدونهم، ويثقون بهم، ويعتضدون بشهادتهم؛ ليهدم ما يقومون به «ليحق الحق ويبطل الباطل»، فأضيفت الشهداء لذلك، وجيء «بالذين»؛ للدلالة على أنهم شهداء معروفون، موسومون بالشهادة لهم، وبنصرة مذهبهم؛ والدليل عليه قوله تعالى: ﴿فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾، ولو قيل: هلم شهداء يشهدون، لكان معناه: هاتوا أناساً يشهدون بتحريم ذلك، فكان الظاهر طلب شهداء بالحق، وذلك ليس بالغرض، ويناقضه قوله تعالى: ﴿فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾.

﴿۞ قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُواْ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٥١﴾﴾

«تعال»: من الخاص الذي صار عامًّا، وأصله: أن يقوله من كان في مكان عال لمن هو أسفل منه، ثم كثر، واتسع فيه حتى عمّ، و﴿مَا حَرَّمَ﴾: منصوب بفعل التلاوة، أي: أتل الذي حرمه ربكم، أو يحرم بمعنى: قل: أيّ شيء حرّم ربكم؟ لأن التلاوة من القول، و«أن» في ﴿أَلَّا تُشْرِكُواْ﴾: مفسرة و«لا»: للنهي.

فإن قلت: هلا قلت: هي التي تنصب الفعل، وجعلت «ألاّ تشركوا» بدلاً من «ما حرم»؟

قلت: وجب أن يكون «لا تشركوا»، و«لا تقربوا»، و«لا تقتلوا»، و«لا تتبعوا السبل»:

---

(١) عاد كلامه. قال: «فإن قلت: هلا قيل قل هلم شهداء يشهدون أن الله حرم هذا وأي فرق بينه وبين المنزل... إلخ» قال أحمد رحمه الله: ووجه مناقضته له أنه لو قيل على خلاف المنزل، وهو قوله: هلم بشهداء يشهدون، يفهم أن الطالب للشهداء ليس على تحقيق من أن ثم شهداء، كما يقول الحاكم للمدعي: هات بينة تشهد بذلك، فهو لا يتحقق أن للمدعي بينة، ثم يكون قوله: ﴿فَإِن شَهِدُواْ﴾ تحقيقاً لأن ثم شهداء، فالجمع بينهما متناقض كما ترى، والله الموفق.

نواهي لانعطاف الأوامر عليها، وهي قوله: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾؛ لأن التقدير: وأحسنوا بالوالدين إحساناً، (وأوفوا)، ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟﴾ [الأنعام: ١٥٢]، ﴿وَبِعَهْدِ ٱللَّهِ أَوْفُوا۟﴾.

فإن قلت: فما تصنع بقوله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ﴾ [الأنعام: ١٥٣] فيمن قرأ بالفتح؛ وإنما يستقيم عطفه على ألاَّ تشركوا، إذا جعلت أن هي الناصبة للفعل، حتى يكون المعنى: أتل عليكم نفي الإشراك والتوحيد، وأتل عليكم أن هذا صراطي مستقيماً؟

قلت: أجعل قوله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام: ١٥٣] علة للاتباع بتقدير اللام؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴿١٨﴾﴾ [الجن: ١٨] بمعنى: ولأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه، والدليل عليه القراءة بالكسر، كأنه قيل: «واتبعوا صراطي؛ لأنه مستقيم»، أو: «واتبعوا صراطي؛ إنه مستقيم».

فإن قلت: إذا جعلت: «أن»: مفسرة لفعل التلاوة، وهو معلق بما حرم ربكم،/ ٢٣١ب وجب أن يكون ما بعده منهيًا عنه محرماً كله، كالشرك وما بعده مما دخل عليه حرف النهي، فما تصنع بالأوامر؟

قلت: لما وردت هذه الأوامر مع النواهي، وتقدمهنّ جميعاً فعل التحريم، واشتركن في الدخول تحت حكمه، علم أن التحريم راجع إلى أضدادها، وهي الإساءة إلى الوالدين، وبخس الكيل والميزان، وترك العدل في القول، ونكث عهد الله، ﴿مِّنْ إِمْلَٰقٍ﴾: من أجل فقر ومن خشيته؛ كقوله تعالى: ﴿خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾ [الإسراء: ٣١]. ﴿مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾: مثل قوله: ﴿ظَٰهِرَ ٱلْإِثْمِ وَبَاطِنَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٠]. ﴿إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾: كالقصاص، والقتل على الردّة، والرجم.

﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ ۖ وَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ ۖ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۖ وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۖ وَبِعَهْدِ ٱللَّهِ أَوْفُوا۟ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٢﴾﴾

﴿إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾: إلا بالخصلة التي هي أحسن ما يفعل بمال اليتيم، وهي حفظه، وتثميره، والمعنى: احفظوه عليه حتى يبلغ أشدّه فادفعوه إليه، ﴿بِٱلْقِسْطِ﴾: بالسوية والعدل، ﴿لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾: إلا ما يسعها ولا تعجز عنه؛ وإنما اتبع الأمر بإيفاء الكيل والميزان ذلك؛ لأن مراعاة الحدّ من القسط الذي لا زيادة فيه، ولا نقصان مما يجري فيه الحرج، فأمر ببلوغ الوسع وأن ما وراءه معفوّ عنه، ﴿وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾: ولو كان المقول له، أو عليه في شهادة، أو غيرها من أهل قرابة القائل، فما ينبغي أن يزيد في

القول أو ينقص؛ كقوله: ﴿وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء: ١٣٥].

﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾

وقرىء: «وأَنْ هذا صراطي مستقيماً»، بتخفيف: «أن» وأصله: «وأنه هذا صراطي»، على أن الهاء ضمير الشأن والحديث، وقرأ الأعمش: «وهذا صراطي». وفي مصحف عبد الله: «وهذا صراط ربكم»، وفي مصحف أبيّ: «وهذا صراط ربك»، ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ﴾: الطرق المختلفة في الدين، من اليهودية والنصرانية والمجوسية وسائر البدع والضلالات، ﴿فَتَفَرَّقَ بِكُمْ﴾: فتفرقكم أيادي سبًا، ﴿عَن سَبِيلِهِۦ﴾: عن صراط الله المستقيم، وهو دين الإسلام.

وقرىء: «فتفرق» بإدغام التاء، وروى أبو وائل عن ابن مسعود، عن النبي ـ ﷺ ـ: أنه خط خطًا، ثم قال: «هٰذَا سَبِيلُ الرُّشْدِ»، ثُمَّ خَطَّ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ خُطُوطاً ثُمَّ قَالَ: هٰذِهِ سُبُلٌ، عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ» ثُمَّ تَلاَ هٰذِهِ الآية: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ﴾ (٥٩٠)، وعن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: هذه الآيات محكمات، لم ينسخهنّ شيء من جميع الكتب.

وقيل: إنهنّ أمّ الكتاب، من عمل بهنّ دخل الجنة، ومن تركهنّ دخل النار، وعن كعب الأحبار: والذي نفس كعب بيده، إنّ هذه الآيات لأول شيء في التوراة.

فإن قلت: علام عطف قوله: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾.

قلت: على (وصاكم به).

فإن قلت: كيف صح عطفه عليه بـ «ثم»، والإيتاء قبل التوصية بدهر طويل؟

قلت: هذه التوصية قديمة، لم تزل توصاها كل أمّة على لسان نبيهم، كما قال ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: محكمات، لم ينسخهنّ شيء من جميع/ ٢٣٢أ الكتب؛ فكأنه

---

٥٩٠ ـ أخرجه النَّسائي في تفسيره (١/ ٤٨٥) رقم (١٩٤)، وأحمد (١/ ٤٣٥ ـ ٤٦٥)، والطيالسي رقم (٢٤٤)، والطبري في تفسيره (٥/ ٣٩٧) رقم (١٤١٧٣)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» رقم (١٧)، وابن نصر في «السُّنَّة» رقم (١١)، والبزار في مسنده (رقم ٢٢١٠ ـ كشف)، والدارمي (١/ ٦٧ ـ ٦٨): باب في كراهية أخذ الرأي، وابن حِبان رقم (١٧٤١ ـ ١٧٤٢)، (٢/ ٣١٨) وصححه، وعزاه الزيلعي في تخريج الأحاديث والآثار (١/ ٤٤٦) رقم (٤٥٣) إلى أبي يَعْلى الموصلي في مسنده.
قال الحافظ: أخرجه النَّسائي، وابن حِبان، والحاكم، وأحمد، وإسحاق، والبزار، وأبو يعلى من طريق عاصم وغيره عن أبي وائل. انتهى.

قيل: ذلكم وصاكم به يا بني آدم قديماً وحديثاً.

﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴿١٥٤﴾﴾

﴿ثُمَّ﴾: أعظم من ذلك أنّا، ﴿ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾: وأنزلنا هذا الكتاب المبارك.

وقيل: هو معطوف على ما تقدم قبل شطر السورة من قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [مريم: ٤٩]، ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾: تماماً للكرامة والنعمة، على الذي أحسن، على من كان محسناً، صالحاً، يريد جنس المحسنين؛ وتدل عليه قراءة عبد الله: «على الذين أحسنوا»، أو أراد به موسى ـ عليه السلام ـ أي: تتمة للكرامة على العبد الذي أحسن الطاعة في التبليغ، وفي كل ما أمر به، أو تماماً على الذي أحسن موسى من العلم والشرائع، من أحسن الشيء إذا أجاد معرفته، أي: زيادة على علمه على وجه التتميم.

وقرأ يحيى بن يعمر: «على الذي أحسن»، بالرفع، أي: على الذي هو أحسن، بحذف المبتدأ، كقراءة من قرأ: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦] بالرفع أي: على الدين، الذي هو أحسن دين وأرضاه، أو آتينا موسى الكتاب تماماً، أي: تامّاً كاملاً، على أحسن ما تكون عليه الكتب، أي: على الوجه والطريق الذي هو أحسن، وهو معنى قول الكلبي: «أتمّ له الكتاب على أحسنه».

﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٥٥﴾ أَن تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أُنزِلَ ٱلْكِتَٰبُ عَلَىٰ طَآئِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَٰفِلِينَ ﴿١٥٦﴾ أَوْ تَقُولُوا۟ لَوْ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِتَٰبُ لَكُنَّآ أَهْدَىٰ مِنْهُمْ ۚ فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ ۚ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَصَدَفَ عَنْهَا ۗ سَنَجْزِى ٱلَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ ءَايَٰتِنَا سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْدِفُونَ ﴿١٥٧﴾﴾

﴿أَن تَقُولُوٓا۟﴾: كراهة أن تقولوا، ﴿عَلَىٰ طَآئِفَتَيْنِ﴾: يريدون أهل التوراة، وأهل الإنجيل، ﴿وَإِن كُنَّا﴾ هي إن المخففة من الثقيلة، واللام هي الفارقة بينها وبين النافية، والأصل: وإنه كنا عن دراستهم غافلين، على أن الهاء ضمير الشأن، ﴿عَن دِرَاسَتِهِمْ﴾: عن قراءتهم، أي: لم نعرف مثل دراستهم، ﴿لَكُنَّآ أَهْدَىٰ مِنْهُمْ﴾: لحدّة أذهاننا، وثقابة أفهامنا، وغزارة حفظنا لأيام العرب، ووقائعها، وخطبها، وأشعارها، وأسجاعها، وأمثالها، على أنا أمّيون.

وقرىء: «أن يقولوا» أو «يقولوا»، بالياء، ﴿فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾: تبكيت لهم، وهو على قراءة من قرأ: «يقولوا» على لفظ الغيبة أحسن؛ لما فيه من الالتفات، والمعنى: إن صدّقتكم فيما كنتم تعدّون من أنفسكم، فقد جاءكم بينة من ربكم، فحذف الشرط، وهو من أحاسن الحذوف، ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾: بعد ما عرف صحتها وصدقها، أو تمكن من معرفة ذلك، ﴿وَصَدَفَ عَنْهَا﴾: الناس فضلّ وأضلّ، ﴿سَنَجْزِى ٱلَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ ءَايَـٰتِنَا سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾؛ كقوله: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ زِدْنَـٰهُمْ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ﴾ [النحل: ٨٨].

﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَـٰتِ رَبِّكَ ۗ يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَـٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَـٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَـٰنِهَا خَيْرًا ۗ قُلِ ٱنتَظِرُوٓا۟ إِنَّا مُنتَظِرُونَ ﴿١٥٨﴾﴾

﴿ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾: ملائكة الموت، أو العذاب، ﴿أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ﴾: أو يأتي كل آيات ربك؛ بدليل قوله: ﴿أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَـٰتِ رَبِّكَ﴾؛ يريد آيات القيامة والهلاك الكلي، وبعض الآيات، أشراط الساعة، كطلوع الشمس من مغربها، وغير ذلك، وعن البراء بن عازب: كنا نتذاكر الساعة إذ أشرف علينا رسول الله ـ ﷺ ـ/ ٢٣٢ب فقال: «مَا تَتَذَاكَرُونَ؟ فَقُلْنَا: نَتَذَاكَرُ السَّاعَةَ، قَالَ: إِنَّها لاَ تَقُومُ حَتَّىٰ تَرَوْا قَبْلَهَا عَشْرَ آيَاتٍ: الدخان، ودابة الأرض، وخسفاً بالمغرب، وخسفاً بالمشرق، وخسفاً بجزيرة العرب، والدجال، وطُلوع الشمس من مغربها، ويأجوج ومأجوج، ونزول عيسى، وناراً تخرج من عدن» (٥٩١). ﴿لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ﴾: صفة لقوله: «نفساً»، وقوله: ﴿أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَـٰنِهَا خَيْرًا﴾: عطف على آمنت، والمعنى أنّ أشراط الساعة إذا جاءت، وهي آيات ملجئة مضطرّة، ذهب أوان التكليف عندها، فلم ينفع الإيمان حينئذ نفساً غير مقدّمة إيمانها من قبل ظهور الآيات، أو مقدّمة الإيمان غير كاسبة في إيمانها خيراً، فلم يفرّق كما ترى بين النفس الكافرة إذا آمنت[1] في

---

٥٩١ ـ أخرجه مسلم (٩/ ٢٥٤ ـ ٢٥٦ ـ النووي): كتاب الفتن وأشراط الساعة. باب في الآيات التي تكون قبل الساعة حديث (٣٩ ـ ٤٠/ ٢٩٠١)، من طريق حذيفة ابن أُسيد الغفاري قال: أطلعنا رسول الله ﷺ ونحن نتذاكر الساعة... فذكره. وقال الزيلعي في تخريج الأحاديث والآثار (١/ ٤٤٧) رقم (٤٥٤): غريب من حديث البراء.
قال الحافظ: لم أجده، لكن في مسلم عن حذيفة نحوه. انتهى.

---

(١) قال محمود: «فلم يفرق كما ترى بين النفس الكافرة إذا آمنت... إلخ» قال أحمد رحمه الله: هو =

غير وقت الإيمان، وبين النفس التي آمنت في وقته ولم تكسب خيراً، ليعلم أنَّ قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾: جمع بين قرينتين، لا ينبغي أن تنفك إحداهما عن الأخرى، حتى يفوز صاحبهما ويسعد، وإلا فالشقوة والهلاك، ﴿قُلِ ٱنتَظِرُوٓاْ إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾: وعيد.

وقرىء: «أن يأتيهم الملائكة»، بالياء، والتاء، وقرأ ابن سيرين: «لا تنفع»، بالتاء؛ لكون الإيمان مضافاً إلى ضمير المؤنث الذي هو بعضه؛ كقولك: ذهبت بعض أصابعه.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ۚ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ ﴿١٥٩﴾﴾

﴿فَرَّقُواْ دِينَهُمْ﴾: اختلفوا فيه، كما اختلفت اليهود والنصارى، وفي الحديث: «ٱفْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَىٰ إِحْدَىٰ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي الْهَاوِيَةِ إِلاَّ وَاحِدَةً، وَهِيَ النَّاجِيَةُ، وَٱفْتَرَقَتِ النَّصَارَى ٱثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي الهَاوِيَةِ إِلاَّ وَاحِدَةً، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَىٰ ثَلاَثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي الهَاوِيَةِ إِلاَّ وَاحِدَةً» (٥٩٢) وقيل: فرّقوا دينهم، فآمنوا ببعض، وكفروا ببعض.

---

٥٩٢ ـ أخرجه أبو داود (٤/ ١٩٧ ـ ١٩٨) كتاب السُّنَّة: باب شرح السُّنَّة حديث (٤٥٩٦)، والتِّرمذي (٥/ ٢٥) كتاب الإيمان: باب ما جاء في افتراق هذه الأمة حديث (٢٦٤٠)، وابن ماجه (٢/ ١٣٢١) كتاب الفتن: باب افتراق الأمم حديث (٣٩٩١)، وأحمد (٢/ ٣٣٢) وابن حِبان (١٨٣٤ ـ موارد)، والحاكم (١/ ٦، ١٢٨)، وأبو يعلى (١٠/ ٣١٧) رقم (٥٩١٠)، والآجري في «الشريعة» (١/ ٢٥)؛ كلهم من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً وقال التِّرمذي: حسن صحيح.
وقال الحاكم في الموضع الأول: صحيح على شرط مسلم، وقال: احتج مسلم بمحمد بن عمرو وتعقبه الذهبي، فقال: ما احتج مسلم بمحمد بن عمرو منفرداً، بل بانضمامه إلى غيره اهـ. قلت: وهو الصواب إن شاء الله والعجب من الذهبي ـ رحمه الله ـ بعد أن قال ذلك في محمد بن عمرو، =

= يروم الاستدلال على صحة عقيدته في أن الكافر والعاصي سواء في الخلود بهذه الآية، إذ سوى بينهما في عدم الانتفاع بما يستدركانه بعد ظهور الآيات، ولا يتم له ذلك، فإن ذلك الكلام اشتمل على النوع المعروف من علم البيان والبلاغة باللف. وأصل الكلام. يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً لم تكن مؤمنة قبل إيمانها بعد، ولا نفساً لم تكسب في إنمائها خيراً قبل ما تكسبه من الخير بعد؛ إلا أنه لف الكلامين فجعلهما كلاماً واحداً بلاغة واختصاراً وإعجازاً: أراد أن يثبت أن ذلك هو الأصل، فهو غير مخالف لقواعد السنة، فإنا نقول: لا ينفع بعد ظهور الآيات اكتساب الخير وإن نفع الإيمان المتقدم في السلامة من الخلود؛ فهذا بأن يدل على رد الاعتزال، أجدر من أن يدل له. والله الموفق.

وقرىء: «فَارقوا دينهم» أي: تركوه، ﴿وَكَانُوا شِيَعًا﴾: فرقاً، كل فرقة تشيع إماماً لها،

= وتعقب الحاكم في تصحيحه على شرط مسلم نجده وافق الحاكم على هذا التصحيح في موضع آخر من المستدرك (١/ ١٢٨).

والحديث صححه أيضاً العلامة أحمد شاكر في «تعليقه على المسند» (٨٣٧٧)، فقال: إسناده صحيح.

وفي الباب عن جماعة من الأصحاب، وهم أنس بن مالك، ومعاوية بن أبي سفيان، وعمرو بن عوف، وعوف بن مالك، وأبو أُمامة، وجابر.

حديث أنس بن مالك:

وله طرق:

الطريق الأول:

أخرجه ابن ماجه (٢/ ١٣٢٢) كتاب الفتن، باب افتراق الأمم حديث (٣٩٩٣) من طريق قتادة عن أنس مرفوعاً.

وقال البوصيري في «الزوائد»: إسناده صحيح رجاله ثقات.

الطريق الثاني:

أخرجه أبو يعلى (٧/ ١٥٤ ـ ١٥٦) رقم (٤١٢٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٥٢) واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» رقم (١٤٨)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/ ١٦٥) من طريق يزيد الرقاشي عن أنس مرفوعاً مطولاً ومختصراً وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ٢٢٩)، وقال: رواه أبو يعلى ويزيد الرقاشي ضعفه الجمهور، وفيه توثيق ولين، وبقية رجاله رجال الصحيح.

الطريق الثالث:

أخرجه أحمد (٣/ ١٢٠) من طريق زياد بن عبد الله النميري عن أنس به.

الطريق الرابع:

أخرجه أحمد (٣/ ١٤٥) من طريق ابن لهيعة، ثنا خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن أنس ابن مالك.

وإسناده ضعيف لضعف ابن لهيعة.

الطريق الخامس:

أخرجه الآجري في «الشريعة» (١/ ١٦) وابن بطة في «الإبانة» (٢٦٩) من طريق زيد بن أسلم عن أنس.

حديث معاوية بن أبي سفيان:

أخرجه أبو داود (٤/ ١٩٨) كتاب السُّنَّة: باب شرح السُّنَّة ـ حديث (٤٥٩٧)، والدارمي (٢/ ٢٤١) كتاب السير: باب في افتراق هذه الأمة، وأحمد (٤/ ١٠٢)، والحاكم (١/ ١٢٨)، والآجري في «الشريعة» (١/ ١٨)؛ كلهم من طريق صفوان عن أزهر بن عبد الله الهوزني عن أبي عامر عبد الله بن لحى عن معاوية بن أبي سفيان به.

ـ حديث عمرو بن عوف:

أخرجه الحاكم (١/ ١٢٨).

ـ حديث عوف بن مالك:

أخرجه ابن ماجه (٢/ ١٣٢٢) كتاب الفتن، باب افتراق الأمم حديث (٣٩٩٢)، وابن أبي عاصم في =

﴿لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ أي: من السؤال عنهم، وعن تفرقهم، وقيل: من عقابهم، وقيل: هي منسوخة بآية السيف.

﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿١٦٠﴾﴾

﴿عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾: على إقامة صفة الجنس المميز مقام الموصوف، تقديره: عشر حسنات أمثالها.

= «السُّنَّة» (٦٣) من طريق عباد بن يوسف ثنا صفوان بن عمرو عن راشد بن سعد عن عوف بن مالك مرفوعاً.

ـ حديث أبي أمامة:

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٨/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨) رقم (٨٠٥١) من طريق أبي غالب عن أبي أمامة مطولاً، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ٢٣٧)، وقال: قلت رواه ابن ماجه والتِّرمذي باختصار. رواه الطبراني ورجاله ثقات. اهـ.

والحديث ذكره الحافظ ابن حجر في «المطالب العالية» (٣/ ٨٦ ـ ٨٧) رقم (٢٩٥٤)، وعزاه للحارث بن أبي أسامة في مسنده.

ـ حديث جابر:

أخرجه بحشل في «تاريخ واسط»؛ كما في «تخريج الزيلعي» (١/ ٤٥٠).

ـ حديث سعد بن أبي وقاص:

عزاه الزيلعي في «تخريج الكشاف» (١/ ٤٤٨) إلى أبي بكر بن أبي شيبة في مسنده.

قال الحافظ:

أخرجه أصحاب السنن إلا النَّسائي من رواية محمد بن عمرو عن أبي هريرة، دون «كلها» إلى آخر ما في المواضع، لكن عند أبي داود في الأخيرة: «ثنتان وسبعون في النار. وواحدة في الجنة»، وللتِّرمذي: «كلهم في النار، إلا ملة واحدة. وهي الناجية، وافترقت النصارى ثنتين وسبعين فرقة. كلها في الهاوية إلا واحدة. قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: «ما أنا عليه وأصحابي» وأخرجه ابن حِبان والحاكم. ورواه الطبراني من حديث عوف بن مالك كذلك، إلا أنه قال: «فرقة في الجنة وثنتان وسبعون في النار. قيل: من هي؟ قال: الجماعة»، ومن حديث أبي أُمامة في الأوسط، بلفظ: «كلها في النار إلا السواد الأعظم»، ولأبي نعيم وابن مردويه من حديث زيد بن أسلم عن أنس نحوه. والبزار والبيهقي في المدخل من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص نحوه.

وأخرجه أسلم بن سهل الواسطي في تاريخه من حديث جابر مثله. وبَيّن أن السائل عن ذلك عمر ابن الخطاب، وفي إسناده راو لم يُسَمّ، وفي الباب عن سعد بن أبي وقاص عند ابن أبي شيبة، وفيه موسى بن عبيدة، وهو ضعيف، وعن معاوية أخرجه أبو داود وأحمد والحاكم، وإسناده حسن، واتفقت هذه الطرق على العدد المذكور أولاً: وخالفهم كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده لجعله قوم موسى سبعين فرقة وقوم عيسى إحدى وسبعين، وهذه الأمة اثنين وسبعين. وغير في كل منها كلها فقال: «إلا واحدة»، وقال في الأخيرة: «الإسلام وجماعة» أخرجه الطبراني والحاكم. انتهى.

وقرىء: «عشر أمثالها»، برفعهما جميعاً على الوصف، وهذا أقل ما وعد من الإضعاف، وقد وعد بالواحد سبعمائة، ووعد ثواباً بغير حساب، ومضاعفة الحسنات فضل، ومكافأة السيئات عدل، ﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾: لا ينقص من ثوابهم، ولا يزاد على عقابهم.

﴿قُلْ إِنَّنِي هَدَىٰنِي رَبِّيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۚ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٦١﴾﴾

﴿دِينًا﴾: نصب على البدل من محل ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ﴾؛ لأنّ معناه: هداني صراطاً؛ بدليل قوله: ﴿وَيَهْدِيَكُمْ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾، و«القيم»: فيعل، من قام، كسيد من ساد، وهو أبلغ من القائم.

وقرىء: «قيماً»، والقيم: مصدر بمعنى القيام/ ٢٣٣أ وصف به، و﴿مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ﴾: عطف بيان، و﴿حَنِيفًا﴾: حال من «إبراهيم».

﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ ۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾﴾

﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾: وعبادتي وتقرّبي كله، وقيل: «وذبحي»، وجمع بين الصلاة، والذبح، كما في قوله: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ﴿٢﴾﴾، وقيل: صلاتي، وحجي من مناسك الحج، ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾: وما آتيه في حياتي، وما أموت عليه من الإيمان، والعمل الصالح، ﴿لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾: خالصة لوجهه، ﴿وَبِذَٰلِكَ﴾: من الإخلاص، ﴿أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾؛ لأن إسلام كل نبيّ متقدّم لإسلام أمّته.

﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِي رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ ۚ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿١٦٤﴾﴾

﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِي رَبًّا﴾: جواب عن دعائهم له إلى عبادة آلهتهم، والهمزة للإنكار، أي: منكر أن أبغي رباً غيره، ﴿وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾: فكل من دونه مربوب، ليس في الوجود من له الربوبية غيره؛ كما قال: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤]، ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾: جواب عن قولهم: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢].

﴿وَهُوَ ٱلَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ

﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٦٥﴾﴾

﴿جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ﴾؛ لأن محمداً ـ ﷺ ـ خاتم النبيين، فخلفت أمّته سائر الأمم، أو جعلهم يخلف بعضهم بعضاً؛ أو هم خلفاء الله في أرضه يملكونها، ويتصرفون فيها، ﴿وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ﴾: في الشرف والرزق، ﴿لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾: من نعمة المال والجاه، كيف تشكرون تلك النعمة، وكيف يصنع الشريف بالوضيع، والحرّ بالعبد، والغني بالفقير، ﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ﴾: لمن كفر نعمته، ﴿وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾: لمن قام بشكرها، ووصف العقاب بالسرعة، لأن ما هو آت قريب.

عن رسول الله ـ ﷺ ـ «أُنْزِلَتْ عَلَيَّ سُورَةُ الأَنْعَامِ جُمْلَةً وَاحِدَةً يُشَيِّعُهَا سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ، هُمْ زجلٌ بِالتَّسْبِيحِ وَالتَّحْمِيدِ، فَمَنْ قَرَأَ الأَنْعَامَ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَٱسْتَغْفَرَ أُولٰئِكَ السَّبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ بِعَدَدِ كُلِّ آيَةٍ مِنْ سُورَةِ الأَنْعَامِ يَوْمَا وَلَيْلَةً» (٥٩٣).

---

٥٩٣ ـ عزاه الزيلعي في تخريج الأحاديث والآثار (١/ ٤٥٠) حديث (٤٥٦) إلى الثعلبي في تفسيره، وعزاه إلى الطبراني في معجمه الصغير؛ كما عزاه إلى الواحدي في تفسيره الوسيط.
وينظر حديث رقم (٣٤٦).
قال الحافظ:
سبقت طرقه في سورة آل عمران. وله طريق أخرى أخرجها الثعلبي من حديث أُبَيّ بن كعب بتمامه. وفيه أبو عصمة. وهو متهم بالكذب. وأوله عند الطبراني في الصغير في ترجمة إبراهيم بن نائلة من حديث ابن عمر إلى قوله: «والتحميد»، وفيه يوسف بن عطية، وهو ضعيف، وأخرجه عنه ابن مردويه في تفسيره وأبو نعيم في الحلية. انتهى.